الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة: التاريخ.

عنوان المذكرة

السياسة الزراعية الكولونيالية بالجزائر (1914/1830).

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية(1830_1954)

إعداد الطالبتين:

- أمينة سحنون
- مونية إيططاحين.

إشراف الاستاذ:

- د/ تاونزة محفوظ

السنة الجامعية: 2018_2019م/ 1439_1440هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على المصطفى عليه افضل الصلاة وازكى التسليم

أولا نحمد الله عز وجل ونشكره على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل.

كما أنه من دواعي العرفان بالجميل أن نتقدم بأسمي عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف: **الدكتور تاونزة محفوظ** الذي تابعنا بإخلاص وجد، ووقف على مراحل العمل موجها وناصحا ومقوما وناقدا وحاضرا أدامه الله ونفعنا بعلمه، دون ان ننسى شكر الأستاذ: **حمادو نور الدين** الذي لم يبخل علينا بوقته الثمين في سبيل تقديم المعلومات.

كما لا يفوتنا أن نشكر جميع الأساتذة الذين يشرفون على مناقشة هذا العمل وتقييمه وتصويب اخطائه حتى يخرج في شكله الجيد. وبشكر خاص ايضا نتوجه الى جميع اساتذة القسم الذين قاموا بتأطيرنا خلال الموسم النظري سألين المولى عز وجل ان يجعل جهدهم في ميزان حسناتهم.

ونتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة أثناء انجاز هذا العمل ونخص بالذكر: عمال مكتبة الحامة بالجزائر العاصمة، مليانة(دار الشباب)، عين الدفلى، العفرون، بومدفع.

الإهـــــداء

"**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا** إياه وبالوالدين **إحسانا إما** يبلغن عندك الكبر احدهما **أو** كلاهما فلا تقل لهما **أف** ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما" (الإسراء، 23)

إلى الرجل العظيم الذي علمني أن العلم هو السبيل الارتقاء في الحياة: والدي العزيز

إلى من سهرت على راحتي ووقفت إلى جانبي وقدمت لي كل ما تستطيع من حب: والدتي الغالية حفظهما الله لي.

إلى من أرى التفاؤل بعينيها والسعادة في ضحكتها التي لم تبخل علي بمساعدتي أختي: سارة.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويهيج بذكراهم فؤادي إخوتي: بلال، محمد.

إلى من تحلت بالإخاء وتميزت بالوفاء ومن كانت معي على طريق النجاح: مونية وكل عائلتها.

إلى جميع الأهل والأقارب وأخص بالذكر كل من عائلة سحنون، رابر المعيزي.

"**أمينة سحنون**"

الإهـــــــداء

إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جروحي إلى من حملتني وهنا على وهن إلى من سهرت الليالي "أمي الحبيبة" أدامها الله وأطال في عمرها.

إلى من حن القلب إلى دفئ حضنه وبكت العين واشتاقت الأذن لسماع صوته ودعا اللسان إلى الرب برحمته إلى الذي لن أنكر فضله والذي أسعى لأوفيه حقه بعدما تكبد المشاق واحتمل الصعاب الذي لم تشأ الأقدار أن يشهد يوما كيومي هذا "أبي المرحوم".

إلى من أتقاسم معهم لحظات حياتي والذين كانوا القوة والعون إخوتي: فاطمة الزهراء، خديجة، سامية، حنان، شريفة، وأزواجهم وخالد ومعمر و زوجته فاطمة الزهراء وإلى ابنة خالتي أميرة وابنة خالي فاطمة الزهراء.

إلى شموع العائلة: خليل، مريم، خديجة، إسحاق، أنس، محمد، ندى، لبنى، بشرى.

إلى كل صديقاتي في المعهد وبالخصوص صديقتي وأختي فلة.

إلى صديقتي التي وضعها القدر في طريقي والتي شاركتني في إنجاز هذا العمل: سحنون أمينة.

إلى كل من ساعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

"**مونية إيططاحين**"

قائمة المختصرات:

- (تر) = ترجمة
- (تح)= تحقيق
- (تع)= تعريب
- (تق)= تقديم
- (هك)= هكتار
- (ق)=قنطار
- (كلم²)=كيلو متر مربع
- (هـ)=هجري
- (م)= ميلادي
- (ج)= جزء
- (د.ط) = دون طبعة
- (د.ت.ط) =دون تاريخ الطبع
- (د.م.ط)= دون مكان الطبع
- (ع)=العدد
- (ط)= الطبعة
- (ش.و.ن.ت) = الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
- (ص)= صفحة

مقدمـــــة

مقدمة:

1-موضوع البحث:

إنتهجت الإدارة الاستعمارية سياسة تعسفية إزاء الشعب الجزائري مست جميع جوانب حياته على غرار الجانب الاجتماعي والثقافي إضافة إلى الجانب الإقتصادي، هذا الأخير شغل حيزا واسعا في جملة قرارات السياسة الفرنسية وذلك للأهمية الإقتصادية التي تبوأتها الجزائر. ويأتي القطاع الزراعي في مقدمة إهتمامات الساسة الفرنسيين، نظرا لما تتميز به الجزائر من مؤهلات فلاحية كانت من بين المغريات التي دفعت فرنسا لإحتلالها، إلا أن تحقيق مساعيها الإقتصادية في هذا- القطاع الفلاحي- استوجب عليها وضع خطة استراتيجية لتسيير وتنظيم واستغلال هذا القطاع الاقتصادي الإستراتيجي لخدمة المتروبل.

ومن أجل محاولة الوقوف على أهم تلك الإجراءات الفرنسية المتبعة في القطاع الفلاحي بالجزائر خلال فترة(1914/1830) وقع اختيارنا على موضوع البحث الموسوم بـ:

"**السياسة الزراعية الكولونيالية بالجزائر(1914/1830)**".

2-أهمية الموضوع:

مما سبق ذكره يمكن القول أن أهمية هذا الموضوع تكمن في كونه يسلط الضوء على إهتمامات السياسة الفرنسية الكولونيالية بالقطاع الزراعي بالجزائر، الذي يكتسي أهمية بالغة لدى الأهالي الجزائريين لكونه مصدر أساسي لغذائهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن المستوطنين كانوا يرون فيه السبيل الأول لتحقيق طموحاتهم الإقتصادية والإجتماعية بالجزائر.

3-اسباب اختيار الموضوع:

دفعتنالاختيار هذا الموضوع أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نجملها فيما يلي:

1. الرغبة في البحث والإطلاع على تاريخ الجزائر المعاصر خلال القرنين 19و20م، أي الجزائر في ظل الحقبة الكولونيالية.
2. رغبتنا في معالجة موضوع يتعلق بالسياسة الإستعمارية في الجزائر، وأخذ فكرة عن الأساليب الفرنسية الجائرة التي كانت تطبق على الشعب الجزائري .
3. محاولة الوقوف على حجم الخراب والنهب الذي خلفه المحتل الفرنسي في القطاع الزراعي وإنعكاسات ذلك على الأوضاع العامة للجزائريين، ورصد ردود الفعل الوطنية تجاه سياسة فرنسا الاستعمارية .
4. التعرف على أهم المنتوجات التي أهتم بها المستوطنون وأيضا مختلف السياسات المنتهجة والوسائل المستعملة في الإنتاج الزراعي، و تداعيات ذلك على الزراعات الجزائرية التقليدية المعاشية.
5. محاولة اعداد دراسة مسحية لأهم قرارات السياسة الفرنسية الخاصة في المجال الزراعي وتقديم إحصاءات حول مساحات الأراضي التي استولى عليها الكولون وإنعكاسات تلك على البنية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الجزائري.

4-الاشكالية:

أما الإشكالية الرئيسية للدراسة فتتمحور **حول معالم السياسة الزراعية الكولونيالية بالجزائر، وانعكاساتها على أوضاع الشعب الجزائري الإقتصادية والإجتماعية (1830-1914).**

وتم تفكيك الاشكالية المحورية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف كانت وضعية العقار الفلاحي قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر؟
2. ماهي أهم الطرق والوسائل التي انتهجها الإستعمار في الإستيلاء على أراضي الجزائريين؟ وما هي القرارات الصادرة عن الحكومة الفرنسية الخاصة بمصادرة الأراضي؟

3. فيم تتمثل أهم المؤسسات والوسائل المتبعة في الإنتاج الزراعي الكولونيالي في الجزائر؟
4. ما هي أهم المنتجات الزراعية التي اهتم بها المستوطنين في الجزائر؟ و ما أثر ذلك على الزراعات المعاشية للجزائريين الأهالي.
5. كيف كانت ردود الفعل الوطنية تجاه سياسة فرنسا الزراعية؟ وما هي أساليب المواجهة؟

5-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بالأساس إلى الإجابة عن هذه التساؤلات، حيث نحاول إبراز الأسس التي قامت عليها السياسة الكولونيالية المنتهجة في المجال الزراعي، وذلك عن طريق تتبع مختلف القوانين الصادرة عن حكومة وإدارة الإحتلال، مع إبراز انعكاسات تلك القوانين والمراسيم على المجال الزراعي بصفة عامة، وعلى أوضاع الشعب الجزائري بصفة خاصة.

6- الحدود الزمنية للبحث:

الدراسة تتناول سياسة فرنسا الإستعمارية في المجال الزراعي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من دخول الاستعمار سنة 1830م، واستهدافه لأراضي الجزائريين، ونشاطهم الفلاحي، وتهيئة الأرضية لمشروعه الإستيطاني، واستمر في سياسته الإستدمارية هذه إلى غاية سنة 1914م، التي شهدت إندلاع الحرب العالمية الأولى، وما خلفته من إنعكاسات على الجزائريين وفرنسا، وهو الموضوع الذي يتطلب دراسة مستفيضة وخاصة بعد هذا التاريخ.

7-المنهج المعتمد في البحث:

للإجابة على إشكالية البحث والإلمام بجوانب الموضوع، إعتمدنا على المنهج التاريخي وهذا عن طريق تحديد إشكالية الموضوع بدقة وجمع المادة العلمية ونقدها قبل صياغتها في شكل قوالب حتى نتمكن من إعادة تركيب الحادثة التاريخية، واستعنا كذلك بالمنهج التحليلي لتفسير بعض القضايا المتعلقة بالتشريعات الصادرة في المجال الزراعي وإنعكاساتها على المجموعتين معا: المستوطنين، والأهالي الجزائريين، خلال فترة الدراسة.

8-خطة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم معالجة الموضوع في: مقدمة وثلاث فصول رئيسية، إضافة إلى خاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصلنا إليها، ومجموعة من الملاحق التي من شأنها أن تخدم موضوع البحث.

فالفصل التمهيدي الذي عنوانه،"**واقع الزراعة في الجزائر قبل الاحتلال 1830**"،عالجنا فيه ملكية الأراضي الزراعية أثناء العهد العثماني، حيث تطرقنامن خلاله إلى أراضي الملك ذات الملكية الخاصة، وأراضي العرش ذات الملكية الجماعية، إضافة إلى أراضي البايلك وأراضي الاوقاف.

وتطرقنا كذلك إلى الإمكانات الطبيعية المتوفرة في المجال الزراعي، إضافة إلى الوسائل والتقنيات المعتمدة في الاستغلال الزراعي، كما خصصنا جزءا للحديث عن وأهم المحاصيل الزراعية التي اشتهرت بها الجزائر في هذه الفترة، والعراقيل التي واجهت هذا القطاع وانعكاساتها على الفلاحين.

وأبرزنا في الفصل الثاني:"**أثر الاستيطان الفرنسي على الملكيات الزراعية الجزائرية عقب الاحتلال**"، حيث تحدثنا عن السياسة الإستيطانية الفرنسية بالجزائر خلال فترة 1830-1900م، وأشارنا إلى أهم قوانين مصادرة الأراضي الجزائرية خلال هذه فترة

وعالجنافي الفصل الثالث "**أهم التدابير المتبعة لتسيير النشاط الفلاحي الكولونيالي في الجزائر**"، حيث تطرقنا في هذا الصدد إلى الوسائل والمؤسسات المدعمة للزراعة الكولونيالية في الجزائر ومظاهر النشاط الفلاحي الكولونيالي، وإنعكاساته على الوضع الإقتصادي والإجتماعي للشعب الجزائري.

9-مصادر ومراجع الدراسة:

أما بالنسبة للمادة التوثيقية للبحث، فقد حاولنا قدر المستطاع الإعتماد على الدراسات المتخصصة، التي اهتمت بالجانب الإقتصادي للجزائر خلال الحقبة الإستعمارية ومن ضمنها: كتابات المؤرخ الفرنسي شارل روبير اجيرون، أهماها: **(تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954م)** وكتاب **(الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871/ 1919م)**، الذي أشار إلى أهم قوانين مصادرة الأراضي و المنتوجات الزراعية التي اهتم بها المستوطنون، كما استفدنا من كتاب **(الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي 1962/1830م)** للأستاذ الباحث عدة بن داهة، حيث مكننا هذا الكتاب من أخذ فكرة عامة عن أهم القوانين الصادرة في المجال الزراعي خلال فترة الحكم الاستعماري العسكري والمدني للجزائر، الى جانب كتاب **(تكون التخلف في الجزائر)**للباحث الجزائري عبد اللطيف بن اشنهو، كما اعتمدنا أيضا على كتاب**(آثار السياسة الاستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري 1954/1830م)** للأستاذ عميراوي أحميدة. وكتاب **(تجريد الفلاحين من أراضيهم1902/1830)** للباحثين جيلالي صاري ومحفوظ قداش، إضافة الى مصادر ومراجع أخرى ، تحدثت عن السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر.

10- صعوبات الدراسة:

لم يكن انجاز هذا الموضوع بالأمر الهين، حيث واجهتنا عدة صعوبات أهمها:

- اتساع الفترة الزمنية للبحث الممتدة من 1914/1830م، حيث عرفت فرنسا خلالها الكثير من التطورات السياسية كان له انعكاس مباشر على الإدارة الاستعمارية وسياستها المفروضة على الجزائريين، لاسيما في مجال سن القوانين والتشريعات الخاصة بمصادرة أراضي الجزائريين.
- رغم أن موضوع البحث مخصص للحديث عن السياسة الزراعية الا أننا نجد انفسنا مضطرين للحديث عن الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى لإرتباطها الوثيق بالقطاع الزراعي وهو الامر الذي زاد من صعوبة البحث.
- صعوبة الحصول على مصادر ومراجع متخصصة في السياسة الاستعمارية المجسدة في القطاع الزراعي بالجزائر، على اعتبار أن أغلبها عبارة عن دراسات عامة.
- إضافة إلى ضيق الوقت وصعوبة الوصول إلى امهات المصادر والمراجع بسبب بيروقراطية المكتبات الجامعية والوطنية والمراكز الارشيفية الوطنية من خلال رفضها تزويدنا بالوثائق الضرورية لموضوع بحثنا.
- لكن بفضل الله وعونه، إضافة إلى مساعدة الأستاذ المشرف تمكننا من تذليل تلك الصعاب والتغلب عليها وانجاز هذا العمل.

وفي ختام هذه الدراسة المتواضعة لا يسعنا إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف محفوظ تاونزة على سعة صدره وصبره معنا طيلة مشوار هذا البحث، وإسدائه بالنصائح القيمة لإخراج هذا العمل المتواضع على ماهو عليه، كما لا يفوتني أن أوجه شكري إلى كل من كانت له يد من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث .

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي: واقع الزراعة في الجزائر قبيل الاحتلال 1830.

المبحث الأول: ملكية الأراضي الزراعية أثناء العهد العثماني.

1- أراضي الملك [الملكية الخاصة]

2- أراضي العرش [الملكية الجماعية]

3- أراضي البايلك[العزل]

4- أراضي الحبس [الوقف]

المبحث الثاني: طبيعة الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني

1- الإمكانيات الطبيعية المتوفرة في المجال الزراعي.

2- الوسائل والتقنيات المعتمدة في الزراعة.

3- الزراعة وأهم محاصيلها.

4- معيقات الزراعة وانعكاساتها على الفلاح الجزائري و نشاطه:

1.4 معيقات الزراعة.

2.4 انعكاساتها على الفلاح الجزائري و نشاطه.

الفصل التمهيدي: واقع الزراعة في الجزائر قبيل الاحتلال 1830.

كان اقتصاد الجزائر في العهد العثماني يشهد انتعاشا في بداية ق 16 وحتى ق 17 بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدو أدوارا مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية، وقد تميزت الزراعة الجزائرية خلال هذه الفترة بالطابع الريفي الذي يقتصر على النشاط الزراعي والرعوي التقليدي، وفي هذه الفترة تنوعت وتعددت المحاصيل الزراعية المعاشية نتيجة وفرت الأراضي الخصبة، خاصة الأراضي المروية التي نتج عنها ازدهار هائل امتاز بتنوع الإنتاج ووفرته كالأشجار المثمرة والبقول والخضروات.

المبحث الأول: ملكية الأراضي الزراعية في الجزائر أثناء العهد العثماني.

لفهم السياسة التي طبقتها فرنسا في الجزائر من خلال مصادرة الأراضي ونزعها من ملاكها لابد من معرفة وضعية العقار الزراعي في الجزائر فترة الحكم العثماني، حيث تجلت في أربعة أصناف وهي كالآتي:

1- أراضي الملك [الملكية الخاصة]:

هي الملكية العادية التي يقرها العرف العام وتستند إلى وجود وثيقة أو تملك غير مطعون فيه وهي تشبه إلى حد كبير الدمينوم[1] الروماني، وحق الملكية المعروفة في المجتمعات الغربية، بحيث تحفظ حق ملكية التقاليد والأعراف والذاكرة الجماعية والوثائق المكتوبة المعروفة بالملكيات أو العقود أو الرسوم تسجل كل تغيير تشهده الملكية توريثا أو تنازلا أو بيعا أو تصريفا في إطار عقود المشاركة في الاستغلال من مغارسة مساقاة[2]، وسميت أراضي الملك بهذه التسمية لذات طبيعة حق الملكية التي تخول لصاحبها حق الانتفاع والتصرف بالشيء بصفة مطلقة[3].

وكانت هذه الأراضي يستغلها أصحابها مباشرة ولا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فريضتا العشر[4] والزكاة[5] و كانت تتصف بعدم الاستقرار نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء ولتعرضها في الكثير من الأحيان إلى المصادرة من طرف الحكام ووقوع أغلبها في المناطق الجبلية المكتظة السكان وبجوار المدن حيث يكثر الإقبال على امتلاكها من طرف موظفي

---

[1] **الدمينوم:** كلمة إنجليزية استخدمت اصطلاحا منذ عام 1926 لدلالة على الدول ذات الاستقلال الداخلي في نطاق الإمبراطورية وقد عرف المؤتمر الإمبراطوري الذي عقد عام 1926 الدمينوم بأنها الوحدات السياسية الداخلية في الإمبراطورية البريطانية المتمتعة بالمساواة التامة بحيث لا تكون أية واحدة منها دون أخرى بالنسبة لسيادتها الداخلية أو الخارجية .أنظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، ط1، دار أسامة، (د.م.ط)، (د.ت.ط)، ص 92.

[2] ناصر الدين سعيدون، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر [دار السلطان] أواخر العهد العثماني [1791-1830]، (ط.خ)، البصائر، الجزائر 2013، ص 202.

[3] عمار علوى، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، ط 4، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 28.

[4] **العشر:** هي ضريبة شرعية تؤخذ عن المحاصيل الزراعية نسبة واحدة في العشر وجمعها عشائر وقد ارتفعت نسبة هذه الضريبة بعد التنظيمات حيث أصبحت الثمن بدل من العشر. أنظر: سهيل صيبان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 155.

[5] **الزكاة:** تفرض الزكاة على الأملاك المختلفة لكن غالبا ما تطلق على ضريبة المواشي والأموال. أنظر: يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، ج1، ط2، مكتبة وهبة القاهرة، 2006، ص 55.

الدولة[1] وهي شبه إقطاعية[2] بحيث تضم الملكية الخاصة أحسن الأراضي المسقية والصالحة لكل أنواع المنتوجات الفلاحية[3].

وقدرت أراضي الملك في العهد العثماني حوالي ثلاثة ملايين هكتار و مثلت نسبتها ما يعادل 25% من مجموع الأراضي المستقلة، وكانت تنقسم أراضي الملك أو الملكية الخاصة إلى ملكيات قريبة من المدن والتي تعرف بالملكية الحضرية وملكيات واقعة بالمناطق الجبلية والمعروفة بالملكية الريفية.

أ/ الملكية الحضرية: كانت تعرف هذه الملكية بالفحوص، فهي في الغالب بساتين للخضر والفواكه مع بعض المزارع المنتجة للحبوب، يمتلكها موظفي الدولة وأعيان المدنية وبعض الميسورين في مختلف الوظائف المقيمة داخل أسوار المدن كالتجار والقناصل والجنود والموظفين والأتراك وأعيان حضر من الكراغلة[4]، وكانت تتواجد في الأراضي الخصبة الواقعة بمتيجة والساحل وتقدر مساحة الملكية الحضرية ب 100 هك للفرد الواحد.

ب/ الملكية الريفية: وجد هذا النوع من الملكية بالأقاليم الريفية، حيث ارتكزت في المناطق الجبلية في نواحي الجزائر القبائل الكبرى، جبال الونشريس، الظهرة، نواحي تلمسان ومعسكر وكانت تشمل جميع واحات الصحراء[5].

حيث كانت عبارة عن مساحات صغيرة تقدر ب 2,01 هك للعائلة الواحدة، وقد تحولت مع نهاية العهد العثماني بفعل أحكام الميراث وعمليات البيع والشراء إلى قطع متناثرة تتصف بعدم الاستقرار، ولم يجد أصحابها وسيلة سوى تحويلها إلى أوقاف حتى لا يضيع ذوي النفوذ والسلطة يدهم عليها[6].

---

[1] ناصر الدين سعيدون، الشيخ محمد بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1884، ص 51.

[2] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال (المراحل الكبرى)، (د.ط)، دار العلوم، (د.م.ط) ،2005، ص 166.

[3] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 1، دار الهدى الجزائر، 2008، ص 154.

[4] **الكراغلة:** تكونت هذه الشريحة نتيجة زواج أفراد الجيش التركي بأبناء البلاد وظهر لأول مرة في المدن التي تمركزت بها الحاميات التركية في الجزائر، تلمسان ...إلخ. أنظر: عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، مذكرة دكتوراه دولة، في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000– 2001، ص 15.

[5] عبد النور بن سليمان، امتلاك الأراضي الفلاحية والرعوية في العرف الجزائري، منطقة تزار نموذجا دراسة أنثروبولوجيا ريفية، مذكرة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011– 2012، ص 21.

[6] نفسه، ص 22.

2- أراضي العرش [الملكية الجماعية]:

أراضي العروش وهي الأملاك المشاعة[1] التي تمتلكها القبائل[2] الغير متعاونة مع الأتراك[3]، تعرف في الجهات الشرقية بأراضي[4] العرش[5]، و في بعض النواحي الغربية بأراضي[6]السبقية[7]، ولكن هذه الأخيرة تعطى للمعوزين والفقراء مساعدات فإذا كان أحد أبناء القبيلة قادرا على العمل وهو لا يملك وسائل الإنتاج فأنه يشترك مع غيره أو يطلب معونة من أقربائه الأغنياء حتى لا يضطر للاشتغال لدى ملك القبيلة، وملكية العرش يتم استغلالها جماعيا بين جميع سكان الدشرة او الدوار وإن كان استغلالها يتم حسب قدرة أو إمكانية كل أسرة، وكان شيخ القبيلة ووجهائه يشرفون على توزيع الأراضي على العائلات حسبما جرى به العرف واقتضته الظروف وهذا ما جعل الملكية المشاعة لا تخضع للمعاملات الخاصة من بيع وشراء وتركة وإن لم يحل ذلك دون تعويضها لعمليات المصادرة من طرف الحكام واستحواذ بعض العائلات الكبرى عليها، وأمام هذه المصادرة والاستحواذ كانت الملكيات المشاعة تتقلص أمام الملكية الخاصة وأراضي الدولة لاسيما في الجهات الجبلية وهذا ما جعلها تتركز في تلك الجهات، وقدر "رين" مساحتها في وصفه الأحوال الجزائر تحت حكم آخر الدايات في مجمل الأقاليم الجزائرية بما فيها مقاطعة دار السلطان والتيطري بـ 442500 هك، تحتل قبائل المخزن لوحدها 3400000 هك، وتعتبر عليها مائة وأربع قبائل خاضعة لسلطة المركزية (الرعية)، وملزمة بالمساهمة في الضرائب الزراعية المختلفة، وتتميز ضرائبها بكونها غير محددة في كميتها وغير موحدة في نوعيتها وهذا ما جعلها

---

[1] المشاعة: وهي الأراضي التي تشغل جماعيا ويحق التصرف فيها من قبل سكان قبيلة أو الدوار. أنظر: جبائلي محل العين: طبيعة أراضي الملك والعرش في الجزائر ما قبل الاستعمار، مجلة التاريخ، النصف الأولى من سنة 1986، الجزائر، ص 82.

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، (د.ط)، المطبعة العربية، الجزائر، (د.ت.ط)، ص 381.

[3] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 169.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ محمد بوعبدلي، مرحع سابق، ص 53.

[5] **العرش:** تعني القبيلة أي بلاد العرش، أرض القبيلة. أنظر: عمار علوي، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، المرجع السابق، ص 37.

[6] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية لشرق الجزائري، (د.ط)، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1972، ص 59.

[7] **السبقية:** تعني سبق، بلاد السبقية أرضا للذي سبق الآخرون، أرض الشاغل الأول إذ كلمة سبقية تعني الحق الذي ينجم عن اسبقية الزرع. أنظر: عمار علوي، المرجع السابق، ص 37.

تختلف من جهة إلى أخرى حسب إمكانيات وأوضاع القبائل بالريف ومن أصناف هذه الضرائب[1]اللزمة[2] والغرامة[3] والمعونة[4] والخطية[5].

3- أراضي البايلك: (العزل)

هي تلك الأراضي التي يصادرها الباي أو يشتريها من القبائل، ويتنازل عليها الباي لصالح كبار موظفيه الذين يوكلون أمر زراعتها إلى الفلاحين من أجل الانتفاع بها أو القبائل عزل والتي ترضى بتقديم الجنود والولاء للباي أو تمنح للمزارعين أفراد بعد دفنهم الإتاوة محددة[6]ويطلق على هذا النوع من الأملاك البايلك العزل[7]، وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للحاكم التصرف فيها[8].

ويتم استغلال هذه الأراضي عن طريق نظام الخماسة الذي مكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج بعد أن توفر له الأرض والمحراث والبهائم[9] والبذور، كما تستغل مقابل خدمات عسكرية ومهام إدارية.

---

[1]سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة في الجزائر [1519- 1830]، دار السلطان نموذجا، مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013- 2014، ص ص 108، 109.

[2]**اللزمة:** هي ضريبة عينية ونقدية كانت تحصل بصفة منتظمة نسبيا من القبائل النائية جنوب البايلك أو من قبائل آخر تتكون من العبيد من الجنسين والصوف والمواشي وغيرها وتكون نقدية أيضا. أنظر: توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر [1206- 1282 هـ/ 1792- 1865 م] دراسة مقارنة، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 175.

[3]**الغرامة:** هي ضريبة إستثنائية كان يدفعها السكان وتختلف بإختلاف جهات البلاد ولم يكن يؤدها الناس إلا في أماكن محددة والغرامة في الأصل تدفع نقدا ثم أصبحت عينا وكانت تفرض عموما على المواشي، أنظر: توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 179.

[4] **المعونة:** وهي نوع من الضرائب التي كانت تفرض على قبائل الرعية بهدف تموين المحلة في الأرياف أو لسد نفقات الموظفين كانت تستخلص عينا وفي حالات نادرة تحصل نقدا. أنظر: توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 181.

[5]**الخطية:** هي نوع من الضرائب وهي العقوبة بالمال التي كانت تفرض على القبائل العاصية التي يتم إخضاعها لذلك تقدمها مقابل حصولها على الأمان. أنظر: توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 183.

[6]عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين (1830- 1962)، تر: نخبة من الأساتذة، مر: عبد السلام شحادة، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1979، ص 27.

[7] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 154.

[8] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية أثناء العهد العثماني، ط 2، البصائر الجزائر، (د.ت.ط)، ص 82.

[9]محمد دادة، الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر العهد العثماني، مجلة العصور الجديدة، ع 7- 8، خريف شتاء شتاء 1433- 1434 هـ/ 2012 م- 2013 م، ص 151.

يتركز هذا النوع من الأراضي الزراعية في الناحية الشرقية من الأيالة[1]بمنطقة دار السلطان[2] وجهات وهران وقسنطينة، ففي إقليم دار السلطان تعرف بأحراش[3] البايلك وكان آغا العرب يشرف على منتوجاتها وتتوزع على 13 مزرعة.

وفي ناحية وهران كانت ملكية بايلك تقدر بـ 11،250 هك، أغلبها تقع بالسهول القريبة من المدينة، حيث تقيم العشائر والدوائر والزمول التي استقرت في الأماكن التي كانت تقيم عليها القبائل المعادية للأتراك[4].

أما من الجهة الشرقية فكانت ملكية بايلك تعرف بالعزل حيث تقدر مساحة مدينة قسنطينة بـ 60 ألف هك يستغل منها 48 ألف هك لزراعة الحبوب، و12 ألف لإنتاج خضر والفواكه، وهي مقسمة إلى الجابدات[5] كل جابدة يستغل منها زراعيا 7,5 هك ويترك 1,5 هك هك لتعيش عليه الحيوانات[6].

وبخصوص النظام الضريبي المطبق على أراضي العزل، فقد كانت تأخذ منها رسم سنوي لا يتجاوز أربعة ريالات عن كل جابدة، باعتباره عشورا أو كراء منخفضا، وعلاوة على ذلك، كانت القبائل تكلف غالبا بتربية قطعان البايلك مقابل الحصول على الأراضي والإعفاء من الضرائب باستثناء العشور[7].

---

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 154.

[2] **دار السلطان:** أو محل تاج كانت مباشرة تحت داي الجزائر تضم جغرافية المدن الخمس في الجزائر العاصمة، البليدة القليعة، شرشال، دلس، الوتان هذه المقاطعات تحت أوامر الأتراك بقيادة آغا العرب الذي هو رئيس جيش الداي. أنظر: L'ouis Rinn, Le royaume d'Alger sous le dernier dey, SN,in R **.A. N** 14/15 ,1897,P31.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية أثناء العهد العثماني، مرجع سابق، ص 82.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ محمد بوعبدلي، مرجع سابق، ص ص 52، 53.

[5] **الجابدات:** وهي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحرثتها ثيران وهي تقدر بثماني إلى عشر هكتارات حسب حسب طبيعة الأرض. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، الملكية و الجباية...، مرجع سابق، ص 125.

[6] نفسه، ص 82.

[7] محمد دادة، المرجع السابق، ص .152

4- أراضي الحبس: (الوقف)

يعتبر الوقف[1] من أهم المظاهر الحياة الإسلامية، فهو أساسا يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الإسلامي[2]، كما يعتبر الوقف في حد ذاته ظاهرة اجتماعية عرفتها الجزائر في الفترة الإسلامية التي سبقت مجيء الأتراك واستحواذهم على مقاليد الأمور، فظاهرة الوقف نابعة من طبيعة الفرد الجزائري الخيرة من جهة وتقديم المساعدة والتضامن مع المحتاجين من جهة أخرى وظاهرة الأوقاف ليست وليدة العصر العثماني في الجزائر إنما شريعة اتبعها المسلمون منذ أوائل الإسلام[3].

يشمل الوقف الأملاك التي قدمها أصحابها كصدقة أو هبة[4]، كما تعرف بأنها الأراضي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية أو المؤسسات الخيرية[5]، ويعود إقبال الناس على هذا الشكل من الوقف بسبب استيلاء السلطة وغيرها من أصحاب النفوذ لم يكن سوى وسيلة لمواجهة التعسف، إذ يستعملها كبار المسؤولين الأتراك للحفاظ على أملاكهم المهددة بالمصادرة[6]، والوقف نوعان:

1) **الوقف العام:** يعود أساسا على المصلحة العامة التي حبس من أجلها، وهو يتكون من الأوقاف الأهلية التي انقرض عقد محبسيها[7].

---

[1] **الوقف** : هي الأراضي والمباني التي يتبرع بها بعض المسلمين وينفق إنتاجها على وجه الخير طلبا لنيل الثواب الدائم، وهي لا تباع، وتبقى موقوفة على أعمال خيرية المخصصة لها. أنظر: يحي محمد نبهان، معجم المصطلحات التاريخ، ط1، دار يافا للنشر والتوزيع، (د.م.ط)، 2008، ص 293.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1550- 1830، ج1، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، 1998، بيروت، ص227.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص233.

[4] بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، (ط.خ)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص 203.

[5] ناصرالدين سعيدوني و الشيخ مهدى بوعبدلي، الجزائر خلال العهد العثماني....، مرجع سابق، ص 53.

[6] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830، (د.ط) ، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 380.

[7] ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 18، (ط.خ)، البصائر، الجزائر،2001، ص58- 82.

2) **الوقف الخاص:** لا يتحول صرف منفعته على المصلحة العامة التي حبس على أساسها، إلا بعد انقراض العقب أو انقطاع النسل لصاحب الحبس.

ومن الأوقاف المؤسسات الخيرية الرئيسية في أواخر العهد العثماني هناك: أوقاف مكة والمدينة، أوقاف المساجد، أوقاف الزاوية، أوقاف الأندلس، أوقاف الأشراف، أوقاف الطرق العامة، أوقاف الانكشارية[1]، وقد قدر عدد الملكيات الزراعية الموقوفة قبل 1830 بـ أكثر من 1600 ملكية ما بين بساتين وحدائق ومزارع وحقول[2].

إن المداخيل التي توفرها أراضي الوقف تصرف على المؤسسات الدينية أو تصرف مباشرة على سكان المدينة، فقد كانت خير مساعد على صيانة بعض المرافق مثل: الطرق، الآبار، العيون، الجسور....، كما ساهمت ايضا في تحسين أوضاع الفقراء والتخفيف من معاناتهم[3].

المبحث الثاني: طبيعة الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني

1- الإمكانيات الطبيعية المتوفرة في المجال الزراعي:

كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة لاسيما وأن معظم السكان كانوا يقطنون في الأرياف وكانت معيشتهم تعتمد على الزراعة وتربية الحيوانات، وقد ساعد على ذلك اتساع رقعة الأراضي الزراعية وخصوبة التربة واعتدال المناخ[4]، وفي هذا الصدد وصف وصف "بانانتي جمال" الجزائر قائلا:" **ليس هناك مستعمرة واحدة التي أقيمت حتى اليوم في أي بقعة من العالم لم تستطيع أن تقارن مع هذا الساحل، سواء في مناخه أوغلاله الطبيعية وهي بقعة جميلة تنمو فيها أغلب المحاصيل** "[5].

ومن بين هذه الإمكانيات الطبيعية المتوفرة في المجال الزراعي هي كالآتي:

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830- 1900، ج 1، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 73.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، مرجع سابق، ص 86.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر...، مرجع سابق، ص 104.

[4] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني [1514- 1830]، مذكرة دكتوراه دولة، تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 212.

[5] FILLIPPO ,PANANTI, Relation d'un Se jour a Alger le Noromant , PARIS ,1826, pp ,576, 577 .

التربة: اشتهر إقليم مدينة الجزائر بخصوبة التربة منذ القدم، ومن أصناف هذه الأتربة هي[1]:

أ)-التربة الفيضية: تعد من أجود أنواع التربة لاحتوائها على المكونات العضوية و المعدنية وهي تربة ثقيلة تتواجد في السهول الفيضية وعلى طول الأودية ويغطى هذا النوع كل من سهول متيجة، وهران، عنابة.

ب)-التربة الجبلية: هي تربة فقيرة للمواد العضوية والمعدنية، تمتاز بكونها عبارة عن صخور حصوية أو رملية مختلطة بالجلاميد و المعروفة بالتربة الخشنة أو التربة الحمراء.

ج)-التربة النجدية:(تربة الهضاب العليا) تمتاز بالنفاذية تساعد على غسل الطبقة السطحية من الملوحة من جهة أخرى.

1- المناخ: يتميز الشريط الساحلي للجزائر بالمناخ المعتدل، وهو مناخ البحر المتوسط بصفة عامة، يتصل بنسيم البحر المنعش، فيكون خفيف الصيف، لطيف الشتاء مع الرطوبة، وهذا الاعتدال في المناخ يظهر في القسم الشرقي من الساحل الجزائري فيما بين القالة ومدينة الجزائر، أكثر مما يظهر في القسم الغربي منه ما بين مدينة الجزائر والقطر الغربي، إذ تغلب على هذا القسم الحرارة لأنه يتأثر بطقس البلاد الداخلية أكثر مما يتأثر بنسيم البحر.

والسهول الداخلية هي أكثر حرارة وأكثر جفافا فدرجة الحرارة تبلغ في سهول شلف 50 درجة أما الجبال المرتفعة التي تتصل بالكثير من الأمطار والثلوج وتتصل كذلك على بعد رياح البحر فهوائها صاف، جاف ومناخها معتدل[2].

لقد كان لتضاريس واتجاهها دور في تحديد الأقاليم المناخية ونسبة تساقط الأمطار فكانت الأمطار أكثر غزارة في المنطقة الشمالية، ولا سيما في الجهة الشرقية من البلاد وتقل كميتها كلما اتجهنا نحو الجنوب وقد حالت سلسلة جبال الأطلس التلي دون تسرب المؤثرات المناخية الرطبة الساحلية إلى سهول داخلية عكس سلسلة جبال الأطلس الصحراوي التي تتخلله منخفضات واسعة مما كان يسمح للمؤثرات المناخية بالتسرب إلى السهول الداخلية

[1] عبد القادر حليمي، دراسة في جغرافية مدنية الجزائر نشأتها وتطورها قبيل 1830م، ط2، المطبعة الإنشاد، دمشق، 1968، ص ص52،53.

[2] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، (د.ط)، مطبعة الشريف، الجزائر، 1948، ص ص26، 27.

وهذا ما جعل المناخ يتميز بالرطوبة وغزارة الأمطار وتساقط الثلوج في المنطقة الشمالية والشبه الجاف في المنطقة الداخلية والجاف في المنطقة الصحراوية[1].

وقد أدى هذا الاختلاف في المناخ وتنوع التضاريس إلى تنوع نمط الحياة وأسلوب العيش من منطقة إلى أخرى وهذا ما نتج عنه اختلاف في طبيعة ملكية الأرض من إقليم إلى آخر[2].

3-السهول:

تتوفر الجزائر على مجموعتين من السهول، فالأولى ساحلية والثانية سهول داخلية، إن الأطلس التلي تتفرع عنه سهول كثيرة هي أبدع جبهات القطر الجزائري وأوفرها انتاجا وأغزرها ثروة[3]، فالأطلس يمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية الالتوائية الحديثة التكوين باتجاه جنوب شرق وشمال شرق وتحصره جيوبا سهلية ساحلية ضيقة أشهرها: سهول وهران ومتيجة وعنابة[4] فهي تمتاز بخصوبة تربتها وتنوع محاصيلها خاصة الحمضيات والخضر[5]، والسهول الداخلية أشهرها: تلمسان، سيدي بلعباس، قسنطينة، أما الهضاب العليا والتي هي أكثر ارتفاعا في الشرق حيث تأخذ أحيانا طابع الجبل وبها العديد من المنخفضات والأحواض المغلقة ذات التصرف الداخلي تنتشر بها الشطوط أهمها الشط الشرقي وشط الحضنة ويشكل العارض التضاريسي المتمثل في جبل الحضنة الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية، كما تلتقي سلسلة الأطلس التلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس في شكل عقدة جبلية متميزة ويشكل هذا الإقليم أهم مناطق زراعة الحبوب في الجزائر وهي أهم المناطق الاقتصادية والسكانية [6].

2- الوسائل والتقنيات المعتمدة في الزراعة:

رغم إدخال الأندلسيين زراعات جديدة وتطويرهم وسائل الري وإنشاء الحنايا والسواقي في الفترة الأولى للعهد العثماني فإن أوضاع الفلاحة لم تتطور منذ أواسط القرن السابع

---

[1] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته.....، المرجع السابق، ص 21.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بمدينة الجزائر....، مرجع سابق، ص 34.

[3] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، مصدر سابق، ص 23.

[4] محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، (د.ط)، دار الهدى، (د.م.ط)، (د.ت.ط)، ص 12.

[5] منتديات العرب الجغرافيون، 10-03-2019/ 09:00، http//www.arabge.graphers.net/vb/threads/arab 9073/.

[6] محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص 13.

عشر، إذا اقتصر الفلاحون على استعمال الآلات البسيطة[1]، فالزراعة تميزت في هذه الفترة بالبدائية، فوسائل الإنتاج كانت بسيطة وعتيقة لم تتطور منذ مئات السنين فهي لا تتعدى المحراث الخشبي[2] المكون من قطعتين قصيرتين مجتمعتين والمزود بالسكة الحديدية في طرف الأسفل وقد حالت دون تعمقه في التربة وقد اقتصر أثره على ملامسة الأرض ويتم ربطه في عنق الحيوان وتجره مثل الثيران الأحصنة والبغال والأحمرة، ويقوم بجره هذا بالنسبة للأراضي الجبلية، المنبسطة وشبه المستوية وبالفأس وعضلات الإنسان في المناطق الجبلية الوعرة الشديدة الانحدار[3].

بالإضافة إلى استعمال المحراث والفأس استعمل المنجل البسيط فقد كان يتم استخدامه لحصد السنابل والفرشاة لجميع بقايا الزرع كما لجؤو إلى استعمال رماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات وهذا لتخصيب التربة، ومن أجل تخزين محصول الحبوب كان يتم وضعها في مخابئ تحت الأرض للاحتفاظ بها من فصل لأخر واللجوء إليها عندما تقتضي الحاجة[4]، أما بالنسبة لمحصول التين فبعد الانتهاء من إحصائه يتم حفظ الأكوام التين في أكواخ على شكل دائري تغطيها حجارة أو نوع من العشب يسمى الديس، وتترك هذه الأكوام للمواشي، اما الأرض فكانت تفلح سنة وتترك للراحة في السنة الموالية.

أما بالنسبة لطريقة ري المحاصيل، فقد كان يتم بسقي البساتين بماء الينابيع وكذلك استعمال النوريات أو الأحواض أو العيون، وقد كان تتم بتقسيم الماء بالتساوي بين ملاك الأراضي ما يعادل 33 لتر في ثانية لكل 160 هك، بالإضافة إلى إقامة المنحدرات تمتد من أعالي الجبال لري السهول، ضف إلى ذلك استخدام مياه الآبار والأودية والسدود الترابية المقاومة، وبهدف تحسين الإنتاج الزراعي، كان يتم تطعيم النباتات ومنها تطعيم أشجار الزيتون[5].

3- الزراعة وأهم محاصيلها:

إن الإنتاج الفلاحي لإيالة الجزائر كان متنوعا فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل (انظر الملحق رقم01) حسب ظروفها الطبيعية والمناخية، فكانت السهول التلية كما

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 57.

[2] غالي الغربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، (ط.خ)، (ش.و.ن.ت)، 2007، ص 32.

[3] يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط)، الجزائر، 1999، ص 324.

[4] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، (د. ت.ط)، ص 150.

[5] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية ....، مرجع سابق، ص ص 265-269.

سبق الذكر من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والإنتاج الا انها لم تكن مستغلة بطريقة حكيمة، ورغم جودة الأراضي في سهل وهران فإن هذا السهل كان مغطى بالأعشاب الطفيلية والأشجار الغير مثمرة وكانت الدولة تملك منه 75%، فلم ينتج إلا قليلا من القمح والشعير فنواحي غريس ومجانة ومعسكر و تلمسان اشتهرت بإنتاج الحبوب التي كانت تمثل محصولا رئيسيا معداً للاستهلاك والإنتاج الداخلي والتصدير الخارجي[1]، أما سهل مستغانم كان ينتج الأرز والقطن[2] حيث ترك لنا الرحالة والسفير المغربي التمكروطي واصفا تلمسان "**قال هي مدينة مسورة ذات أعين وبساتين وأراضي ومياه ويجود فيها القطن**"[3] بينما كانت سهول متيجة الواسعة مختصة في تربية المواشي وزراعة الحبوب[4] التي كانت من أهم موارد البلاد[5] البلاد[5] فهي كانت وسط أجنة تثمر بالمحاصيل لتبادل الاكتفاء الذاتي، وحولها الممرات المحاطة الجانبين بشجر التين الشوكي وغابات الأزهار وكذلك الأشجار المثمرة[6].

يذكر حمدان خوجة في كتابه المرآة أن قمح هذه المنطقة أقل جودة من غيره ولونه يميل إلى السواد وكمية النشاء فيه أقل من تلك التي تحتوي عليها القموح الأخرى، ولا يمكن خزنه أكثر من سنة وهذا العيب ناتج عن جو المنطقة ومناخها, ويقول الفلاحون أن اللون قريب من السواد ناتج عن كثرة الندى الذي يتساقط على القمح قبل فترة النضج، وهذا الأمر لا نجده في باقي أنحاء الإيالة، ويقول أنني أتكلم عن البصيرة لأنه أحد المالكين في متيجة يزرع سنويا في هذا السهل وحسابه الخاص حوالي مائة وستين حمولة جمل من القمح وحوالي مائة وعشرين من الشعير[7].

أما هضاب قسنطينة قليلة الإنتاج فإن سهل عنابة وبلاد النمامشة كانت غنية بالثروات الزراعية وكثرة الإنتاج وكانت هذه المنطقة قادرة على تصدير الحبوب ولكن الحصاد فيها كان غير منتظم من سنة إلى أخرى تبعا للأمطار[8].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط3، البصائر، الجزائر، 2012، ص 31.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 151.

[3] علي بن محمد التمكروطي، النفحة المسكية في السفارة التركية: تق، تح: عبد اللطيف الشاذلي، (د.ط)، المطبعة الملكية، الرباط، 2002، ص 30.

[4] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ 1962، ج1، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 234.

[5] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، ط1، البصائر، الجزائر، 2009، ص 73.

[6] وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق: عبد القادر زبادية، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر 2006، ص 137.

[7] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع وتح، محمد العربي الزبيري، (د.ط)، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 2006، ص 49.

[8] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 152.

ويذكر "ويليام شالر" في مذكراته بوصفه للبلاد: "**أن أشجار الزيتون تعيش هنا في بلدها الأصلي وشجر الجوز والكستناء، يوجد في أطراف المملكة والانتاج من النوع الجيد ولو أنه يقل عن مثيله في اسبانيا وفرنسا وايطاليا وغابات النخيل الكثيرة في البلد والتمور التي تنتج في المناطق المجاورة لصحراء لذيذة للغاية**"[1].

وبفضل الخبرة الأندلسية في الزراعة عمت أشجار البرتقال في فحوص مدينتي القليعة والبليدة، وشكلت حول هذه الأخيرة غاية حقيقية امتدت على المئات من الهكتارات وفضلا عن ذلك انتشرت أشجار الكروم خصوصا في مدن الجزائر ودلس وبجاية، وكان جزء من انتاج العنب يحفظ على شكل زبيب والباقي يحول إلى خل أو خمر من طرف المخمرين اليهود، وكانت زراعة الأشجار التوت أيضا من اختصاص الأندلسيين وكانوا يستعملون أوراق التوت لتربية دودة القز...، إضافة إلى الأشجار المثمرة الموجودة في نواحي الجزائر: الرمان، الاجاص التفاح، البرقوق والمشمش واللوز والخوخ والكرز وغيرها اضافة إلى زراعات أخرى الخضراوات والبقول الجافة مثل: البزلاء، الفول، البصل، الفلفل، الطماطم...إلخ، كما عرفت الجزائر أنواع أخرى من الزراعات الصناعية: التبغ والكتان والقنب وبعض النباتات العطرية[2]، مثل الكزبرة التي تستعمل في جميع الأطباق[3].

وبهذا يمكننا القول ان الإنتاج الزراعي للجزائر كان متنوع من ناحية المحاصيل الموسمية، إذ كان القمح من أهم وأجود المنتوجات الزراعية التي كانت تعتمد عليه الجزائر، بحيث كانت تنتج كميات وافرة إلى حد أن دول أوربية عديدة مثل فرنسا وهولندا اسبانيا وانجلترا كانت تتنافس أنذاك على شراء القمح الجزائري[4].

4- المعيقات التي واجهت الزراعة وانعكاساتها على الفلاح الجزائري:

1.4 معيقات الزراعة:

[1] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تع وتق: اسماعيل عربان، (د.ط)، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1982، ص 30.

[2] أمين محرز، الجزائر في عهد الآغوات (1659-1971)، ط1، دار البصائر، ص ص 177، 178.

[3] Shaw. thomas. Voyage dans la regençe d'alger, T1 , chez marlin, PARIS, 1830.p 16

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 182.

إن الزراعة في العهد العثماني كانت تعاني من عدة معيقات ومشاكل حالت دون تطورها وازدهارها وتمثلت في الجفاف والزلازل وزحف الجراد.

1.1.4**الجفاف:** هو ظاهرة طبيعية يتسبب في اضطرابات التساقط بالجزائر وانقطاع الأمطار في بعض الفترات لمدة قد تستغرق الموسم الفلاحي كله[1]، إذ يلعب توزيع الأمطار دوراً مهما في الحياة الزراعية فأمطار الشتاء تبقى على رطوبة التربة في العمق، أما أمطار الربيع فتحفظ البرودة النسبية على سطح التربة حتى بداية الصيف وهذه هي مواصفات المناخ المتوسطي، فإن قلة تساقط الأمطار ينتج عنها فترات جفاف وسنوات قحط رهيبة.

فقد كانت سنة جافة تفصل سنتين رطبتين وفي ظل هذه الظروف المناخية تصبح المحاصيل تحت رحمة الماء المتساقط من السماء، فالسنة الممطرة تعني المحصول وبينما السنة الجافة تعني المجاعة[2] ونكبات لا تحصى وكان السكان لا يستطيعون ردها ولا مواجهتها[3].

2.1.4 **الزلزال:** يعتبر الزلزال من العوامل التي تسبب الخسائر والدمار فهي أحد الأسباب المتحكمة في المواسم الفلاحية وقد عرفت الجزائر في الفترة العثمانية سلسلة من الزلزال العنيفة وهذا بفعل طبيعة تكوينها الجيولوجي والطبوغرافي، ونجم عنه دمار المساكن وإتلاف الأدوات الزراعية وضياع المحاصيل وهلاك أعداد كبيرة من المواشي فضلا عن تسببها في موت أعداد كبيرة من سكان المدن والريف على حد سواء[4].

ومن بين أكثر الزلازل قوة زلزال عام 1775 الذي استمرت ارتداداته شهرين كاملين، وزلزال أكتوبر 1790 الذي استمر إلى بداية جانفي 1791[5]، وزلزال مدينة البليدة 1825 في أواخر شعبان وقد استمر ثمانية عشر يوما لم ينقطع ليل ولا نهار[6].

3.1.4**الجراد:** نظرا لطبيعة مناخ الجزائر يعتبر ظهور المتكرر للجراد ظاهرة عادية إذ يظهر مرة كل أربعة أو خمسة سنوات، وهو لا يشكل كارثة كبرى إلا عندما تسبقه فترة جفاف

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية ...، مرجع سابق، ص 102.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية ...، مرجع سابق، ص 324.

[3] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 150.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، مرجع سابق، ص 103، 104.

[5] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية ....، مرجع سابق، ص 329.

[6] أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار 1754- 1830، تح :أحمد توفيق المدني، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1974، ص155

طويلة، أو التساقط المتأخر للأمطار أو الفيضانات المفاجئة، وبعد ظهور الجراد يجتاح أولا حقول الهضاب العليا وراء الأطلس المتيجي وحسب وصف "أوليفي"(Oliver) «**لا شيء ينجو من لهم الجراد من قشور الأشجار إلى بطيخ والكرنب وأوراق النباتات الفاصلة من الملكية فكل شيء يزول**».

ومن بين الفترات العديدة لزحف الجراد نذكر، جراد عام 1815م حيث بدأ هذا الزحف فجأة ودمر في حينه كل حقول الحبوب[1]، وقد وصفته القنصلية الفرنسية في إحدى تقاريرها في صائفة عام 1815م حل بمملكة الجزائر العثمانية، جيش من الجراد قدم من الصحراء فدمر جزء كبير من المحاصيل.

وقد ترتب عن هذا الزحف مجاعة سنة 1816م التي أجبرت الداي عمر باشا على توزيع القمح على الخبازين، وأمرهم بعمل ما يلزم للبلاد لكن صار الناس يقتتلون على ذلك الخبز وبقى الأمر ذلك إلى أن وجد الزرع وانخفضت الأسعار[2].

4.1.4 **الأمراض والأوبئة:** عرفت الجزائر خلال الفترة العثمانية سلسلة من الأوبئة الخطيرة انعكست بشكل او بآخر على نشاط وحيوية الفلاح الجزائري، ومن بين هذه الأوبئة الوباء الذي ظهر سنة 1784م وامتد إلى سنة 1788م، فقد تسبب في موت عدد كبير من سكان الجزائر، إذ قدرت الإحصائيات عدد الوفيات بـ 16271 فردا، وبعدها الوباء الذي ظهر سنة 1793م واستمر إلى غاية 1804م، حيث وصل عدد الوفيات بما لا يقل عن 1200 نسمة، وقد اشتدت وطأة هذا الطاعون في ربيع سنة 1797م حيث كانت المقابر يصل يوميا قرابة 25 فردا من المتوفين، وانتقل هذا الوباء إلى الريف بسبب هجرة سكان المدينة إليها[3]، كما شهدت الجزائر وباء آخر سنة 1816م حيث استمر سبع سنوات واتسع نطاقه إلى 330,13 وفاة في ظرف أربعة أشهر[4].

2.4 انعكاساتها على الفلاح الجزائري و نشاطه:

إن العوامل التي ذكرناها سابقا انعكست بصفة مباشرة على الفلاح الجزائري و نشاطه الزراعي وتجلت في:

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية ...، مرجع سابق، ص 325.

[2] أحمد الشريف الزهار، المرجع السابق، ص117.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية ...، مرجع سابق، ص 113.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية ...، مرجع سابق، ص 325.

❖ فالزلازل تتسبب في ضياع وإتلاف الأدوات الزراعية وضياع المحاصيل وموت عدد كبير من الفلاحين الى جانب هلاك المواشي، والزلزال التي عرفتها الجزائر في الفترة العثمانية تسببت في تعطيل الأعمال الفلاحية في الحقول والمزارع كما أرغمت هذه الهزات الارضية الفلاحين على مغادرة حقولهم مما تسبب في تراجع الإنتاج وانتشار المجاعة[1].

❖ أما الجفاف فنتج عنه قلة الإنتاج مما أدى نقص الغذاء فالسنة الجافة تعني مجاعة، حيث عرفت سنة 1804 جفاف جاء عقبه مجاعة شديدة الوطأة مست سكان قسنطينة، وقد دامت 3 سنوات متتالية حيث تسببت هذا في هلاك عدد كبير من الفلاحين[2].

كما أن الدولة لم تتدخل لتحسين وسائل الزراعية البدائية والوقاية من الأضرار الطبيعية أو الآفات الطبيعية أو المشاكل الزراعية التي كانت تتعرض لها البلاد بصورة مستمرة، الى جانب عدم تعويض ومعاينة الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، واحتكارها شراء المحاصيل وبيعها، وفرض الضرائب وجبايتها[3]، كلها امور جعلت الفلاحين ينصرفون عن الفلاحة ويفضلون تربية المواشي[4]، وكان الاهتمام بها بشكل كبير لاسيما الأغنام اذ كانت تعد الإنتاج الأساسي للبلد وتدر على الفلاح والبلد ثروة كبيرة تقدر بنحو(7-8) ملايين رأس مع توفر المعز والأبقار والجمال والخيول[5].

وقد كان اهتمام الحكام واعتمادهم على السلع الخارجية التي يتحصلون عليها بواسطة الجهاد البحري، وبيع نصف المحصول الزراعي إلى محتكرين الأجانب بدل السعي لتحسين الإنتاج[6]، او تحسين ظروف الفلاح بواسطة المساهمة في تعويض الاضرار الناتجة عن تلك المعيقات التي كان يعاني منها القطاع الزراعي في تلك الفترة.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية ...، المرجع السابق، ص 104.

[2] صالح عنتري، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، (ش.و.ن.ت)، الجزائر 1974، ص ص27،28.

[3] محمد خير الدين فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، مدرسة تاريخ شمال افريقيا، دمشق، 1929، ص 95.

[4] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في الحديث والقديم، ج3، (د.ط)، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، (د.ت.ط)، ص 308.

[5] مؤيد محمود حمدان مشهداني، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني (1518-1830)، مجلة الدراسات التاريخية للحضارات، م 5، ع 16، نيسان 2013، ص422.

[6] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، (ط.خ)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014،ص163. 2014،ص163.

ان المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي كان مجتمع فلاحي، وقد كانت ملكية الارض هي إحدى الأسس التي يقوم عليها العقار الفلاحي في الإيالة، أما ما يخص مسألة تمليك وزراعة تلك الاراضي واستغلالها فقد كان عن طريق الثورات أو الشراء أو المقايضة العقارية، ومن بين الممتلكات التي كانت شائعة في العهد العثماني بالجزائر نذكر: أراضي الملك ، أراضي العروش ، أراضي البايلك ، أراضي الوقف الا أن هذه الأراضي اجمالا كانت تتحكم في انتاجها الإمكانيات الطبيعية المتوفرة في المجال الزراعي، فكل منطقة تتميز بالتربة الخصبة ووفرة المياه واعتدال المناخ تساعد على وفرة مختلف المحاصيل الزراعية، وقد كان القمح يعتبر المنتوج الأول لاقتصاد البلاد ونظرا لجودته كانت الدول الأوروبية آنذاك تتنافس على شرائه، إضافة الى محاصيل أخرى التي كانت تعرف بها البلاد على غرار الخضر والفواكه والأشجار مثمرة التي أدخلها الأندلسيين الا أن أواخر القرن 17 وبداية القرن 18 عانت البلاد من عدة نكبات سيطرت على الزراعة جزائرية، نتيجة لعد الاهتمام الجيد بالزراعة من قبل حكام بني عثمان اضافة الى تركز الأراضي الخصبة في يد الأقلية أما الأغلبية من السكان فكان نصيبها ضئيلا، كما أن عدم تطوير وسائل الإنتاج وثقل الضرائب والكوارث الطبيعية التي حلت بالبلاد كانت سببا في تدهور الزراعة وضعف مردودها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: اثر الاستيطان على الملكيات الزراعية الجزائرية عقب الاحتلال.

المبحث الأول: السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر [1830- 1900].

1. مفهوم الاستعمار و الاستيطان.

2. الاستيطان الفرنسي في الجزائر خلال الحكم العسكري [1830- 1870].

3. الاستيطان الفرنسي في الجزائر خلال الحكم المدني [1870- 1900].

المبحث الثاني: قوانين مصادرة الأراضي.

1. مصادرة الأراضي خلال الحكم العسكري [1830-1870].

2. مصادرة الأراضي خلال الحكم المدني[1870-1900].

الفصل الثاني: اثر الاستيطان على الملكيات الزراعية الجزائرية عقب الاحتلال

شهدت الجزائر احتلالا فرنسيا منذ سنة 1830 حيث سعى هذا الاحتلال على تكريس كل جهوده من اجل الاستحواذ على الجزائر من خلال فرض السيطرة و التحكم فيها، إلا أن ذلك لا يأتى الا بواسطة تجسيد سياستها الجديدة والمتمثلة في الاستعمار الاستيطاني، فجندت الإدارة الاستعمارية كافة الإمكانيات المادية والبشرية سواء المدنية أو العسكرية من خلال تشجيع عملية الهجرة الواسعة للأوروبيين والفرنسيين على حساب الجزائريين، مما فتح المجال الواسع من اجل السيطرة على الأرض واستغلال كافة ثرواتها، حيث شهدت الجزائر خلال هذه الفترة الاستيطانية مرحلتين من الحكم ابتدءا من الحكم العسكري [1830-1870] إلى غاية نظام الحكم المدني [1870-1900]، حيث تميز كل من حكمين بمجموعة من الخصائص.

المبحث الأول: السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر (1830-1900)

1- مفهوم الإستعمار والإستيطان:

بعد الحملة الفرنسية على الجزائر سعت الإدارة الاستعمارية إلى ترسيخ وتدعيم وجودها وذلك من خلال انتهاجها لسياسة مدروسة وفق أسس معينة، وفي إطار هذه السياسة عملت على تشجيع حركة الاستيطان وإذا ما أردنا تعريف الاستيطان فإنه من الواجب اولا تحديد مفهوم الاستعمار كأولى مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر.

1-1.مفهوم الإستعمار:

أ-**لغة:** لفظ مشتق من عمر واستعمره في المكان أي جعله يعمره، ومنه قوله تعالى «هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا[1] » هود(61).

فالأصل اللغوي يفيد معنى طلب التعمير والسعي لتحقيق العمران لكن الواقع لا علاقة له بالمعنى اللغوي.

ب-**اصطلاحا:** هو مجموعة أعمال التي من شانها السيطرة، أو بسط النفوذ بواسطة جماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم، أو على سكان تلك الأرض أو على الأرض والسكان في آن واحد بغية الاستغلال[2].

كما يعتبر كذلك الاستعمار سياسة دولة تهدف إلى السيطرة خارج حدودها على شعب لا يرغب ولا يقبل بهذه السيطرة[3].

1.2.مفهوم الإستيطان:

أ- **لغة:**«Land Settlement» الإستيطان هو اتخاذ الأرض موطنا فيقال: أوطنت بالأرض أي اتخذتها موطنا[4].

ب- **اصطلاحا:** اتخاذ بلد ما موطنا أو إعمار الأماكن المهجورة أو البحث في استيطان الجماعات البشرية في كرة الأرض من حيث علاقاتهم بالبيئة الجغرافية أو البحث في توزيع الإنسان في رقعة الأرض، ويطلق مصطلح الاستيطان على ظاهرة محاولة القضاء على

---

[1] القران الكريم، سورة هود، الآية 61.

[2] محمد عوض محمد، الاستعمار والمذاهب الاستعمارية، ط 4، دار المعارف، مصر، 1957، ص36.

[3] شوقي أبو خليل، تحرير الاستعمار، ط 1، منشورات جمعية الدعوى الإسلامية العالمية، (د.م.ط)، ص 48.

[4] الموسوعة العربية العالمية، م 2، ط1، مؤسسة الأعمال، سوريا، (د.م.ط)، ص720.

وطن ودخول عنصر أجنبي، بهدف الاستيلاء على قسم من الأرض[1]، ويعد ذلك من أقدم أشكال الاستعمار إذ تتوفر في هذه المستعمرات نسب كبيرة من المستعمرين بسبب الهجرة من البلد الأم لإستغلال ثروات هذه المستعمرات والإقامة فيها[2].

ج-مفاهيم أخرى ترتبط بالإستيطان (المعمرين، المستوطن، الكولون):

يقصد بكلمة المعمرين colonisateurs مجموع الأوربيين بما فيها ذلك الجيش العسكري والسان- سيمونيون[3]، الذين قدموا إلى الجزائر بغرض تعمير أو استغلال الأراضى.

تم استعمال لفظ مستوطن colon estes المشتق من كلمة مستوطنة colonne سنة 1776، واستعمل في الجزائر خاصة بين (1830 و1870) قبل أن تحل محله كلمة استيطاني، وتشير كلمة استيطاني إلى كل مؤيد احتلال الجزائر دون تمييز فيما يخص الوسائل المعتمدة أو المجندة فيبقى الفرق قائما بين المستوطنين والمناهضين للاستيطان فقط.

تم استعمال كلمة مستوطن (صفة واسما) في هذا العمل بغرض التمييز وكذا التأكيد على الطابع المذهبي للاستيطان، وبالفعل كان يلعب المستوطنون دور المتحدثين باسم الكولون colons وأنصارهم، ويتعلق الأمر على وجه التحديد بفئة من المستعمرين مكونة أساسا من الكولون تتشارك في كل الخلافات التي تنشب حول أفكار أو المذاهب وتشجع بقوة الاحتلال الحر و التوسع الاستيطاني المفرط والإدماج الشامل للجزائر[4].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 1، دار الهدى ، بيروت،(د.ت.ط)، ص 182.

[2] يحى محمد بنبهان، المرجع السابق، ص 23.

[3] **السان- سيمونيون:**. هم جماعة من الشباب، متخرجون من مدرسة الهندسة العليا واطباء في معظمهم تجمعو حول اسم سان سيمون وأفكاره لانهم قد أصابهم ماكان يسميه الكتاب الرومانسيون "وجع القرن" او السخط ، لم يعودوا يحتملون ان يبقى الشعب في بؤس، فبادروا بحلول وأسسو اول حزب اشتراكي في قرن19. أنظر: فيليب رنييه، السان سيمونيون في مصر تر: امل صيبان واخرون، تق: أمين فخري عبد النور، مر: أنور مغيث، ط1، المركز القومي لترجمة، القاهرة، 2011، ص1.

[4] سعيد علمي، الإستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تم : عبد الجليل التميمي، تر: نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، ج1، ط1، دار الخطاب، 2013، ص ص23،24.

2- الاستيطان الفرنسي بالجزائر خلال الحكم العسكري[1830-1870]

2-1- المرحلة الأولى[1830-1840]:

تمكن الجيش الفرنسي من احتلال مدينة الجزائر سنة 1830 لتبدأ الإدارة الفرنسية في التفكير من أجل ترسيخ دعائم الوجود الفرنسي وتمكينه، ولا يأتي لها ذلك إلا من خلال السيطرة المنظمة، والواسعة عسكريا ومدنيا لتأسيس قاعدة إقليمية وإدارية مع تشجيع الهجرة الاستيطانية قصد تدعيم القوة العسكرية وراح في هذا السياق القادة الفرنسيون يتسابقون لخدمة الاستيطان الذي بدونه لا تستقر أحوالهم في الجزائر، وقد تميز الاستيطان في العهد العسكري عن الاستيطان في العهد المدني بعدة مواصفات وخصائص مرتبطة بطبيعة المرحلة وظروفها الداخلية والخارجية[1].

إن حملة الملك الفرنسي شارل العاشر[2] على الجزائر سنة 1830م، كانت تهدف إلى تقوية مركز هذا الأخير في فرنسا نفسها، الا ان حكومة الملك "Louis-Philippe" لويس فيلب[3] حولت الحملة إلى غزو استعماري يخدم بالدرجة الأولى فرنسا وهذا ما أكده الرسميون أنفسهم بعد أشهر قليلة من إرسال الحملة وسقوط شارل العاشر صرح أحد الجنرالات "إن الاحتفاظ بمدينة الجزائر يحقق لفرنسا وجود مكان واسع والفائض من سكانها سوقا التي تستبدل منتوجاتها بمنتجات أجنبية عن أراضيها ومناخها"[4] .

---

[1] موسوعة تاريخ الجزائر، [1830- 1962]، منشوران المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، (قرص مضغوط)، الجزائر.

[2] **شارل العاشر**[1824-1830]: أحد ملوك أسرة آل بور بون التي طردتها الثورة الفرنسية 1789، تولى حكم فرنسا بعد وفاة الملك لويس الثامن عشر عام 1824 ،الذي أعاد الأسرة إلى مكانتها الأوربية في مؤتمر فينا،1815 ونجح في إرسال الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر، ولكن ثورة جويلية 1830 أطاحت به، وخلفه الملك لويس فيليب. أنظر: موسوعة تاريخ الجزائر [1830- 1962]، منشورات المركز الوطني للدراسات والحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر، وزارة المجاهدين، (قرص مضغوط).

[3] **لويس فيليب:** ملك فرنسا من [1830-1848] ولد بباريس، ينتمي إلى طبقة أرستقراطية، انظم إلى الثورة الفرنسية برتبة ضابط عام 1789، ويعد من القادة الليبراليين الذين عارضوا حكم شارل العاشر الملكي، إعتلى عرش فرنسا إثر ثورة جويلية بباريس عام 1830، واستمر في حكمه لفرنسا لغاية 1848. أنظر: بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري، ج1 ط1، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر، 2005، ص253.

[4] صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر1870-1900، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1889، ص ص5، 6.

بفضل التشجيعات الفرنسية كانت ترى الإدارة الاستعمارية في أكبر عدد ممكن من الفرنسيين بشكل خاص والأوربيين السبيل الوحيد للحفاظ على الغزو، لأن الحكومة الفرنسية أرادت أن تجعل الاستيطان بالجزائر تجربة نموذجية تسعى من خلالها إلى تعميمها في المناطق التي احتلتها في المغرب العربي (تونس، المغرب) حيث هيئت الدعم عن طريق احتلالها للمنطقة واستيطانها[1]، وإذا ما تتبعنا هذه الحركة خلال السنوات الأولى فإننا نجد أنها قد انحصرت في البداية على المستوطنين من جنود الحملة العسكرية على الجزائر ومن الشخصيات التي عارضت حكم شارل العاشر[2] .

بعد أن أوكلت مهمة تسييرها إلى الحاكم العام على الجزائر برتزان كلوزيل[3] والقائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، الذي أكد في ندائه الموجه إلى الأوربيين الذين وصلوا إلى مدينة الجزائر في يوم 19 سبتمبر 1835، بقوله: "**عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة التي تحت أمري ماهي إلا وسيلة ثانوية، وذلك لايمكن أن نغرس العروق هنا، إلا بواسطة الهجرة الأوربية**"[4].

لقد سبقت هذه العملية تهيئة الرأي العام الفرنسي وحتى الأوروبي عبر أساليب الدعاية والصحافة التي صورت المستعمرة الجديدة كحلم قابل لتحقيق لكل المغامرين المتوافدين للثروة والحياة الرغدة، وبهذا وزعت في أوروبا المناشير على الأوروبيين بمختلف الوسائل لتشجيعهم على الهجرة إلى الجزائر، و بالخصوص الأوروبيين ذوي الأصول اللاتينية كالايطاليين والإسبانيين والمالطيين وكانت الإدارة الاستعمارية في الجزائر قد وعدت الكثير من هؤلاء بمستقبل زاهر في التجارة والزراعة وغيرها[5].

---

[1] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي، دراسة تاريخية ومقارنة، عالم المعرفة، (د.م.ط)، 1893، ص16.

[2] موسوعة تاريخ الجزائر، [1830-1962] منشورات المركز الوطني للدراسات والحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر، وزارة المجاهدين،(قرص مضغوط).

[3] **برتزان كلوزيل:** ولد عام 1772، حكم الجزائر عام 1830 تولى قيادة جيش إفريقيا (1835 -1836) توفي عام 1842. أنظر: محمد العربي زبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط1، (ش.و.ن.ت)، الجزائر،1951، ص 20.

[4] صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية... ، مرجع سابق، ص37.

[5] غالي الغربي، المرجع السابق، ص189.

كانت أولى المحاولات في ميدان الاستيطان الرسمي المدعم من طرف الإدارة الاستعمارية تعود إلى سنة 1832، حيث وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة تحمل على متنها 400 مهاجر ألماني سويسري كانوا متجهين إلى العالم الجديد لكن الوكيل المتعاقد معهم تخلى عليهم في ميناء لوهافر، قسمتهم السلطات الاستعمارية إلى مجموعتين: تتكون المجموعة الأولى من 50 عائلة أقامتها في دالي إبراهيم ووزعت عليها قطعا من الأراضي بلغت مساحتها 227 هك، وتكونت المجموعة الثانية من 23 عائلة أقامتها في القبة ووزعت عليها 93 هك من الأراضي[1].

ولدفع هذه العملية أصدر كلوزيل المتحمس بشدة للسياسة الاستيطانية والمشروع الاستعماري في الجزائر اصدر في سبتمبر 1830 مرسوم يقضي بمصادرة الأوقاف وأملاك أعيان الدولة التركية، وكان هذا الاخير أول المستفيدين من ذلك، بعدما استولى على ثلاث ضيعات واسعة وأشرف على استثمارها ليجعل منها نموذجا للطامحين في ملكية الأرض واستغلالها[2].

وخلال فترة حكمه الثانية 1837-1870أصبح الجنرال أحد أكبر مشجعي الإستيطان في الجزائر، إذ أسس الشركة الفلاحية سماها المزرعة التجريبية لأفريقيا، وسمح للعسكر الاكتتاب فيها، كما استولى على الأملاك القريبة من منطقة بابا علي، وضم إليها مزرعة حوش حسن باشا القريبة من واد الحراش، التي بلغت مساحتها ألف هكتار، ولزيادة الحماس وتشجيع المستوطنين ألقي عليهم خطابا جاء فيه :[3]"... **لكم أن تنشؤوا من المزارع ما تشاؤون ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي تحتلها وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة، و بالعبر والمشاعر سوف يعيش هنا شعب وسوف يكبر ويزيد**

[1]صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 14.

[2]غالي الغربي، المرجع السابق، ص 190.

[3]سلوان رشيد رمضان، مؤيد محمود حمدان المشهداني الجوعاني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر(1830-1871)، مجلة جامعة تكوين العلوم، ع4، مج 20، نيسان،(د.م.ط)، 2013، ص278.

بأسرع مما كبر، وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون... "[1].

إن تلك السياسة التي اتبعتها سلطات الإحتلال بالسيطرة على الأراضي واستيطانها بالوسائل أرغمت عدد من القبائل على الرحيل عن أراضيهم، واللجوء إلى الأماكن المنعزلة كما حدث لقبيلة (حجوط) بمتيجة الغربية، وقبائل بن عامر في السهول الواقعة بين وهران وبلعباس، وكانت المصادرة والطرد من الأراضي نهجا متبعا في كل العمليات العسكرية الموجهة ضد القبائل التي تقف في وجه الفرنسيين[2]، وفي ذلك يؤكد ألكسي دوطوكفيل[3] في كتابه ((نصوص عن الجزائر)) بأن هناك طريقتان لغزو البلد واحتلاله، الأولى هي اقدام المحتل على وضع جميع السكان تحت سيطرته وحكمهم بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا النظام طبقه الانجليز في الهند، أما الطريقة الثانية فتتمثل في تثبيت أقدام الغزاة الفرنسيين في الارض الجزائرية، و ذلك على حساب السكان الأصليين وهكذا تصرف الأوروبيون دائما تقريبا على مر العصور، ويذكر في هذا الصدد بقوله: " **انه يجب ألا نفصل إطلاقا السيطرة والاحتلال على الاستعمار (الاستيطان) والاستعمار عن السيطرة والاحتلال... الاستيطان والاحتلال يكون دائما عملا غير مكتمل ونظرا في نطري إذا تركنا العرب لأنفسهم وتركناهم يتشكلون في قوة منتظمة في مؤخرتنا فلا مستقبل إطلاقا بمبادرتنا في أفريقيا ستضمحل تدريجيا وبفعل المناهضة المتواصلة للأهالي أو ستسقط فجأة بفعل جهود هؤلاء**".

أما سياسة الإستيطان في عهد الجنرال بيجو[4] لم تكن سياسة جديدة، فقد رأينا ما قام به سابقيه، لكن تميز هذا الأخير عنهم بتحمسه الشديد لتجسيد هذه السياسة، حيث اعتبر أن الغاية من احتلال الجزائر واستيطانها هو جعلها مقاطعة فرنسية بقوله: "... **إن الحرب**

---

[1] مصطفى الاشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، تر: حنفي عيسى، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص 80.

[2] سلوان رشيد رمضان، المرجع السابق، ص 288.

[3] **الكسي دوطوكفيل:** مفكر سياسي وكاتب فرنسي، اشتهر بمقالاته المثيرة حول الاستبطان الفرنسي في الجزائر، وتنبأ بانهزام فرنسا الاستعمارية ميدانيا وديموغرافيا بسبب سوء معاملتها للأهالي. أنظر: عدة بن داهة، الاستبطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، ط1، وزارة المجاهدين، الجزائر،2008، ص 492.

[4] **بيجو:** مار يشال فرنسي (1784-1849) أرسل إلى الجزائر 1836/06/06 في مهمة مزدوجة محاربة الأمير عبد القادر وفرض السلم معه غادر الجزائر ثم عاد إليها بصفته حاكم عام، شهدت الجزائر خلال حكمه استسلام حجوط و سقوط الزمالة وإنشاء مراكز استيطانية. انظر: عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 490.

تحقق لنا شيئا واحدا هو الاستيطان وبدون ذلك ماذا تعني الحرب أنها بلا نهاية وبلا نتيجة، ويجب في النهاية السعي نحو تحقيق الهدف الأسمي، والمتمثل في تأسيس مقاطعة فرنسية"، و يضيف قائلا: " **إذ كنا نرغب في البقاء فان الاستيطان هو الذي يحافظ لنا على الاحتلال ويحرر شيئا فشيئا جنودنا**".[1]

واشترط بيجو لتحويل الجزائر إلى مستوطنة استغلالية لا بد من وجود مستوطنين محاربين متعودون على العمل في الحقول الزراعية[2]، لذلك اعتمد في سياسة حكمه في الجزائر على السيف والمحراث أي السيف على رقاب العرب والمحراث بيد المحتل وذلك باشتراك القوات العسكرية مع حركة الاستيطان وإنشاء قرى جديدة وتشجيع الوحدات العسكرية الفرنسية على زراعة الأرض المجاورة لمعسكراتها.

ولتشجيع هذه الحركة الإستيطانية صرح بيجو في غرفة النواب 16 ماي 1840 قائلا: " **إنني في حاجة إلى جحافل دهماء من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين تجلبوهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة لا يطير غرابها أينما وجدتم مياهها متدفقة وأراضي مرعة ومراعي ترعى انزلوا بها المعمرون ولا يهمكم أمر أربابها يجب توزيع هذه الأراضي للأوروبيين حتى يصبحوا أصحابها وأربابها الأولون نسيا منسيا**"[3].

وكان من نتائج القرار الذي أصدره بيجو في 12 أفريل 1841 هو اشتدد الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، ففي 1843 وحدها وصل إلى الموانئ الجزائرية 34137 مستوطنا كما اشتدت عملية بناء المستوطنات حيث بلغ عددها سنة 1844 ثمان وعشرون مستوطنا في المتيجة والساحل، كما منح بيجو معسكر سطاوالي القديم 1020 هك المحيطة به إلى جمعية المدينة للرهبات وشهدت الفترة ما بين [1840-1845] انشاء مراكز استيطانية أخرى كانت في خدمة المزارع والملكيات من أمثال أسرة بورجو، التي كانت من أغنى العائلات في الجزائر وتحصل احد المعمرين وهو فرديناند بارو 1845 على 600هك من واد الصفصاف الأسفل (قرب سكيكدة)، وأدت هذه الحركة الاستيطانية النشيطة إلى نفاذ الأراضي التي كانت

---

[1] محمد العيساوي ونبيل شريفي، الجرائم الفرنسية أثناء الحكم العسكري(1830-1871)،ط1، مؤسسة الحكمة، الجزائر 2011، ص 85.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)، ج1 ، ط1 وزارة المجاهدين، الجزائر، 2003، ص 85.

[3] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، (د.ط)، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 2008، ص 68.

تحت تصرف الدولة فلجأت السلطات الفرنسية على إصدار قراران 1844و1846 وهما اللذان يسمحان للإرادة بمصادرة الأراضي الغير المزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة[1].

واقترح بيجو تملك المستوطنين العسكريين لأغلبية الأراضي التي تتولى عليها الحكومة الفرنسية من مال وحبوب ودواب، وبذلك النظام تمنح الأراضي مجانا للجنود هم أولى الناس بالانتفاع بسياسة فرنسا بكونهم قادرين على حماية قراهم في بلد فتح حديثا[2].

وشجع هذا الأخير على إقامة وحدات زراعية خاصة لتوجه الدولة كتجربة اشتراكية[3]، إلا أن هذه التجربة التي قام بها بيجو قد أخفقت فمن بين 800 جندي منحوا امتيازات لزراعات لم يبقى منها إلا نحو 60 جنديا ذلك مايؤكد إخفاق تجربة الاستيطان التي أقدم عليها الجنرال بيجو لتغيير واقع سكان المدن الجزائرية[4].

ويبرر ألكسي دوطوكفيل أسباب إخفاق تجربة المستوطنات العسكرية بقول: "**أنها لا تتشكل من الرجال الغير المتزوجين ذلك أن التعمير يتم بالعائلات وليس بالأفراد كذلك دافع الحب الدائم الذي يحتفظ به الجنود لمسقط رأسهم والكراهية التي يحملونها عموما لأفريقيا ولا يجب أن تقام المستوطنات إلا بإستخدام السكان الجدد واستبقائهم هناك بالقوة**"[5].

2-2- المرحلة الثانية [1848-1852]

- **الاستيطان الفرنسي في الجزائر في عهد الجمهورية الثانية:**

بعد سقوط ملكية لويس فليب وقيام الجمهورية الفرنسية الثانية في مطلع 1848 أصدر هذا الأخير قرارا في شهر مارس نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، لذلك اهتمت الجمهورية الفرنسية بأمر التهجير والاستيطان الأوربي، ووضعت خطة لتهجير 200 ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف 10 سنوات[6].

---

[1] محمد عيساوي_ نبيل شريفي، المرجع السابق، ص 87.

[2] رشيد سلوان، المرجع السابق، ص 292.

[3] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، ط1 ، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 610.

[4] رشيد سلوان، المرجع السابق، ص 292.

[5] ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان، تر وتق: ابراهيم صحراوى، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر(د.ت.ط)، ص 31.

[6] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية للجزائر[1830-1854]، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، ص12.

و لتجسيد هذا المشروع قررت الحكومة التخلص من العاطلين عن العمل والمعارضين السياسيين بتشجيعهم على الهجرة إلى الجزائر[1]، واعتمد مجلس النواب الفرنسي على 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة على أمل إسكات أصوات العمال، الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم[2].

وقررت كذلك أن ترسل أكثر من 12000 من هؤلاء مع توفير لهم الكثير من المغريات، فجعلت الحكومة من عملية الطرد هذه قضية وطنية حيث قال رئيس الجمهورية نابليون الثالث[3]: " **إن المستقبل لكم حيث ستجدون أمامكم مناخا صحيا وسهولا شاسعة وأراضي خاما خصبة ملكا لكم وليس لأحد غيركم والتي ستحرثونها وترتقون إلى حياة مزدهرة وشريفة**".[4]

ورغم عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب الثمانين 80 ألف من ضمن 130 ألف مستوطنا أوروبيا عام 1851، بينهم 66 ألف من أصل فرنسي، إلا أن الذين استغلوا كفلاحين ومزارعين لم يزيدوا على ثلاثين ألفا مات، منهم ثلاثة ألاف، وعاد حوالي سبعة ألاف إلى فرنسا لظروف و أسباب نوجزها في ما يلي:

- كونهم عمالا وتجار لا يفهمون شيئا في أمور الفلاحة.
- عجزهم على التأقلم على الحياة الريفية والعمل الفلاحي.
- عجزهم التعود على الحياة الجماعية في المزارع الجماعية الاشتراكية.
- عجز الحكومة عن توفير إمكانيات التي وعدت بتقديمها لهم.[5]

2-3- المرحلة الثالثة:[1852-1870]

---

[1] عبدالله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص100.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، مرجع سابق، ص 13.

[3] **لويس نابليون:** هو شارل لويس نابليون ولد بباريس 20 أفريل 1808 وهو ابن شقيق نابليون الأول تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري 1815، من اعماله قام بزيارة الجزائريين مرتين الأولى في شهر سبتمبر 1860 والثانية 1865أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870 انتهت بانهزام فرنسا ووقوعه اسيرا في 2 سبتمبر 1870 بعدها نفي إلى بريطانيا وتوفي في 9 جانفي 1873.انظر:

Mohamed tiab : la chronologie algérienne 1830-1962 tome ,l'imprimerie Isaak, BOUFARIK-BLIDA, 1999, P56.

[4] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، ط1، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1976 ، ص ص57،58.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، مرجع سابق، ص 19.

- **الاستيطان الفرنسي في الجزائر في عهد الإمبراطورية الثانية:**

بعد قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية بزعامة نابليون الثالث، أوائل عام 1852، استعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم العام الجنرال راندون[1]، الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي[2] فضل الهجرة وبناء المباني والقرى من [1853-1859] وازداد عدد السكان الزراعي 15000 من اجل الحصول على الأراضي[3]، طبق كما فعل أسلافه أسلوب حصر القبائل وهي السياسة التي سميت منذ ذلك الحين سياسة التحديد قياسا على العملية التي تحمل هذا الاسم، فالسكان الأصليون الذين يملكون حقوق استعمال بسيطة على أراضي القبيلة كانوا ملزمين بالتنازل لأملاك الدولة على الأراضي التي لا يحتاجون إليها و بالمقابل تعترف لهم الدولة بحق الملكية الفردية أو الجماعيه على الأراضي التي تتركها لهم، والتحديد الذي طبق بناءا على التعليمات محلية بسيطة لم تبقى له أثار في الوثائق الرسمية وما نعرف عنه في عام [1851-1861]انه تنازل 16 قبيلة 343387 هك منها61363آلت إلى الدولة[4].

غير أن راندون رأى أن العملية كانت تتحول إلى عملية طرد فعارض تعميمها عندما أصبح من جديد وزير للحرب.

وقد اتسمت سياسة نابليون الثالث(انظر الملحق رقم02) تجاه الجزائر خلال عهد الامبراطورية، بتقلب والاضطراب وعدم الاستقرار على مبدأ سياسة واحد فمن جهة حاول أن يرضى الأهالي الجزائريين بعدة إجراءات ومن جهة أخرى شجع حركة الاستعمار الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية الكبيرة التي أدت إلى فقدان الأهالي لمئات الآلاف من الهكتارات بواسطة المصادرة والحيل القانونية، رغم انه سلك في بداية عهده سياسة الحد من التهجير والاستيطان الأوروبي إلى انه تراجع بعد ذلك والغي معظم القرارات التي أصدرها

---

[1] **راندون:** عسكري سياسي فرنسي، مارشال وحاكم عام للجزائر التحق بالجندية وعمره 16 سنة، رقيب في 1812 شارك في حملة روسيا، انتقل إلى الجزائر(1838-1847) وعين جنرالا 1847 ثم حاكما عام للجزائر 1857/12/11 في عهده توسع الاحتلال الفرنسي جنوب الجزائر. انظر: محمد العيساوي، المرجع السابق، ص 495.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق ، ص 15.

[3] Charles-Robert ageron, Histoire de l'Algérie contemporair ,Décime édition corrigée, Achevé d'imprimer sur les pressenag , REGHAIA , ALGERIE 2010,P25

[4] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفورة، ج1، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص51.

بسبب ضغط المعارضة في فرنسا والمستوطنين العسكريين بالجزائر، وفي 26 أفريل1851 صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك أراضي الأوربيين ويشترط ثمن لمن تُمنح له قطعة ارض من 20 إلى 150 هك أن يشارك بمبلغ مالي فى إستصلاحها و لا تصبح ملكا لهم إلابعد مضى 3 سنوات على الاستقرار بها[1]، وبقي هذا القانون معمولا به حتى1861 ثم اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية (انظر الملحق رقم 03) متعددة لأعداد كثيرة من المهاجريين الأوروبيين الذين تتولى تهجيرهم من أوروبا مقابل حصولها أراضي و أملاك عقارية[2].

وقد حصلت شركة جينوفور السويسرية سنة 1853 على 20000 هك، و كان رأس مالها ثلاثة ملايين فرنك رفع فيما بعد إلى خمسة ملايين، واشترط في عقد التملك أن تبنى عشر10 قرى وان توطن 500 أسرة جاءت بها سويسرا ووعدت الشركة كل أسرة بمنزل وتمكنت الشركة من تحقيق أرباح طائلة بفضل نجاح الفلاحين الجزائريين في خدمة الأرض التي كانت ملكا لهم وصاروا يفلحونها بعد أن يدفعوا إيجارها للشركة، وصنفت هذه الشركة فيما بعد من اكبر الشركات الرأسمالية الاستعمارية بالعالم[3].

وحصلت الشركة العامة الجزائرية عام 1865 على 100ألف هكتار في مقاطعة قسنطينة، وعندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت لها الدولة مجانا على 70 ألف هك أخرى، من أجود الأراضي في منطقة وادي الزناتي تأمينا للقرض المالي الذي قدمته السلطات الاستعمارية ومبلغه 100 مليون فرنك[4].

وحصلت شركة الغابات على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستغلها مدة 90 عاما، غير أنها باعت امتيازها هذا إلى 30 مستوطنا أوروبيا، بمقتضى هذه السياسة سيطرة الشركات الرأسمالية على حوالي 600 ألف هك وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى وسيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هك من

[1] شارل روبير اجيرون، مرجع سابق، ص51.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 15.

[3] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 12.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، مرجع سابق، ص ص 16، 17.

أراضي الغابات، وكان من المفروض أن تعمل الشركات على استغلال الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية لتوظيفها بالجزائر، ولكنها لم تقم بذلك وفضلت أن تستخدم الأهالي بأقل أجور لتوفير المزيد من الأرباح ولتسهيلات أكثر للمستوطنين قامت بإلغاء حواجز جمركية بين الجزائر وفرنسا كما تم التوسع في إنشاء مكاتب عربية[1] وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية نظرا لنجاح الذي صادفته خاصة في ما يخص حكم الأهالي، فارتفع عددها 40 مكتبا عام 1857 إلى 49 مكتبا 1870 وبضم 150 ضابطا 1857 و206 ضابطا 1866، بلغ مجموع ما أنشئ من قرى استيطانية 68 قرية في أعوام [1851-1857]، ومع ذلك لم يرتح المستوطنون الأوروبيون لسياسة المكاتب الفرنسية لأنها تحد نفوذهم وسيطرتهم[2].

واشتد الصراع بين الإدارة المدنية المُسيطر عليها من طرف غلاة المستوطنين والإدارة العسكرية المتمثلة في المكاتب العربية التي كانت تحارب التسلط المدني الذي يطبق التحايل لسرقة الأراضي للفلاحين، كان المستوطنون يحاربون النظام العسكري ويتهمونه بمحاباة العرب و الحقيقة أن الطرفين لا يريدون الخير للجزائريين، وكنتيجة لهذا الصراع حسمت الحكومة المؤقتة فتم فصل الحاكم العام بالجزائر عن الوزارة الحربية وأنشأت سنة 1858 وزارة الجزائر و المستعمرات، وعهد الإمبراطور نابليون الثالث بهذه الوزارة إلى ابن عمه جيروم نابليون[3]، وتأسس مركز القائد العام للقوات الفرنسية بالجزائر وعين على رأسهم

[1] **المكاتب العربية:** يعرف فرديناندهيفونت أحد رؤساء تلك المكاتب ان المكتب العربي هو حلقة وصل بين الجيش الأوروبي الذي استوطن بالحكم الجزائري من عام 1830 م والجنس الأهلي الذي يقطن في البلاد من قبل ولايزال إلى الآن. أنظر: صالح فركوس، إدارة المكاتب الفرنسية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد(1844-1871)، ط1 منشورات، جامعة باجي مختار، الجزائر، 2006، ص 19.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، مرجع سابق، ص 19.

[3] **جيروم نابليون:** ابن أخ الإمبراطور نابليون الثالث ترأس وزارة الجزائر والمستعمرات التي تكونت في 24 جوان 1858 استحدثت مجلسا أعلى Conseil Supérieur إلى جانبه ومجالس عامة إقليمية في كل مقاطعة تتازل على منصبه من إيطاليا ذهب إليها لعقد قرانه مع ابنة ملك سردينيا في 7 مارس 1859 وخلفه روهر وبعده الكونت شاسلوبا. أنظر: حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريينz1871-1895]، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 19.

مكماهون[1]، لكن جيروم لأسباب معظمها شخصية قدم استقالته سنة 1859[2]، وخلفه شاسلوب لوبا[3]، وخلال السنتين لوزارة القطر الجزائري تم الموافقة على منح 4600 قطعة أرضية في إطار الهيئات، و17 مركز استيطاني بمقاطعة قسنطينة.

ولقد كان دفاع المعمرين على مصالحهم قويا ومستميتا ضد النظام العسكري على أساس المطالبة بالمزيد من الأراضي لتوطين المعمرين، حيث كان في نظرهم ليست الأراضي التي تنقص المعمرون ولكن المعمرون هم الذين ينقصون الأراضي[4]، وبلغ عددهم عام 1866 كما ورد في الجدول حسب كل من الدوائر تتغير نسبة المعمرون(انظر الملحق رقم 04).

في شهر سبتمبر 1860 زار نابليون الثالث الجزائر ولاحظ الحكم العسكري عندما عاد إلى باريس ألغى وزارة الجزائر والمستعمرات، وأرسل رسالة إلى الماريشال بيلسيه[5] يوم 1863/02/06(انظر الملحق رق05)، عارض فيها سياسة التوطن ومنح الأراضي الزراعية مجانا للأوروبيين وضرورة فتح الباب أمام رؤوس الأموال الأروبية، وان عملية حصر الأراضي لا تعني انتزاعها من أيدي أصحابها وإعطاءها للمستوطنين بل تهدف إلى تقسيم هذه الأراضي إلى قرى وإقامة الملكية الفردية بها حتى لا يتمكن الأهالي من التصرف فيها كما يشاؤون وختم رسالته [6]من أهم ما جاء فيها:" **الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام لكن مملكة عربية وللأهالي مثل الكولون لهم نفس الحقوق في الحماية وأنا إمبراطور العرب وإمبراطور الفرنسيين**".

---

[1]**مكماهون:** هو مارشال فرنسي ورجل سياسي ولد سنة 1808شارك في حرب كريمي تولى منصب حاكم عام في الجزائر(1869-1870) سجن خلال 1870وأطلق سراحه فيما بعد 1871. انظر: محمد عيساوي، المرجع السابق، ص 168.

[2]عثمان سعدي، المرجع السابق، ص613.

[3]**شاسلوب لوبا:** جاء خلفا لجيروم نابليون، جاء في 24 جوان 1858، دامت فترة حكمه سنة و8 أشهر. انظر: محمد عيساوي، المرجع السابق، ص614.

[4]صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 132 .

[5]**بيليسه:** ولد جون جاك دوق دومالكوف يوم 1794/11/06 بمدينة روان الفرنسية، هو خريج مدرسة سان سير العسكرية شارك في الحملة العسكرية في الجزائر سنة 1830، تولى حكم مستغانم 3 سنوات ورقي الى مرتبة جنرال، وتم تعيينه حاكما عاما في 1860/11/24، توفي في 1864/05/22. انظر: محمد عيساوي، المرجع السابق، ص 168.

[6]عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 613.

وقد ابدي نابليون الثالث رغبته في أن يعامل الجزائر كدولة خاصة مستقلة ترتبط بفرنسا بروابط سياسية، بالرغم من تميزها عنها وقد أثارت هذه الرسالة ثائرة المستوطنين والحاكم العام وموظفي الولاية العامة.

عاد الإمبراطور مرة ثانية إلى الجزائر 1865 وصرح أثناءها قائلا: "**إن هذا البلد هو في الوقت نفسه مملكة عربية ومستوطنة أوربية وقاعدة فرنسية**"، إلا أن الأوروبيين لم يرتاحوا لها وعادوا إلى صياحهم وضجيجهم لان هدفهم هو تحويل الجزائر إلى إقطاعية برجوازية كبيرة يكونون فيها أسيادا ويكون الأهالي أرقاءلهم[1].

وبهذا لم تلق سياسة نابليون الثالثة أي نجاح في الجزائر لأن المستوطنون غايتهم التملك والتسلط بما يخدم مصالحهم وهذا ما أدى في الأخير إلى حتمية سقوط الإمبراطورية الثانية ونظامها في صيف 1870.

3- الاستيطان الفرنسي بالجزائر خلال الحكم المدني [1870-1900]

3-1- المرحلة الرابعة [1871-1900]

- **الاستيطان الفرنسي في الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة:**

بعد نهاية مرحلة الاستيطان العسكري، عرفت الجزائر مرحلة جديدة من الاستيطان عرفت بمرحلة الاستيطان المدني، وقد كان ذلك بعد حرب 1870 الفرنسية البروسية [2]عند استسلام الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث مع حوالي ألف جندي فرنسي للبروسيين بقيادة بسمارك، عندئذ حدث انقلاب في باريس ألغي على إثره نظام الإمبراطورية الثانية وتم إعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ذات ميول اليساري في شهر سبتمبر 1870[3].

إن الانتقال إلى الحكم المدني لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة ظروف جد قاسية عاشها الجزائريين، حيث هاجم الجراد الجزائر سنة 1864 ومع هذا فرضت ضرائب باهظة، كما أصابها الجفاف سنة 1865 فقل ماء الشرب في 1867، وارتفع سعر القمح إلى فرنك والشعير إلى 40 فرنك، وهذا ما تسبب في مجاعة سنتي 1867-1868، ومع اعلان

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، نفس المرجع، ص 23.

[2] نفسه، ص31.

[3] إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر [1830-1962]، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2012، ص127.

الكنيسة بواسطة لافيجري[1] الحرب على الإدارة العسكرية حين صرح على أنها معادية لفرنسا وكذلك معادية للمسيحية[2]، اصبحت الادارة العسكرية في قفص الاتهام من الجميع.

اعتبر إعلان قيام الجمهورية انتصار للمدنيين، حيث خلصهم من مشروع نابليون الثالث المتمثل في إنشاء المكاتب العربية، كما خلصهم من السلطة العسكرية ونفوذها القوي، الذي كان أكبر عقبة أمام أهدافهم وطموحاتهم رغم ما وصلوا إليه من سيطرة ونفوذ، وقد بالغوا في فرحتهم لدرجة أنهم فكروا في الانفصال عن وطنهم الأم فرنسا، ولو بمساعدة أمريكا وبريطانيا إذا عجزت فرنسا في التصدي للغزو البروسي المتوقع، وقد قاموا بحركة التمرد في الجزائر ووهران وقسنطينة ولكنهم فشلوا في النهاية.

وبسبب ضغوطات وتشويشات مستوطني الجزائر أصدرت حكومة الدفاع الوطني قرارات يوم 24 اكتوبر 1870، حيث الغي منصب الحاكم العام العسكري وركز على الحكومة والإدارة العليا للجزائر تحت سلطة موظف سامي يأخذ اسم الحاكم العام المدني حيث نص هذا القرار على تطبيق الأمور الثلاثة التالية في الجزائر هي:

- أولا: إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وامتيازات رؤساء الأهالي.
- ثانيا: إنشاء محاكم الجنايات وإخضاع الجزائريين لها.
- ثالثا: تجنيس اليهود الجزائريين بصفة جماعية وإجبارية وذلك حسب قرار الوزير اليهودي كريميو[3].

ثم اتبع هذا القرار بمرسوم يوم 29 مارس 1871 ومن أهم ما جاء فيه:

- تقسيم الجزائر إلى إقليمين : شمال مدني وجنوب عسكري.
- يحكم الإقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع رأسا لوزير الداخلية.
- يتم إنشاء مجالس بلدية وعمالية وفق ما يجري في فرنسا.
- يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب 9 نواب في البرلمان و3 في مجلس الشيوخ.

---

[1] **لافيجري**: ولد في 1825 نشط منذ شبابه في المجال الكنيسي، دخل حياة الشرق عن طريق مدارس الشرق، تولى لافيجري وظائف دينية في نانسي بفرنسا، عاصر عدة حكام عامّين بدءا بـ مكماهون ديفيدون، وشانزي ثم تيرمان، تعامل مع مجاعة 1867 على أنها بركة جاءت من عند الله لتحقيق مشروع التنصير، توفي في 26 نوفمبر 1892. أنظر : حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص25.

[2] نفسه، ص 67.

[3] صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية...، مرجع سابق، ص41.

- يتم إنشاء مجالس في النظر إلى شؤونهم الخاصة.[1]

إن هذا التنظيم كرس سيطرة الأوروبيين على الجزائريين ومع ذلك فقد استقبله الأوروبيين بالمعارضة في الوقت الذي كان فيه كريميو ينتظر شكرا منهم، حيث رأوا في هذا التنظيم أنه لا يحقق رغباتهم حيث أبقى على النظام الكولونيالي وأعطى للموظفين دورا كبيرا وابقى على السيطرة العسكرية واعتبروه انه نظام انتقالي فقط[2].

قاموا بموجة من الاحتجاجات انتهت لصالحهم بأنشاء هيئات محلفين في المحاكم الجنائية والذي يعد انتصارا آخر للمستوطنين، لكن ثورات الأهالي في مطلع عام 1871 بزعامة المقراني والحداد والصبايحية في الحدود الشرقية ومحي الدين وأولاد خليفة بالشريعة وتبسة وأولاد عيدون في الميلة وبني مناصر في حجوط ومليانة وشرشال.

وقد انعكست هذه الثورات على المستوطنين مما زادهم حقد على الأهالي إذ أنشؤا محاكم خاصة لا تخضع للقانون العام ولا للمحاكم الرسمية.

وقد عرفت الجزائر موجة جديدة من الاستيطان حيث رحلت فرنسا سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر، ووعدتهم 10الاف هكتار من الأراضي وكان اغلبهم من التجار والعمال والصناع فقد فشلوا في أعمالهم الفلاحية ولم يستقر منهم لممارسة الفلاحة سوى 387، حيث تم الاستيلاء على أكثر من 450.000 هكتار من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى التوغل المزروعات التجارية خاصة كروم الخمر، ولإنجاز المشروع الاستيطاني انتهجت الجمهورية الثانية سياسة استيطانية مغايرة لسياسة الإمبراطورية الثانية، وهذا ما ألزمهم تعيين حاكم عام قادر على الوقوف في وجه الأهالي والمستوطنين المتمردين وهو الحاكم العام دوقيدون[3](1871-1873) يعتبر أول حاكم عام مدني في الجزائر تم تعيينه في 29 مارس1871، الذي طبق سياسة الأسرة والزعامات الأهلية الباقية ووسع المنطقة المدنية إلى 31250 كلم^2 واعد قانونا للتابعية الأهلية الجزائرية، ولكنه رفض أن يعهد إلى رؤساء

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، مرجع سابق، ص 27.

[2] صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية...، مرجع سابق، ص43.

[3] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص79.

البلديات الفرنسيين بسلطة الحكم على جميع الأهليين الأصليين، وانشأ لهذا السبب دوائر إقليمية واسعة عهد بها إلى مفوضين مدنيين وعسكريين[1].

ومن القرارات المشهورة التي اتخذها الحاكم العام دوقيدون، قرار 15 جويلية 1871، المتعلق بمصادرة الأراضي التابعة للأعراش التي يملكها الأفراد تماشيا مع قرار البرلمان الفرنسي بتاريخ 21 جوان 1871 والقاضي بتسليم 100.000 هك إلى الفرنسيين النازحين إلى الجزائر من الالزاس واللوريين وحسب معلومات بعض المؤرخين الفرنسيين فان الحاكم العام قد قام بفرض غرامة مالية على كل جزائري، تقدر ب 70 فرنك لكل بندقية موجودة عند أي قبيلة، و140 فرنك لكل مشارك في حروب وطنية ضد قوات الاحتلال الفرنسي في سنة 1871[2].

والى جانب الاستيطان الرسمي نشط الإستيطان الحر، وقد سهله قانون وارني warnier 1871 "قانون المستوطنين" والقانون المتمم لعام 1887، اللذان حل محل المرسوم الإمبراطوري حيث كان يرمي إلى تفكيك الشيوع وتسهيل قابلية انتقال قطع الاهلين الشركاء في الملكية، وذلك بحجة إلغاء الملكية المدعي بأنها جماعية، كان بيع أراضي الملك الشائعة بالمزاد بطلب من مضارب يشتري أرضا مشتركة صغيرة، يتبع عادة، بالتواطئي مع كتاب العدل ووكلاء أعمال هذه الوحدة الشائعة وشراء أملاك واسعة بنفقات زهيدة، وأغمضت الإدارة عينها عن هذه الفضائح حتى عام 1890[3]، وتم اكتشاف أمرها في نفس العام، واضطر البرلمان إلى وضع حد لقانون وراني السابق وبفضل هذه الإجراءات كلها استطاعت مصالح الاستيطان الأوربي أن تحصل على حوالي مليون هكتار خلال ثلاثين عام تقريبا، وتم تمليك 450823 هك للمستوطنين ما بين 1880و1908 بينما لم يحصلوا ما بين 1830و 1870 إلا على 481 ألف هك[4].

---

[1] **دوقيدون لويس هنري:** [1809–1886] من أصل إيطالي تولى مناصب سياسية رفيعة وعين حاكما عاما للجزائر في مارس 1871، ألغى المكاتب العربية وشجع عمليات الإستطان، حيث أنشأ أكثر من 20 مركزا إستيطانيا. أنظر: حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية.....، مرجع السابق، ص 85.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص169.

[3] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر.....، مرجع سابق، ص88.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، مرجع سابق، ص 37.

وارتفع عدد المستوطنين الأوروبيين في الأرياف الجزائرية من 119 ألف شخص عام 1871 إلى 200 ألف عام 1900 كان من ضمنهم اسبان وايطاليون ومالطيين.[1]

وفعل مثله الجنرال شانزي[2]chanzy وهو آخر حاكم عسكري ينتمي إلى الجيش والى المكاتب العربية حكم الجزائر من (1873-1879) ففي عهده تم توسع رقعة الأراضي الخاصة للحكم المدني إذ بلغت 53.416 كم[2]سنة 1879[3]، وزيادة عدد البلديات الكاملة الصلاحية 96 في عام 1769و 176في عام 1879 لكنه عمم أيضا خلافا لمشيئة المستوطنين إنشاء الدوائر الإقليمية باسم بلديات مختلطة وهو اسمها القديم الذي ابقي لها[4]، وفي يوم 06 مارس 1891 نطق جول فيري[5] بجملة معبرة عن تغيير الأوضاع لصالح المستوطنين الأوروبيين حيث قال:" **في عهد الإمبراطورية كنا نحكم الجزائر عن طريق العرب وبعد سقوطها ومنذ1871 الى غاية 1883 قمنا بتسييرها عن طريق الاستيطان... والاستيطان جاء عن طريق تجريد العرب من الملكية**"[6]. وسار على منواله آلبير غريفي[7][1879-1881] 1881] وهو أول حاكم مدني صرف على إلغاء القسم الأكبر من الإدارة العسكرية[8]، واخضع واخضع منطقة التل الجزائري كلها بجرة قلم، تحت سلطة هيئة مرتجلة من المحافظين ورؤساء البلديات الأوروبيين، ولم تعد مناطق القيادة العسكرية تضم سوى 500.000 نسمة

---

[1]شارل روبير اجيرون، مرجع سابق، ص89.

[2]**شانزي انتوان:** [1823-1883] تجند في البحرية العسكرية، ثم تحول إلى سلاح المدفعية 1841 وشارك في الحرب ضد بروسيا 1870، وعين حاكم عام بالجزائر في جويلية 1873، ثم عضو في مجلس الشيوخ وسفير لفرنسا بـ روسيا 1879، ونافس جول فيري في انتخابات الرئاسية 1879. أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية....، ج2، مرجع سابق، ص497.

[3]عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر.....، مرجع سابق، ص178.

[4]شارل روبير اجيرون ، تاريخ الجزائر .....، مرجع سابق، ص80.

[5]**جول فيري:** ولد في 1830 في سانت ديي، بدأ نشاطه السياسي منذ 1850، كان يتمهن مهنة المحاماة، انتخب نائبا في البرلمان في 1869 وعضو في لجنة الدفاع الوطني، توفي في 1893. انظر: حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية .....، مرجع سابق، ص 162.

[6] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق، ص178.

[7]**آلبير غريفي:** حاكم عام الجزائر بين مارس1879 ونوفمبر 1881، هو آخر رئيس الجمهورية الفرنسية، أنتخب رئيسا للجمهورية في 30 جانفي 1879 دعم قوة الكولون (غلاة) أمثال توماس و فاستو اللذان أصبحا عضوان في لجنة الميزانية البرلمانية [1879-1880]، في الوقت الذي كان آلبير غريفي نائبا لرئيس لجنة الميزانية في البرلمان. انظر: حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية ....، مرجع السابق، ص 106.

[8]يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، مرجع سابق، ص 29.

وفي أواخر 1881 كانت المنطقة المدنية مقسمة إلى 196 بلدية كاملة الصلاحية و 77 بلدية مختلطة، حيث كانت مساحة البلديات كاملة الصلاحيات في 1879 كان ثلث هذه البلديات تصل الى مساحة تتجاوز 100000 هكتار وكانت مساحة بعضها تصل إلى 30000 هك، وبالتالي ألحقت القرى العربية بهذه البلديات[1]وفي 1884 أضيف عدد البلديات الكاملة الصلاحية إلى 209 بلدية عام 1900 إلى 261 بلدية، أي إن ميزانية الأهالي والفقراء الذين لا يستفيدون اطلاقا من خدماتها باعتراف جول فيري الذي قال" **إن البلدية الكاملة الصلاحية هي استغلال لابن البلد على المكشوف**"[2]، وكان رؤساء البلديات الفرنسيون وقد تركوا بدون رقابة يتصرفون بالموازنة لصالح الأوربيين وحدهم ويفرضون الرسوم على المكلفين من الاهليين حسبما يشاؤون.

وكانت البلديات المختلطة التي عقبت الدوائر الإقليمية أوسع بعد 113.000 هك و200.00 نسمة وسطيا كلها تقريبا مسلمون[3]، وتحقيقا لرغبات المستوطنون الأوروبيين جاء جاء المرسوم 26 أوت 1881 الذي جعل جميع المصالح الإدارية في الجزائر ملحقة بباريس مثلما طالب الأوروبيين، وهكذا أصبح دور الحاكم العام شكليا حيث يقوم بنقل الأوامر من باريس إلى الجزائر ويتابع الاستيطان والشرطة والعدالة والتعليم الخاص بالمسلمين، وعندما قال جول فيري أن:" **الحاكم العام ما هو إلا مفتش الاستيطان في قصر ملك كسول**" اغتاظ السيد آلبيرغريفي واستقال من منصبه كحاكم عام للجزائر[4].

وخلفه تيرمان[5] (1881-1891) وارتفعت سلطة النواب الأوروبيين الذين أصبحوا أسياد الجزائر الحقيقيين، وطبقت السياسة الفرنسية بصفة جائرة وحاقدة[6] مما جعل النائب الفرنسي بوردو يبين في تقرير 1891 أخطاء السياسة الفرنسية، هذا السلاح الذي يفضل

---

[1]شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر .....، مرجع سابق، ص81.

[2]يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، مرجع سابق، ص 29.

[3]شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص82.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر.....، مرجع سابق، ص178.

[5]**لويس تيرمان:** [1837-1899]، تولى عدة وظائف إدارية، فر إلى بلجيكا سنة 1870 قاوم الوجود ألماني في فرنسا، عين حاكم عام على الجزائر 1881/11/26، وفي عهده صادق البرلمان على منح الجزائر 50 مليون فرنك لانشاء الحالة المدنية للجزائريين ومقاومة النداء الفيلوكسيرا، وتخلى عن مشروع إيصال مياه البحر المتوسط إلى الصحراء الجزائرية 1882. أنظر:عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية..... ، ج2، مرجع السابق، ص 491.

[6]يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، مرجع سابق، ص 30.

المستوطنون ضد المسلمين وفي السنة التالية بين المدير السابق لدائرة الجزائر "جونار" في تقريره الشهير حقائق الإدارة الجزائرية، واثار الكشف عن فضائح جديدة حفيظة مجلس الشيوخ الذي اتهم الحاكم " تيرمان" فاستقال، ثم قرر مجلس الشيوخ برئاسة جول فيري[1] أجراء تحقيقا وتأكد ما قيل، واستنكر المجلس سياسة الإدماج الإداري وطرد الأهالي من أراضيهم وفرض الحراسة الإجبارية عليهم وقساوة نظام الغابات والأحراش والاحتكار ونزع أوروبي الجزائر للاستثار بكل شيء وحرمان الأهالي منه وعزلهم[2] حيث قال جول فيري: " **إن الأوروبيين قد جعلوا من اهل البلد الأصليين شبه اشباح الرجال**". في حين وصف زميل له مأساة الجزائريين قائلا: "**لقد حطمنا الكيان الإنساني للمجتمع الجزائري دون ان نفتح المجال للجزائريين لكي ينظموا إلى مجتمعنا**"[3]، وقد اقترحت لجنة تحقيق البرلمانية عدم تسليم مصلحة الأهالي إلى العناصر الأوروبية، وتزويد الحاكم العام بسلطات قوية تمكنه من الحد من الاستيطان الأوروبي، وعلى هذا الأساس اقترحت تعيين جون كامبون[4](1897-1891)[5] حاكما عاما على الجزائر، فحاول أن يطبق سياسة معتدلة لصالح الأهالي، لكن المستوطنين الأوروبيين قاوموه بشدة وبأساليب مختلفة، وتمكنوا من تجميد كل مشروعاته الإصلاحية بوزارة الداخلية أو لجان المعنية بشؤون الجزائر ولم يقم سوى بإصدار قانون 31 ديسمبر1896، لقد اثبت عزل جون كامبون أن أية سياسة موصى بها من الوطن الأم لم تعد ممكنة في الجزائر في الأحوال العادية، وما كان بإمكان فرنسا تغليب وجهة نظرها إلا بواسطة أزمة خطيرة أو حرب أو ثورة أهلية، لقد كانت الجزائر مذبحة فرنسا في الواقع في أيدي الاستيطان،ففي ماي1898 انتخب أربعة نواب معاديين لليهود، غير ان الجهة المعادية لليهود انقسمت عندما استعاب الأخوة ميلان لأجانب و أعلن[6]الحاكم لافيرير الذي حكم

---

[1]شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص85.

[2]يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، مرجع سابق، ص 30.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر.....، مرجع سابق، ص189.

[4]**جون كامبون:**[1835-1845]، سياسي فرنسي تولى منصب الحاكم العام الفرنسي بالجزائر خلال الفترة ما بين (1891-1897) . أنظر: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر (1830-1930)، مذكرة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، باتنة، 2013-2014، ص204.

[5]شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر.....، مرجع سابق، ص85.

[6] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر.....، مرجع سابق، ص198.

(1898-1900)[1] استجابة مطالب المستوطنة في الاستقلال ففي 25اوت 1898 نالت الجزائر وعد الاستقلال الذاتي المالي وإنشاء فوري لجمعية استيطانية منتخبة، وهي المفوضيات المالية كما اعيد تنظيم المجلس الجزائر الأعلى وعزز بنواب كان لهم منذ ذلك الحين أكثر من هذه الهيئة للرقابة الإدارية.[2]

حيث جرت انتخابات في27 افريل1900 فقد الفرسان المعاديين لليهود مناصبهم وفشلو فشلا ذريعا، إذ فشل ديرمون أمام كولون الجمهورية المعتدل ب 8692 صوتا ضد 9906 صوتا لقد أرسلت فرنسا حاكما عاما قادرا على إخماد اليهودية بتلبية مطالب المعمرين انه جونار[3] 1900، حيث دعا عمال العمالات ألا يهتموا بالنضال السياسي عن طريق منشور 15 فيفري 1900، وهذا ما كان يخيم على اغلب الجزائريين[4].

المبحث الثاني: قوانين مصادرة الأراضي.

1- مصادرة الأراضي الجزائرية خلال الحكم العسكري [1830-1870].

1-1- مصادرة أملاك الجزائريين:

✓مصادرة الأوقاف الجزائرية:

باعتبار الوقف هدف إنساني جاء به الإسلام، ولتحقيق مبدأ التكافل الإجتماعي بين أفرادالأمة، وتحقيق التوازن بين الأغنياء والفقراء في المجتمع المسلم[5]، وهذا ما جعل المسلمون يهتمون بوقف ممتلكاتهم، فقد عرف انتشارا واسعا قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر، ففي سنة 1750 تضاعف اثني عشر مرة مقارنة بسنة1600، إذ أصبحت تشكل الأوقاف بنسبة 66 % من مجموع ممتلكات الزراعية والعقارية، تمثلت في العديد من الدكاكين وافران

---

[1] صلاح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية ..... ، مرجع سابق، ص111.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر.....، مرجع سابق، ص198.

[3] **شارل جونار**: [1857-1927] درس الحقوق بسان اومير وباريس، عين غامبيتا بديوان الحاكم العام 1881، ثم مدير لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية ثم مستشارا عاما بسان اومير 1886، نائب في البرلمان ثم عينه فالديك روسو على الجزائر في 1900 واصدر في اعقابه ثورة عين بسام 1906... أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية.....، ج2، مرجع سابق ، ص ص 494 ،495.

[4] صلاح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية....، مرجع سابق، ص ص 111، 112.

[5] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 274.

الخبز والسواقي والصهاريج وافران معالجة الجبس[1]، و قدرت عائدتها السنوية بـ 4322270 فرنك[2].

ومن أهم الأوقاف التي كانت منتشرة في الجزائر، أوقاف مخصصة للعناية بالحج وتسمى أملاك المدينة المنورة[3]، و المقدرة بحوالي 1357، وكان ريعها ينفق على بعض المساجد وجزء منه إلى الحرمين الشريفين ويصرف الباقي على القائمين على إدارته وبعض المحتاجين من السكان.

اما الاوقاف الخاصة بالمساجد فقد بلغ على سبيل المثال عدد أوقاف الجامع الأعظم دون بقية المساجد قبل الاحتلال 550 وقفا، أما المؤسسة الأخرى التابعة للأوقاف وهي مؤسسة سبل الخيرات قد بلغ عددها في مدينة الجزائر 8 مساجد يعود إليها مردود 331 وقفا[4].

رغم معاهدة الاستلام الموقعة في 5 جويلية 1830 الذي حررها قائد الحملة ديبرمون[5] ووقع عليها داي حسين نصت في بندها الخامس على حرية المعتقد الإسلامي واحترام كل شيء يرمز إليه والمحافظة على الأموال الأوقاف وعدم التعرض لها بسوء من طرف فرنسا[6]، فرنسا[6]، إلا أن ديبرمون مكث بعهده بعد مضي شهرين فقط من إبرام الاتفاقية، وأصدر العديد من المراسيم لمصادرة الأوقاف نذكر منها:

- **مرسوم 8 سبتمبر 1830**[7]: يقضي بمصادرة الأراضي الإسلامية والاستيلاء عليها، وفي اليوم التالي أصدر قرار آخر يمنح فيه لنفسه بحق وصلاحية التسيير والتصرف في الأملاك الدينية بالتأجير والكراء، إلا أن عملية المصادرة هذه لم تتم لحساب الجهات التي

---

[1] الغالي الغربي، دراسات في الدولة العثمانية و الشرق العربي، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت.ط)، ص89.

[2] محمد عيساوي، المرجع السابق، ص 40.

[3] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص160.

[4] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ ..... ، مرجع سابق، ص25.

[5] **ديبرمون:** ولد في 1773م هو قائد الحملة الفرنسية كان من جنيرالات الإمبراطورية ثم انضم الى لويس الثامن عشر، هو الذي وقع على وثيقة الاستسلام وأول من نكث العهد الذي عقده الجزائريين بإسم الأمة الفرنسية، توفي في 1846. أنظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص64.

[6] موسى عاشور، أساليب الاسعمار الفرنسي في الاستيلاء على الاوقاف، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، (1830-1962)، منشورات المجاهدين، الجزائر، 2007، ص75.

[7] عبد الرشيد زروق، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1914-1940)، ط1، دار الشهاب، بيروت 1999، ص26.

وقفت عليها هذه الأرض والأملاك، بل تمت لحساب الحكومة الفرنسية، إذ نهبت أموال أسقف الديانة المسيحية بالجزائر. كان يتلقى منها 30000 فرنك فرنسيا[1]، وقد شمل تطبيق هذا المرسوم كل من مدينتي وهران وعنابة، وقد اخذ مكان مخصص من الأحباس خاصة بالمساجد وبمؤسستي الحرمين بدعوى أن مداخلها تنفق على الأجانب وهم خارج البلاد، أي في نظرهم أموال ضائعة فعمدت بذلك إلى انتزاع 55 عقارا من احباس الحرمين الشريفين ثم التفتت إلى أوقاف الجامع الأعظم بالعاصمة واخذ منها 11 وقفا[2].

ولم تتولى الإدارة الفرنسية عن إصدار القرارات والمراسيم للقضاء على الأوقاف، ومن أهمها ايضا:

❖ **قرار 7 ديسمبر 1830:** يعتبر قرار مكمل للقرار السابق اصدره الجنرال كلوزيل، الحقت بموجبه الأوقاف جميعا بأملاك الدولة الفرنسية وقد تمكنت السلطة الفرنسية من تطبيق هذا القرار بصفة كلية في مدينتي وهران وعنابة وبصفة جزئية في مدينة الجزائر[3]، وقد تم تسليم الأوقاف المنتزعة إلى عدة جهات منها:

- أوقاف العيون لمهندسين فرنسيين.
- أوقاف الطرق لمصلحة الجسور والطرق، بحجة ضعف الأمناء وعدم قدرتهم على القيام بهذا العمل.

كما تم بموجب هذا القرار احتجاز أملاك الجيش بدعوى أنها تحرض على الثورة[4]، وألزمت المادة الثالثة من هذا القرار القائمين على الأملاك الوقفية بتقديم وضعية وحالة عقارات الاحباس التي يستغلونها بالكراء أو بغيره، وبيان تاريخ قيمة آخر دخل لها في ظرف 3 أيام من تاريخ صدورها[5]، وقد ترددت السلطة في تطبيقه من البداية نتيجة الاحتجاجات الشديدة ضد هذا القرار وتخوف السلطة من تحولها إلى حركة سلمية، فقرار 07

---

[1] أحمد شعلال، متيجة في العصر الحديث، مجلة علمية محكمة، (ع.خ) ،أعمال الملتقى الوطني متيجة عبر التاريخ 14و15 أفريل 2015، ع15، جوان 2016، جامعة البليدة 2، علي لونيسي، ص62.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، مجلة الأصالة ،ع 89-90، الجزائر، 1881، ص101.

[3] موسى عاشور، المرجع السابق، ص ص 76،77.

[4] خديجة بقطاش، الحركة التبشير الفرنسية في الجزائر1830-1871، (د.ط)، دار حلب، الجزائر، 2007، ص 25.

[5] موسى عاشور، المرجع السابق، ص 77.

ديسمبر 1830 يجسد التدخل في الشؤون الدينية للسكان كما يعتبر من الخطوات الأولى لمحو التراث الإسلامي بالجزائر[1].

❖ **مرسوم 31 أكتوبر 1830** :صدر هذا المرسوم لتأكيد ما جاء في المراسيم السابقة أطلق يد السلطة الاستعمارية لتصرف في الأوقاف وان تفعل فيها ما تشاء.

❖ **قرار 24 اوت 1839**: الذي صحح وأثبتت مما سبق قرارات وهو بدوره قسم الاملاك الوقفية إلى:

أملاك دولة وتخص كل العقارات المحولة التي توجه للمصلحة العمومية عن طريق قرارات تشريعية، وكان من ضمنها الأوقاف للأملاك المستعمرة والاملاك المحتجزة.[2]

❖ **قرارات 1843**: في هذه السنة توالت المراسيم والقرارات والمناشير نذكر منها:

- **مرسوم 4 جوان**: قضي بمصادرة جميع الأملاك المحبسة على المسجد الأعظم
- **قرار 23 مارس**: هذا القرار ألغي العمل بقرار 7 ديسمبر 1830 إذ مكن الحكام الفرنسيون من مغالطة الأهالي وغزو الأوقاف.
- **قرار 06 أكتوبر**: ضم هذا القرار بصفة نهائية كل الأملاك الوقفية التابعة للمساجد والزوايا والمؤسسات الدينية والأضرحة والمقابر لأملاك المستعمرة [3].

❖ **قرار 1844**: يقضي بإلغاء منع حق التصرف في الأراضي الحبس، وتم توزيع نسبة كبيرة منها على الوافدين الجدد الأوروبيين[4]، وثم بموجب هذا القرار تقليص مهام المصلحة التي تسيرها إذ لم يبقى منها مكتبا واحدا للمراقبة يعمل فيها 8 عمال مأجورين، ويضم المكتب 4 أقسام هي قسم سبل الخيارات والمساجد، قسم أوقاف الحرمين، قسم أوقاف الأندلس، قسم بيت المال.

بعد مرور عشر سنوات وبالتحديد سنة 1854 لم يبقى من هذه الأقسام سوى قسم بيت المال الذي كان يهتم بتصفية موارد المسلمين.

---

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص25.

[2] أحمد شعلال، متيجة في العصر الحديث، المرجع السابق، ص65.

[3] موسى عاشور، أساليب الاسعمار الفرنسي في الاستيلاء .....، نفس المرجع، ص ص 79،80.

[4] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائرالحديث والمعاصر، (د.ط)، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص119.

❖ **قرار 30 أكتوبر 1858:** تم إصدار قرار ينص على إدخال أملاك الأوقاف في مجال التبادل التجاري[1]. من خلال ما سبق يمكن القول أن المستعمر تفطن من أول وهلة لأهمية الأملاك الإسلامية بالنسبة للمسلمين باعتبار ان مواردها كانت تنفق على الفقراء وتستخدم في مجال التعليم ونشر الثقافة الإسلامية، كما يمكن الاعتماد عليها في اشعال فتيل الثورات فسعى للقضاء عليها من خلال المراسيم والقرارات التي أصدرها منذ 1830.

1-2-مصادرة الأراضي:

اعتبرت الأراضي اللبنة الأساسية لتجسيد فكرة الاستيطانية بهدف تثبيت وجودها[2]، ولهذا احتلت عملية الاستيلاء على الأراضي موقعا متقدما في سلم الأولويات في المخطط الاستعماري للجزائر[3].

ولما كان المهاجرون يبدون تخوفا من المغامرة بأنفسهم في ارض قد لا توفر لهم العيش، فان الدولة الفرنسية استخدمت الحيلة وتصرفت بذكاء ومكر، فهيأت لهم أراض زراعية ومنحتهم تسهيلات فكانت أول محطاتهم الزراعية شرشال وبوفاريك[4].

ولتوصل السلطة الاستعمارية لتحقيق أهدافها الاستيطانية شرعت منذ دخولها إلى الجزائر بإصدار مراسيم وقرارات بمصادرة أراضي الجزائريين ومن أهم هذه القرارات نذكر:

➢**قرار الكونت كلوزيل بتاريخ 09/08 و1830/12/07:** القاضيان بضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد وأملاك الأوقاف المخصصة ريعها لمكة والمدينة كذلك الموارد التي تدفع المؤسسات لإصلاح المساجد.

➢**قرار 10جوان 1831:**الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد.[5]

➢**مرسوم 1832:** مرسوم خاص بمصادرة أراضي القبائل.

---

[1] عمار عمور، موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار الريحانة، الجزائر، 2002، ص124.

[2] نفسه، ص118.

[3] عدة بن داهة، خلفيات الحقيقة لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20 و 21 نوفمبر، 2007، ص129.

[4] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض.....، ج1، مرجع السابق، ص120.

[5] عدة بن داهة، خلفيات الحقيقة لتشريعات العقارية .....، مرجع سابق ، ص 131.

➢**مرسوم جويلية 1834:** لقد حدد هذا المرسوم وضعية جزائرية بالنسبة لفرنسا "**الجزائر ارض فرنسية**" وهو معروف بما يسمى قانون الإلحاق، كما عين الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية لا سيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية والتي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا، وهذا المرسوم من اخطر القرارات لأنه جعل من الجزائر ملك فرنسا وبالتالي كل التجاوزات والانتهاكات التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية بالجزائر مسموح بها [1].

➢**مرسوم 24 مارس 1843:** الذي يقضي بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلاء بالنظام في المناطق التي تحتل القوات الفرنسية وكان هذا السلاح يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية وادعاء ثورة أصحابها ضدهم، كذلك ضم الفرنسيون أملاك الحبوس إلى ممتلكات الحكومة العامة وأدعو أنهم ينفقون على التعليم والمساجد والأعمال الخيرية[2].

➢**أمرية 12 جويلية 1846:** جاءت لتصحح وتتمم قانون 1844 بالتحقيق في سندات الملكية المقدمة من الحائزين على الأراضي الغير المستغلة وعرضها على المحاكم بغرض الإسراع في الإجراءات الإدارية القانونية، حيث تخضع عملية التحقيق في ملكيات لوزير الحربية وقدتم استثناء المدن الرئيسية من هذا الإجراء ويجرى تحقيق عن طريق مجلس المنازعات، وفي هذه الظروف وجد الجزائريون أنفسهم في سباق مع الزمن لاثبات ملكيتهم للأراض[3].

➢**قانون 16 جوان 1851:** ينص على تأكيد الملكية حق مصون للجميع، بدون تمييز للملاك عن الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم، كما نص على أن حقوق الملكية وحقوق تمتع بالعائدات الأفراد وعشائر معترف بها قطعا على ماهي عليها أثناء حرب الاحتلال أو

---

[1] عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)، ط1، تر:جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت 1983، ص61.

[2] يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1960)، ط1، دار المعرفة ، مصر، 1959، ص223.

[3] سعاد تيرس، قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال ق 19 في الجزائر، مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع2، سيدي بلعباس، (د.ت.ط)، ص 149.

بعد انتهائها، لكن لم تمضي بضع سنوات على صدور هذا القانون حتى اتخذ قرار تعسفي يحصر الأراضي وتحديدها ذلك من اجل متطلبات التوسع في الاستعمار[1].

- **قرار 1853/08/19:** الذي نص على حجز أراضي الجزائريين المهاجريين في دوائر وهران، تلمسان، سيدو، لالة مغنية والغزوات.
- **قرار 1854/04/19:** ينص على أن القاضي يحجز ممتلكات الغائبين في كل من دائرة عين تيموشنت ومعسكر.
- **قرار 1855/01/27** : القاضي بحجز ممتلكات المهاجرين من دائرة سعيدة.
- **قرار 1855/03/12:** القاضي بحجز أراضي الحساسنة.
- **1855/06/15:** يطبق على الملكيات العامة والخاصة لقبيلة أولاد ميمون.
- **قرار 1856/11/18:** المطبق على المهاجرين من دائرة معسكر.
- **قرار 1862/11/01:** يطبق على أراضي قبيلتي مسيردة والسواحلية.[2]
- **القرار المشيخي 1863/04/22:** صادق عليه مجلس الشيوخ بإجماع 117 صوت مؤيدة مقابل صوتين معارضين، وبارك هذا القانون نابليون الثالث[3] وقد نتجت عنه من أثار بالغة الخطورة للبنية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الجزائري، وهوإجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة[4]، وتتمثل أهدافه في إدخال نظام الملكية الفردية داخل أراضي القبائل وتسهيل عملية تفتيت الأراضي العشائر التي يتجاوز حاجياتها الأفراد[5].

حيث نصت المادة الأولى على تثبيت كل أعمال التقسيم وغيرها التي تمت في السابق بين الدولة والسكان فيما يتعلق بملكية الأرض، أما مادته الثانية بأن يتم التنفيذ إداريا وبأسرع

---

[1] L'acheraf Mostafa,L'argériennation et sochété,2eme edition,S.N.E,DARGER, 1978 , P16.

[2] عدة بن داهة، خلفيات الحقيقة ...، مرجع سابق، ص ص 137،138.

[3] خالد نوهند، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائرية ما بين 1830-1879 حالة القبائل، مجلة العصور الجديدة، ع21-22، شتاء ربيع ، ماي، (د.م.ط)، 143هـ، 2014م، ص118.

[4] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، مرجع سابق، ص 365.

[5] حياة تابتي، الاستيطان الريفي والزراعة الكولونيالية (1929-1939)، عمالة وهران-نموذجا- قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة تلمسان، ص90.

وقت ممكن، تحديد منطقة القبائل المقيمة بهذه الأرض ملزمة بدفع ما عليها من الضرائب والرسوم اتجاه الدولة.[1]

عين الحاكم لجان إداريين وكلفهم بعمليات التحضي، ولاحظت هذه اللجان توسيعا في الأراضي الملك فاقت التوقعات بكثير 2.840.591 هك مقابل 1.523.013 هك لأراضي العرش، وفي مقاطعة قسنطينة وحدها كانت أراضي العرش تحتل ضعف مساحة أراضي الملك 1103363 هك مقابل 523162 هك، وكان يمكن فتح هذه الأراضي باعتبارها أراضي الملك للاستعمار ولكن المكاتب العربية لم تكن لتسهل مهمة الوصول اليها[2].

ولتنفيذ هذا القرار سلكت إدارة الاحتلال خطة اشتملت على نقطتين اثنتين:

- تحديد أراضي القبائل.
- توزيع هذه الأراضي بين الدواوير.

ثم تم إصدار قرار مكمل لهذا القرار الأخير في 14 جويلية1865، فتح المجال للمسلمين الجزائريين حق الحصول على المواطنة الفرنسية عن طريق التجنيس مع التخلي عن احوالهم الشخصية، ومنح أيضا حق التجنس بالجنسية الفرنسية لأجانب المقيمين في الجزائر منذ ثلاثة سنوات شريطة أن لا تتجاوز أعمارهم 21 سنة.

وانعكس قرار 1863 عن الجزائريين وتمكنت فرنسا على القضاء على 374 عرش وإنشاء 656 دورا يوجد بها 1.057.066 نسمة في مساحة لا تقل عن 6833751 هك.[3]

كنتيجة لهذا القرار استحدث نظام عمل جديد حيث قضى على التنظيم القديم المتمثل في العروش وتواجد عائلات في منطقة واحدة يسيطرون عليها، فقد أنشأت فرنسا نظام الدواوير وهو نظام إداري يقوم على أساس وجود مجموعة من السكان غير متجانسة في منطقة معينة وهذا يعني إلغاء نظام ملكية العرش وتعويض بنظام ملكية البلدية التي يتبعها الدوار[4]، حيث يمثل الجدول تقسيم القبائل(انظر الملحق رقم 06).

---

[1]عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830-1914)، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص 63،64.

[2]شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار (1827-1871)، ط1،مج1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص715.

[3]عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر.....، مرجع سابق، ص ص136،137.

[4]عدة بن داهية، الاستيطان والصراع...، ج1، مرجع سابق، ص ص 375،376.

وقد استمر تطبيق هذا القرار إلى غاية سقوط الإمبراطورية الثانية، ومع صعود الجمهوريين إلى الحكم باسم الجمهورية الثالثة توقف تطبيق سناتوس كونسيلت[1].

1-3- السلب والنهب:

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر من أبشع أنواع الاستعمار من خلال السياسة التي اتبعها وطبقها على الجزائر وشعبها، إذ كانت هذه السياسة مبنية أساسا على النهب والسلب والاستغلال، وهذا بغيت تكريس وجودها وتوسعها.[2]

فالثروات التي تملكها الجزائر قد أسالت لعاب دي بيرمون وجنوده فالجزائر حسبهم بلاد ثرية ببضائع القرصنة وتحف الشرق وذهب إفريقيا وعبيدها، إذ كان الكثير من المشاركين في الحملة يحلمون بملأ جيوبهم وبطانهم واستثراء من هذه الأرض، فقد كان أول ما قام به المحتل نهب خزينة الدولة فبمجرد ما إن وطأة قدمه العاصمة أسرع إلى الاستحواذ بطريقة النهب على جميع ما ظفر به من ذخائر القصر من مال وسلاح ومجوهرات، أما تقدير مكان موجود في الخزينة فقد ذكرت بعض المصادر المعاصرة أن خزينة الجزائر تحتوي على ما يقارب 50 مليون دولار سنة 1830 وما يدل على ثراء خزينة الجزائر[3].

إن عملية النهب والسلب لم تقتصر على ذلك ،بل مست أملاك الجزائريين فقد تم سلب أراضيهم بشتى الوسائل ومنحها للمهاجرين من فرنسا وغيرها إلى الجزائر، فقد قامت على الاستيلاء على أراضي الحكام الجزائريين من الديات والباشوات والبايات وبعض الكراغلة التي كانت قد أعادتهم طردا الى تركيا، وقد ضمتها تحت اسم الدومينLe domaines ولم تكتف بالاستيلاء على هذه الأراضي بل سرعان ما مدت بصرها إلى أراضي الحبوس والأوقاف الدينية، فأرادت ضمها إلى دومين الدولة لكنها اصطدمت بحاجز الشريعة الإسلامية كونها تحرم ذلك إلى ان الإدارة الفرنسية لجأت إلى التحايل وأجرت الأوقاف بعقود طويلة الأجل مدها الى 99 عام رغم ان الايجار المفروض اسميا إلى أن السلطات كانت تتنازل إلا بعد سنة او سنتين هذا لم يكن إلا بيعا تحت ستار لا يجار وهذا ما يمثل عملية النهب الحقيقية[4].

---

[1] حياة تابتي، المرجع السابق، ص90.

[2] إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص121.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ...ج1، مرجع سابق، ص23.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر.....، مرجع سابق، ص 102.

ومن مظاهر النهب والسلب كذلك هدم البيوت وإلحاق الضرر بالممتلكات فبعد مرور 3 سنوات من الاحتلال تم هدم مدينة الجزائر تحت مبررات مختلفة فضاعت أملاك الناس وحقوقهم دون أي تعويض كما قامت بهدم الأسواق والمباني والمؤسسات الخيرية[1].

النظام الضريبي(اثقال الجزائريين بالضرائب).

لقد اتبع الاستعمار سياسة ضريبية قاسية على الشعب الجزائري وهذا ما جعل الفلاح يفقد أرضه ويصبح عاملا فيها، وقد انقسمت الضرائب إلى ضرائب دينية مستنبطة من سياسة الضريبة المتبعة في العهد العثماني أي من الشريعة الإسلامية:

- **ضرائب دينية:**

➢ **الزكاة:** وهي الضريبة التي تفرض على قطعان الماشية وتقوم الحكومة العامة بتحديدها كل سنة وهذا حسب القيمة التجارية للمواشي[2].

➢ **العشور:** هي ضريبة على نتائج الفلاحة[3]، حيث تفرض على الأراضي الزراعية ويحدد على حسب الجابدات تقدر حوالي 12 هك ويفرض عليها مقدار مالي من 10الى 20 فرنك[4].

وفي بعض المناطق تأخذ عينيا وهي خاضعة لعدة عوامل مثل نوعية الأراضي المزروعة وكمية المحصول والكوارث التي تتعرض لها بعض المناطق مثل الجفاف والجراد وتأخذ هذه الضرائب بعد إتمام عملية الحصاد، ففي عام 1870 دفعوا مقدار 14 مليون فرنك ضريبة دينية و22 مليون فرنك كضريبة أخرى، وخلال 1885 و1890 كانوا يدفعون سنويا مقداره 4 ملايين فرنك، وعلى سبيل المثال نذكر ما تم في عمالة قسنطينة حيث دفع الأهالي باسم الضريبة الدينية ما بين سنتين 1883 و1900 ما يقارب 14538965 فرنك، في حين دفع المعمرون 3795707 فرنك خلال نفس الفترة[5] من خلال الجدول لتمثيل الضريبة الدينية بعمالة قسنطينة 1883 و1900(انظر الملحق رقم 07).

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص ص 117، 118.

[2] غالي الغربي، المرجع السابق، ص225.

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1889)، (د.ط)، دار المعرفة، (د.ت.ط)، ص257.

[4] غالي الغربي، المرجع السابق، ص225.

[5] عميراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، الجزائر، 2007، ص ص 56، 57.

- **ضرائب غير دينية:**

- **حكور**: هناك من ذكرها بأنها الثمن الذي يدفع مقابل شراء أراضي العزل[1]، وهذا النظام كان متبعا أثناء العهد العثماني وقد ابقته فرنسا إذ قدرت قيمة الكراء ب20 فرنكا على كل جابدة في المناطق التي تقدر فيها قيمة العشر ب25 فرنك للجابدة الواحدة، أما التي يقبض اقل من ذلك فان قيمة الحكر قدرت بعشر فرنكات فقط وهذا دون النظر إلى الظروف المختلفة والتي سادت تلك السنة.

- **اللزمة الخاصة بقبائل زواوة:** وهي الضريبة يدفعها كل من بلغ سن رفع السلاح[2].

- **السخرة:** كالحراسة الليلية دون أجر والحراسة ضد الحرائق دون أجر وكذلك العمل في مزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون مقابل أيضا، أو دفع مبلغ من المال لقاء الإعفاء من المهام الظالمة ودفع الضرائب عن بعض حيوانات كالحرث والجر، حيث كانوا يأخذون4,88 فرنك سنويا[3].

بلغ نسبة الضرائب ما بين 20-15 % من مداخيل الوحدات الإنتاجية الجزائرية في مطلع القرن 20 وقيمتها الإجمالية 21 مليون فرنك عام 1887[4]، بالإضافة إلى الضرائب الخاصة بالقانون الفرنسي التي حددها مرسوم 1847/10/28 وهي تدفع من قبل الفرنسيين والأهالي والأجانب ونذكر منها ضريبة المساكن، ضريبة العائدات على قنوات الري[5]، وما يمكن قوله عن النظام الضريبي المطبق في الجزائر أنه كان في بدايته مستمدا، من النظام الضريبي العثماني فبعد استيعاب المستعمر لهذا النظام وفهمه قام بتطبيقه إلى غاية 1844.

بالإضافة إلى هذه الضرائب هناك ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

- **الضرائب المباشرة:** تتمثل في الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين وتقتطع مباشرة مثل ضريبة المهنة، دخل العام العقارات، حقوق الجمارك، ضرائب البلدية، بالإضافة

---

[1] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1990)، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 1984، ص 125.

[2] غالي الغربي، المرجع السابق، ص125.

[3] رابح لونسي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ط1، دار المعرفة، الجزائر،(د.ت.ط)، ص98.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص258.

[5] شهرزاد شلبي، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2008-2009، ص122.

الى ضرائب على الكلاب والثيران الحراثة وحقوق ذبح الحيوانات وإقامة أسواق والضرائب المفروضة على الجزائريين من 80 و86 من إجمال الضرائب.[1]

- **الضرائب الغير مباشرة:** هي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كالرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات والرخص المختلفة وحقوق الصيد، وضريبة على الرعي فعلى سبيل المثال حررت مصالح الغابات96,750 محضر عقوبة ضد الجزائريين بتهمة الرعي الغير شرعي ما بين سنتين 1883و1890 ووفرت للخزينة الاستعمارية 1.858.000 فرنك عام 1890[2].

بعد سنة 1844 تم إدراج المكاتب العربية ضمن النظام الضريبي إذ تم تكليف رؤساء المكاتب بتحديد قيمتها ووضع القوائم الخاصة بها وبعد الانتهاء من العملية يقومون بجمع الضرائب وتسليمها إلى إدارة الاحتلال[3]، إلا أن رؤساء المكاتب أصبحوا يسرقون وينهبون الضرائب مما أدى إلا انخفاض الدخل التي تدره الضرائب، وهذا ما أدى بإدارة الاحتلال باستحداث نظام ضريبي مجحف وشرس في حق الجزائريين[4]، وفي فترة ممتدة من 1854 إلى 1855 تم إحداث تغيير على النظام الضريبي إذ كانت في البداية يتم الدفع عينيا، كدفع شاه واحدة وعنزة لكل مئة وثور لكل 30 وكدفع عشر المحصول بعد الحصاد وبعدها أصبح يتم الدفع نقديا مع مراعاة اختلاف القيمة بين مختلف الجهات القطر[5].

2- مصادرة الأراضي خلال الحكم المدني [1870-1900]:

بعد الإعلان عن الجمهورية الفرنسية الثالثة في فرنسا واصلت الإدارة الاستعمارية بالجزائر مصادرة الأراضي الزراعية في فترة الحكم المدني، حيث تميزت في هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم في الملكية بواسطة جملة من القرارت والمراسيم والقوانين أهمها:

- **مرسوم 1870/12/24:** الذي نص على ضم أراضي القبائل الجزائرية المجاورة لمناطق الاستيطان إلى المناطق المدنية[6].

---

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص99.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص259.

[3] غالي الغربي، المرجع السابق ، ص ص226، 227.

[4] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 285.

[5] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق .....، مرجع سابق، ص ص 109، 110.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص232.

❖ **مرسوم 1871/03/21:** صدر بعد اندلاع ثورة المقراني ونص على مصادرة الممتلكات القبائل الثائرة ومنح بعضها لنازحين من الالزاس واللوريين.

❖ **قانون 1871/06/21:** تضمن منح 1000.000 هك من الأراضي للنازحين من الالزاس واللورريين الذين فضلوا الجنسية الفرنسية على الجنسية الألمانية وقرروا الاستقرار بالجزائر وفضلا عن دعمهم ب 4000.0000 فرنك بموجب قانون 15 سبتمبر الموالي[1].

❖ **قانون 1871/05/08:** نص عن مصادرة الأملاك الجماعية والفردية التي تعود إلى القبائل أوالسكان الذي قاموا أو يقومون بنشاط عدائي[2].

❖ **قانوني 21جويلية و04 سبتمبر1871:** يسمح بتأجير الأراضي للمعمرين مامقداره 100الف هك دون دفع الضرائب[3].

❖ **قانون وارني في 26 جويلية 1873:** اخذ هذا القانون اسمه من صاحبه وارني[4] ويسمى أيضا قانون المعمرين لأنه أطلق العنان لتحقيق مآربهم وإشباع نهمهم من ارض الجزائريين[5].

وهذا القانون تم التصويت عليه في الجمعية العامة بتاريخ 26 جويلية1873[6]، واخضع واخضع هذا القانون جميع الأراضي الإمبراطورية إلى التشريع الفرنسي[7]، وقد ضمن بالأساس فرنسة الأراضي الجزائرية والتعريف الدقيق لفرنسة الأراضي بالنسبة للمشروع الفرنسي هو الإخضاع الكلي والنهائي للقوانين الفرنسية وكل الأملاك المسيرة سابقا عن طريق القانون الإسلامي.

---

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص90.

[2] صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنون....، مرجع سابق، ص113.

[3] بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي (1830-1930)، ط1، دار الحكمة، الجزائر،2011، ص97.

[4] **وارني:** كان دكتور طبيبا عسكريا ثم ترقى في عهد الجمهورية الثانية إلى منصب مدير الشؤون المدنية، في منطقة وهران ومستشارا في حكومة الجزائر وحين وضع حدا لمهامه من طرف الإمبراطورية تحول إلى مستوطن وظل يمارس مهنته كصحفي بمفرده أو استشارة مساعديه. انظر: شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919) تر: حاج مسعود أ كلي ، ج، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص89 .

[5] عيسى يزير ، السياسة الفرنسيةاتجاه الملكية العقارية.....، المرجع السابق، ص79.

[6] علي عبود، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض (1830-1899) القطاع الوهراني نموذجا، مذكرة ماجيستر في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013- 2014، ص 121.

[7] عدي الهواري، المرجع السابق، ص66.

وهذه النتيجة هي الهدف النهائي للإدماج المطلوب استعماريا ونص أيضا على وجوب إشراف الإدارة الاستعمارية على كل أنواع الأملاك العقارية ومراقبتها في الجزائر مهما كانت صفة مالكها، والهدف بهذا هو القضاء على القوانين الإسلامية وأشكال التعاون والتضامن بين أفراد القبيلة وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشريعة الإسلامية أو تقاليد القبائل التي تعارض مع القوانين الفرنسية أي انه اخضع بشكل تام سير الملكية للقانون الفرنسي" **إن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر والانتقال التعاقدي للملكيات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها تخضع للقانون الفرنسي**"[1].

وبالتالي أصبحت جميع الأراضي العشائرية والمشاعة خاضعة للتقسيم الإجباري، وغدت ملكا خاصا وطبقا لهذا القانون كان باستطاعة أي عضو من الأعضاء المشاعة فرز قطعة أرضه عن الملكية الجماعية التابعة للعشيرة أو القبيلة[2].

وأراضي ملك الجماعة يقع مطالبة مشترى مضارب لقطعة ارض صغيرة تقع ضمن هذه الأراضي يمكن للمضارب في اغلب الحالات إنشاء الموثوقون والوسطاء بكل سهولة يمكن إتلاف كالمجموعة أو أقلية الحصول وبأزهد الأثمان على الأراضي الشاسعة واستملاكها[3].

وبالتالي كانت أراضي العرش في بداية الجمهورية الثالثة لا تزال تحافظ على صفتها الجماعية بالرغم من جميع المحاولات التي استهدفتها سابقا بقيت القبيلة محافظة على تماسكها ومن جهة حدد صاحب القانون أهدافه منه بان مصلحة فرنسا الاستعمارية تقتضي توفير الأراضي كبيرة المساحة متهما الجزائريون أنهم لا يزرعون أكثر من مليون ونصف هكتار، وهو هنا يتجاهل طريقة الدورتين في الفلاحة الجزائرية التقليدية التي تعوزها الوسائل المتقدمة في الاستغلال، وينهي بذلك إلى وجود ما لا يقل عن ثلاثة أو أربعة ملايين هكتار شاغرة أو ليس لها مالك وأدى من جهة أخرى منح الملكية الفردية للجزائري في صميم مصلحته باستقلاله عن القبيلة [4].

وبالتالي حقق هذا القانون غايتين هما:

---

[1] عيسى يزير، السياسة الفرنسيةاتجاه الملكية العقارية.....، المرجع السابق، ص79.

[2] محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1946، ص475.

[3] أحمد الطاهر العمودي، تنمية الاستعمار في الجزائر، مجلة المصادر،ع2، صيف 1999، (قرص مضغوط).

[4] عيسى يزير، المرجع السابق، ص76.

- **الأولى:** تمكين الجزائريين من استعادة قوتهم الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية.
- **الثانية:** هي وضع حد لحالة اللاعدالة التي يوجد عليها توزيع الأراضي بين السكان الحاليين والسكان الذي قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية[1].

يعتبر قانون وارني أكبر مغالطة في حق الجزائريين وبالتالي إقامة الملكية الفردية في ظروف استعمارية تتميز أساسا باختلال التوازن في الحالة الاقتصادية بين الجزائريين والأوروبيين وفقدان الجزائريين لأغلى الأراضي وتركيز الملكية العقارية بأيدي ملاك أوربيين كبار[2].

✓**قانون الغابات:** شكلت الغابات بالجزائر قبل الفترة الاستعمارية وخلالها إحدى أهم مصادر العيش بالنسبة للجزائريين اللذين كانوا يقطنون الجبال والبادية والهضاب العليا، فقد استغلت الغابات لتلبية عدة حاجات اذ كانت التجمعات السكانية والقبائل الجزائرية في أمس الحاجة إليها كالحطب المستغل لأغراض التدفئة والطبخ والبناء..الخ.

بل كانت مساحات كثيرة داخل الغابات وبجوارها تستغل للفلاحة الموسمية أضف إلى ذلك أن الغابة كانت تشكل مراعي خصبة بالنسبة لمربي المواشي، لهذا احتلت الغابة مكانة أساسية في النشاط الاقتصادي والحياة المعيشية في المجتمع الجزائري خلال ق 19[3]، حيث كتب احد الإعلاميين في سنة 1892 يقول في هذا الصدد: "**كانت الغابة في الزمن الغابر تفي بنصف بل بثلثي ضروريات معاش الأهالي**"[4].

وعليه فان التوسع الاستيطاني الذي مس أخصب الأراضي الجزائرية التي دعمتها الإدارة الاستعمارية بفضل ترسانة من القوانين العقارية وهي كالتالي[5]:

---

[1]Charles ,Rebertageron ,les Algériens muslnams et la Franҫe,PARIS,1968,P78.

[2] عيسى يزير، المرجع السابق، ص ص 76، 77.

[3] بوعلام بلقاسمي، مسألة الغابات في سياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص27.

[4] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا .....، مرجع سابق، ص 195.

[5]Djilali Sari, le probleme, Foresties dans l'ouarsenis durant la priode coloniale, majallat El tarikh centre national d'etudes historique, Algérie ,1975,P31.

➢**مرسوم 24 جويلية 1870**:يمنح بموجبه للشركات كل الأراضي التي مستها الحرائق دون مقابل وتسمح لها بشراء الأراضي التي سلمت من النيران بأثمان منخفضة جدا ما دفع بأصحاب الشركات إلى تعمد حرق المزيد من الأراضي الغابية قصد الاستفادة من الامتيازات التي جاء بها المرسوم 1870[1].

➢**قانون 17 جويلية 1874**: جاء هذا القانون ليوسع من سلطات القمعية لصالح الغابات فأصبح بإمكانها حجز كل أنواع ممتلكات الجزائريين المشتبه بهم في قضايا حرائق الغابات وفرض غرامات مالية وتطبيق العقوبات الجماعية على القبائل الجزائرية، كما أن القانون سمح لها بتكليف هذه المصالح بتحديد مساحات كبرى من الغابات ووضعها تحت تصرف السلطات العسكرية لاستغلالها لأغراض حربية[2].

➢**قانون09 ديسمبر1885**: يتضمن هذا القانون السماح لمصلحة الغابات تجميع الجزائريين المقيمين قرب الغابات في نقاط محدودة، واعتبار الرعي والزراعة والغابات ممارسات غير قانونية يعاقب عليها بالسجن، فما كان غير مسموح به بقرارات إدارية غير قابلة للتعديل في السابق أصبح بموجب تشريع ديسمبر 1885 ممنوعا بقوة القانون ويعد جريمة.

ومن جهة أخرى سمح هذا القانون لشركات استغلال الغابات بإنشاء مصالحها الغابية الخاصة، فعمدت بدورها إلى سلب الجزائريين من أموالهم وأراضيهم عن طريق الغرامات المالية والمصادرة لإثراء خزائن الشركات.

✓**قانون 22 افريل1887**: المكمل لقانون وارني: Petit sénateur وتحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون الأوروبيين، وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873 وتعديله وذلك خدمة لمصالح المعمرين بين قانون يبطل الخطر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدم محرر قانون 1873 على مراجعتها وهكذا صدر قانون 1887/04/28[3].

---

[1] بلقاسمي بوعلام، المرجع السابق، ص32.

[2] نفسه، ص 33.

[3] عدة بن داهة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و1897/02/17، الملتقى الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد في ولاية سيدي بلعباس يومي 20-21 مارس 2007، ص227.

يعرف هذا القانون بالقانون الإمبراطوري المصغر وضع هذا القانون ليعدل ويكمل قانون وارني وقد صدر مرسوم 22 سبتمبر1887 يحدد كيفية تطبيقه ومن النقاط التي تضمنها:

- اجبارية الاعتراف بالأعراش وتحديدها، وتعيين فروعها والتي لم يطبق عليها سيناتوس كونسيلت لعام 1863 وأهملها قانون وارني لعام 1873.
- التقليل من آجال وبعض الإجراءات التي كانت مفروضة في القانون 1873.
- منع المحافظة من التعرض للعقارات التي لها عقد فرنسي والتي يمكن أن يعتبرها ارض للدولة.

وبصورة عامة فقد رفع هذا القانون القيد عن الأوروبيين لأول مرة منذ صدور قانون 1851 في الحصول على حضارات في أرض العرش من غير الاضطرار إلى استنفاذ كافة التدابير المنصوص عليها في القانون.

كما وضع هذا القانون قائمة جديدة لجرد الأراضي ويقال أن المحققين كانوا يقبضون نسبة من الأرباح في كل قطعة ارض جديدة يستطيعون استخلاصها من القبائل[1].

إن هذا القانون 1887 قد أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها[2]، ومع هذا لم يرتح لها الكولون وطالبوا بالعودة إلى تطبيق قانون فارني1873.

✓ **مرسوم 30 سبتمبر 1878:** نص على إنشاء اكبر عدد ممكن من الملكيات وخلق قرى على مساحة تقدر ب 40 هك كأقصى حد وإنشاء مزارع على مساحة 100 هك.

وفي نفس المسار استكمل هذا المرسوم أيضا تفتيت الملكيات الجماعية للجزائر بتشجيعه الكبير لإقامة الملكيات الصغيرة وأيضا تدعيمه لحركة الاستيطان[3].

✓ **قانون 16 فيفري 1897:** لقد اقترح قانون 1897 تطبيق العمليات التي نص عليها قانون 1887، ولكن فقط للراغبين في بيع حقوقهم في ارض العرش أو الملك وهكذا أصبح بوسع كل مواطن أصلي مالك الأرض ملك أن يتمتع بحقوق له في الأرض العرش أن يطلب

---

[1] عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر1870-1930، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة باتنة، 2013-2014، ص ص 62، 63.

[2] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 227.

[3] بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية.....، مرجع سابق، ص97.

تطبيق عمليات قرار مجلس الأعيان من أجل البيع إما لأوروبي أو لمواطن مثله أيضا من اجل تكريس حق ملكيته التي تثبت له في النهاية العمليات وذلك بحصوله على سند من السلطة الإدارية الفرنسية[1].

✓ **قانون الأهالي 28 جوان1881Code de l'indigent:** صدر عقب اندلاع ثورة المقراني 1871ثم طور في28جوان 1881 وهو مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية و الاجراءات القمعية الشديدة [2]يحتوى على 27 مخالفة(انظر الملحق رقم 08)، وكان هدف هذا القانون من الناحية الاقتصادية هو ارهاب الشعب الجزائري وتفقيره وتجريده من ارضه وممتلكاته حيث تقدر مساحة الاراضي التي صدرت بعد ثورة المقراني ب4530000هك[3] يعتبر هذا القانون من مخترعات فترة الحكم المدني فهو قانون استعماري وتميزي[4] وخلاصة لكل القوانين الاستثنائية التي صدرت لقهر الجزائريين[5].

قانون23مارس 1882: صوت البرلمان الفرنسي على قانون يرصي قواعد الملكية الفردية والخاصة ويقضي[6] بتأسيس الحالة المدنية للأهالي المسلمين بالجزائر[7] وينص على منح الأشخاص ألقابا وكنيات عائلية، وكان هدف هذا القانون تجريد الفلاحين من أراضيهم وذلك بتسهيل عملية اغتصاب الأراضي لحد كبير فعدم وجود حالة مدنية ستزيد العملية تعقيدا أو لا يسمح لمحافظة المصالح العقارية بالقيام بأعمال لذا تم منح الألقاب للفلاحين تحمل في طياتها عبارات سخرية كمنح لقب إلى الفلاحين ينسب إلى قطعة أرض تتميز بلونها أو مظهر سطحها وغيرها[8].

---

[1] عبد النور بن سليمان، المرجع السابق، ص42.

[2]رابح لونيسي، المرجع السابق، ص65 .

[3]أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مطلع القرن 20 ،مجلة كلية التربية الإنسانية، ع 28، جامعة تلمسان 2016، ص ص 165،166.

[4]أوليفيه لوكور عرانميزن، في نظام الأهالي، تر: العربي بونيون، منشورات سائحي، الجزائر، 2011، ص 112.

[5]مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954، ط1 ، دار هومة، الجزائر، (د.ت.ط)، ص 19 .

[6] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض.....، ج1، مرجع سابق، ص400.

[7]طاهر ملا خسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر (1830-1962)، الملتقى الوطني الأول حول العقار العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص40.

[8] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 401.

✓ **قانون9 ديسمبر 1885:** نص هذا القانون في تشديد حياة السكان الأكثر حرمانا، فبعد أن تم حرمان السكان الغير حائزين على سندات الملكية من أراضيهم في العقود السابقة لهذا التاريخ هاهم الآن يركزون نظرهم على قلة من السكان التي لاتزال تملك سندات الملكية، ونصت المادة 12 على ان يجبر السكان الحائزين على سندات الملكية على التخلي عن مساحاتهم المحاطة بالغابة[1].

✓ **قانون 13 سبتمبر 1904:** انصبت مجهودات الاحتلال الفرنسي الجزائر فيما بين (1890-1904) على الحل بكل قوة وعزم على فرنسة الأراضي الجزائرية وتحقيقا لهذا الغرض جاء قانون 13 سبتمبر 1904 ليمكن الكولون من الاستثمار بالأراضي وامتلاكها بالطرق الشرعية، ويتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعنية للإستيطان والشروط الواجبة توفرها في المستفيد من قطعة الأرض وقد نص في مادته الرابعة على أن الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي وكذا الأوربيين المتجنسين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية ولم يبق لهم أن استفادوا من قطعة الأرض لا عن طريق الامتياز ولا عن طريق التنازل، لهم الحق وحدهم في الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا أو بما يعادلها من القيمة.

ويتضح من خلال هذه المادة أن الفلاح الجزائري قد أقصي من الاستفادة من الأرض بأي شكل من الأشكال[2].

[1] جيلالي صاري و محفوظ قداش، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1902)، ط 1، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص147.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض.....، ج1، المرجع السابق، ص425.

من خلال ما سبق اجمالا نستنتج أن الاستيطان الفرنسي في الجزائر ارتكز على مسألة تضمين الأراضي كخطوة أولى خلال فترة الحكمين العسكري والمدني، حيث عملت على تشجيع الهجرة الاوروبية الى جانب القيام بسياسة استغلالية، قائمة على إحلال المستوطنين وبناء المستوطنات محل الجزائريين من خلال تجريدهم من أراضيهم عن طريق قرارات ومراسيم وقوانين، تسعى لتفكيك ملكية الأرض الجماعية وجعلها ملكية فردية لتسهيل عملية الاستحواذ عليها، وكذلك من أجل كسب السلطات الفرنسية احتياطاتها العقارية في الجزائر.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: النشاط الاقتصادي الزراعي الكولونيالي وانعكاساته.

المبحث الأوّل: الوسائل والمؤسسات الداعمة للزراعة الكولونيالية في الجزائر.

1- الوسائل الزراعية.

2- المؤسسات الزراعية.

المبحث الثاني: النشاط الفلاحي الكولونيالي في الجزائر.

1- أهم المنتوجات الزراعية.

2- الثروة الحيوانية.

3- انعكاسات النشاط الفلاحي الكولونيالي على المجتمع الجزائري وردود الفعل الوطنية.

3-1 الانعكاسات:

3-1-1 إقتصاديا.

3-1-2 إجتماعيا.

3-2 ردود الفعل الوطنية:

3-2-1 المقاومات الشعبية المسلحة.

3-2-2 المقاومات السلمية السياسية.

الفصل الثالث: النشاط الاقتصادي الزراعي الكولونيالي وانعكاساته.

بعدما استولت الإدارة الاستعمارية على أجود الأراضي الجزائرية بالقوة عملت جاهدة على تغيير الاقتصاد الجزائري التقليدي وذلك بتهديم المنظومة الفلاحية التقليدية وإحلال محلها الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري الذي يخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للكولون مدعمة ذلك بحملة من المشاريع بغرض التشجيع على المحاصيل الزراعية وتطويرها إلّا أنّ هذه السياسة انعكست سلبا على الجزائريين.

المبحث الأوّل : الوسائل والمؤسسات الداعمة للزراعة الكولونيالية في الجزائر

لقد أدخلت السلطات الفرنسية عدة تقنيات وتجهيزات حديثة على الأرض لم يعرفها الفلاح الجزائري من قبل، سواء من ناحية تحسين الإنتاج أو تكثيف المردود الزراعي، حيث عملت في هذا الصدد لتدعيم سياستها الزراعية ومواجهة الصعوبات المناخية التي وقفت في وجهها منذ السنوات الأولى للاحتلال، قامت بمشروعين كبيرين هما: شبكة المياه ومد المواصلات.

1-الوسائل الزراعية:

قبل التطرق إلى كلا المشروعين يجدر بنا الإشارة إلى بعض التقنيات التي كان لها دور في الفلاحة منها:

- تقنية قلب الأرض بعد حصاد الحبوب تعرف بـ « Dryfarming ».
- تقنية الحرث سواء عن طريق تغير العمق أو اتجاه الحرث للتقليل من الانجراف.
- تقنية تخمير العنب وتلقيم الأشجار المثمرة مثل: الكروم والحوامض.
- تقنية التحويل والتصبير لبعض الموارد الزراعية كعباد الشمس، الطماطم، التبغ.
- تقنية صناعة العجائن[1].

1-1. السياسة المائية:

لقد وضع الاستثمار الفلاحي الاستعماري في الجزائر مشروع استراتيجي لاستغلال المياه تماشيا مع حاجياته في تكثيف الانتاج الزراعي وإنتاج الطاقة الكهربائية وتشغيل بعض المصانع الخفيفة، ويتركز هذا المشروع على سياسة بناء السدود من جهة وإنجاز الآبار الكبيرة لاستغلال المياه الجوفية من جهة ثانية[2].

حيث عمل قادة الاحتلال في هذا الصدد بتشجيع هذه السياسة والتأكيد على أهمية عنصر الماء في توسيع دائرة الاحتلال الفرنسي في الجزائر حيث أكّد أوروبان[3] على ارتباط التقدم

---

[1] عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية، مرجع سابق، ص 62.

[2] نفسه، ص 63.

[3] أوروبان: (31 ديسمبر 1812 – 28 جانفي 1889) هو توماس اسماعيل أوروبان أحد أشهر منظري و مهندسي السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، عمل مترجما لعدة جنرالات فرنسيين بالجزائر ثم مستشارا لإمبراطورية نابليون=

الفلاحي وكذا الصناعي بوفرة المياه لمعالجة مشكلة الجفاف وتدعيم المنشآت الصناعية بما تحتاجه من مياه، فأعلن موقفه هذا للحكومة الاستعمارية واخبرها بضرورة الاهتمام بشق السدود والقنوات إعتمادا على أسلوب الري وتطويره وحفر الآبار الارتوازية[1]، حيث كتب في احد مرسلاته « **إن اهتممنا بالري خاصة وأن الشبكة الهيدوغرافية بالجزائر تجف سنويا ولذا بنينا السدود على الأنهار الرئيسية الكبرى و أتممنا قنوات الري خاصةلمّا يتعلقالأمر بالأراضي الجافة** »[2].

كما أبدى ماكماهون اهتمامه البالغ بضرورة توفير العوامل المساعدة على الاستيطان بقوله:« **يجب ان توفر الأراضي والطرق والسدود للمستوطنين** » وهو نفس التوجه الذي أيّده نابليون الثالث في حديثه عن الجانب الزراعي في المستعمرات الفرنسية بقوله«**الأراضي الإفريقية يد واسعة فكان التركيز على الجزائر في إطار مشروع اقتصادي المركز على القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى في ظل وفرة عدة عوامل مساعدة، استثنينا عامل المياه في أغلب السنوات وذلك ما يتوجب توفير الماء باستغلال كل موارده الموجودة بالجزائر لسقي المساحات الزراعية** ».

وأمام كل هذه الاعتبارات أصبح عنصر الماء قضية جوهرية يمثل أهمية بالغة لدى سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر، مما دفع بها إلى الإعداد لإنجاز مختلف المشاريع المائية ضمن استراتيجية شاملة لتطوير الإنتاج الزراعي وتبيين دور الوحدات الصناعية التي تم إنجازها في الجزائر والتي تتجلى في:[3]

أ. **بناء السدود:** لقد ركز الاستعمار منذ البداية على إنشاء السدود الصغيرة في الأطلس التلي باتجاه السهول الساحلية الكبرى التي تمثل محيطات التعمير الأساسية للاستعمار الفرنسي وهي سهول متيجة، عنابة، سكيكدة، سهول وهران والسهل المنخفض لواد شلف،

=الثالث بين (1852-1870). أنظر: علي بن حارث، السياسة المائية الفرنسية و أثرها في المشروع الاستيطاني الفرنسي منطقة القبائل الصغرى نموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، الجزائر، 2009 – 2010، ص61.

[1] نفسه، ص 62.

[2] مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر (1833-1870)، ط1، دار المعرفة الدولية الجزائر، 2013، ص166.

[3] علي بن حارث، المرجع السابق، ص 62.

ولقد بلغ عدد السدود خلال المرحلة الأولى ثمانية سدود بطاقة تجنيد ضعيفة لم تتجاوز 49960000م^3 وقد دامت مدة إنجازها من سنة (1850-1859)[1].

ب.**حفر الآبار**: لقد اكتشفت إدارة الاحتلال وهي تبحث عن تحقيق مشروعها الاستيطاني بالجزائر طبقة هامة من المياه الجوفية تنحدر من الواجهة الجنوبية للأطلس الصحراوي وتتجه نحو بسكرة إلى غاية وادي ريغ[2]، حيث اعتبر المهندس الفرنسي "جي" بعث الحياة في الواحات بحفر الآبار الارتوازية مع العلم أنّ الفرنسيين عندما دخلوا للمنطقة وجدو سكانها بارعين في حفر الآبار التقليدية[3]، وانطلقت الأشغال المنطقة في 09 جوان 1855م وبعد 39 يوما من الحفر تم الوصول إلى الطبقة الجوفية على عمق 60 مترا وكان هذا الإنجاز ايذانا بحفر أوّل بئر بالمنطقة بطاقة ضخ قدرت بـ 4500 لتر/د وهي طاقة ضخ كبيرة جدا ثم حفرت بئرا ثانية سموها " عين العافية " كما حفرت آبار أخرى بلغ منسوبها 1500 لتر/ثا أهمها:[4]

- آبار الآليان بحوالي 5000 لتر/ثا.
- آبار جبال قسنطينة تميزت بـ 1760 لتر/ثا منها 900 لتر/ثا في الحامة، 400 لتر/ثا في الفورشي، 250 لتر/ثا في بومزروق.
- عين سخونة في شط الشرقي بمنسوب 500 لتر/ثا.
- آبار القرارة بمنسوب 238 لتر/ثا.
- آبار زلفانة بمنسوب 117 لتر/ثا.
- آبار عين دلالة لمسكانة بمنسوب يتراوح بين 80-250 لتر/ثا.
- آبار مرجة بسيدي عابد بمنسوب 200 لتر/ثا.[5]

---

[1] عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية ..... مرجع سابق، ص 63.

[2] **وادي ريغ:** مجموعة واحات تتوزع بشمال جنوب تقرت تحتل المرتبة الأولى في مناطق إنتاج التمور. انظر : شرقي عاشور، القاموس الموسوعي معلمة الجزائر، ط1، دار اليقظة (د.م.ط)، ص 1452.

[3] بن صغير حضري يمينة، سياسة التوغل الاستعماري الفرنسي بمنطقة وادي ريغ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج7، ع2، ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، 2014، ص35.

[4] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص167.

[5] عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية ..... ، مرجع سابق، ص ص65 ،66.

أثناء بناء السدود وحفر الآبار ارتكزت إدارة الاحتلال في دعم الزراعة بمنتجات ذات مردود أكبر من شأنها أن تطور بعض الزراعات كالقطن والتبغ، إلّا أنه على الرغم من السياسة الفرنسية المائية في الجزائر فإن التجارب المربحة والمؤهل تحقيقها لم تثمر بسبب الظروف المناخية وعدم ملائمة التربة لبعض المحاصيل، ومع كل هذا فإن السدود التي صرفت أموال ضخمة لبنائها لم تعط النتائج المرجوة فالبعض منها تصدع[1]، كما فشلت أعمال الحفر التي أجريت على نفقة الدولة في أرزيو وبسكرة، فازدياد خوف الكولون من مخاطر المناخ على المحاصيل الزراعية جعلهم ينشؤون نقابات الري الخاصة بتصليح السدود[2].

1-2. المواصلات:

في الوقت الذي كان الفرنسيون جادين في الغزو والتوسع إلى الجنوب الجزائري والصحراء كان اهتمامهم كبيرا بموضوع المواصلات، وطرق القوافل القديمة باعتبارها العنصر الأساسي والفعال، وبعد سنة 1850 بدأ العمل بالمشاريع العامة الكبيرة في الجزائر، إذ نتج عن قدوم المعمرين والعسكريين مشاريع كبيرة في الجزائر وبناء الطرقات وذلك بالحجارة كما حاولت الإدارة مد شبكة طرق المواصلات لتخفيض سعر النقل، حوالي سنة 1880 بلغ طول شبكة الطرقات الوطنية حوالي 3000 كلم² وشبكة الطرقات الإقليمية 500 كلم²، وشبكة الطرقات للبلديات 5000 كلم² تقريبا وذلك بهدف[3]:

- تسهيل عمليات نقل قواتهم العسكرية الغازية وتوفير ظروف الاستقرار في المراكز العسكرية التي أنشأوها.
- ربط مستعمراتهم المختلفة ببعضها البعض في الشمال والغرب والوسط.
- خدمة التجارة الفرنسية وفتح الأبواب والسبل لها في كل أسواق إفريقيا[4].

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض .... ج01، مرجع سابق، ص 196.

[2] Voisin Georges , L'Algérie Pour les Algériens, Michel Lévy frères, PARIS,1861.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص104.

[4] أحميدة عميراوي وزاوية سليم، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844 – 1916)، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص17.

- كذلك هدفت هذه السياسة لربط المناطق المنتجة للحبوب بالموانئ الجزائرية وأسواق المدن كطرقات بيض، وهران، سطيف، بجاية، تبسة، قسنطينة، وتوجيه الجهود لخدمة ما يخص الطرقات بين المقاطعات والبلديات لخدمة مزارع المعمرين وقراهم[1].
- إلى جانب هذه الطرقات المنجزة تكشف لنا بوضوح أن الفرنسيين جاؤوا للجزائر بنية البقاء الأبدي، ففي 18 جويلية 1864 صدر قرار يصنف الطرق الخمسة التالية إلى طرق إمبراطورية وطنية:

1- الطريق الرابط بين سطورة بسكرة عبر سكيكدة، الحروش، قسنطينة وباتنة.

2- الطريق الرابط بين الجزائر والأغواط، عبر بئر خادم، بوفاريك، البليدة، الشفة، المدية، بوغار، الجلفة.

3- الطريق الرابط بين موسى الكبير وتلمسان عبر وهران، مسرغين وعين تموشنت.

4- الطريق الرابط بين الجزائر ووهران عبر الشفة، بورقيقة، غليزان، مستغانم، أرزيو.

5- الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرورا ببني هنّي، برج، البويرة، بني منصور، برج بوعريريج وسطيف، ونفس القرار جعل الخط الرابط بين وهران والبيض عبر معسكر طريقا وطنيا تحت رقم 6، كما صدر مرسوم إمبراطوري في 26 أوت 1856 يصنف الطرق الثلاثة بغرب البلاد إلى طرق إقليمية.

أ. طريق وهران معسكر مرورا بفالمي (الكرمة)، تليلات، سيق، وادي الحمام.

ب.طريق وهران – سيدي بلعباس.

ج. طريق مستغانم – معسكر[2].

أما بالنسبة للمواصلات البحرية خلافا لما كان في أوروبا فإن الأودية لم تكن صالحة للملاحة ما عدا أودية بجاية في شرق البلاد، أمّا الموانئ فممتازة ومنتشرة على شواطئ طولها حوالي 240 ميلا مقابل لسواحل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وأهم هذه الموانئ.

- **ميناء القالة:** حيث كان بحوزة الشركة الملكية الإفريقية تصدر منه الحبوب إلى مرسيليا ويعتبر ثاني مؤسسة فرنسية على الساحل الإفريقي، وتتوفر فيه جميع شروط الملاحة[3].

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص104.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض..... ، ج1، ص ص178،179.

[3] محمد العربي زبيري، التجارة الخارجية..... ، مرجع اسابق، ص63.

- **ميناء عنابة:** يعتبر الشريان الرئيسي الذي تمر منه كل المبادلات التجارية بين بايلك قسنطينة وباقي المدن الأوروبية مثل ليفورن، مرسيليا وجنوة مما زاد تدعيما لمكانة ميناء عنابة كونه محميّا من الرياح الغربية، وما يصاحبها من تيارات مائية[1].
- **ميناء مستور:** وهي منطقة قرب سكيكدة كانت تابعة لميناء عنابة.
- **ميناء الجزائر:** وهو أهم الموانئ حيث يتكون من عدة جزر.
- **ميناء جيجل والقل:** حيث يصدران منتوجات محلية فقط.
- **ميناء مرسى الكبير:** يقع على بعد ستة كيلومترات غربي خليج وهران مرساه ممتاز لأن جبل سنتون يحميه من الرياح الغربية[2].

تم إنشاء السكك الحديدية لأغراض عسكرية واستعمارية تمتد عبر الخط الرئيسي العرضي الذي يربط تونس بالمغرب عن طريق الجزائر وتتفرع منه خطوط الموانئ والصحراء[(3)].

ويعود إنشاء أوّل برنامج الى سنة 1857، حيث ابتدئ العمل بخط الجزائر والبليدة عام 1862 وبين الجزائر ووهران 1871، في نفس السنة كذلك بين سكيكدة وقسنطينة، وقد كانت بالجزائر خمس شركات تملك الخطوط الحديدية وهي: شركة باريس وليون والبحر المتوسط، شركة الشرق الجزائري، شركة الغرب الجزائري، وشركة بونة وقالمة، والشركة الفرنسية الجزائرية.

وبعد نيل الجزائر استقلالها المالي سنة 1900 أصبحت تشتري الخطوط الحديدية من الشركات المختلفة الخمسة الأولى، ما عدا خط وهران الذي تديره شركة باريس وليون والبحر المتوسط ويشرف على الإدارتين المجلس الأعلى للسكك الحديدية[4].

وكان الحاكم العام راندون قد هيّأ المكان بالأعمال التمهيدية مستخدما في ذلك الجنود والمحكوم عليهم، إذ كان يجري استخدام اليد العاملة المعاقبة في الأشغال الكبيرة لصالح المعمرين الذين بحاجة لقوة العمل، وبعد سنة 1870 – 1871 بدأت المقاطعات بالتنازل

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، مرجع سابق، ص544.

[2] محمد العربي زبيري، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص66 ، 67.

[3] أحميدة عميراوي، آثار السياسة ..... ، المرجع السابق، ص68.

[4] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص396 ، 397.

عن الخطوط المحلية بضمان فائدة على رؤوس الأموال الموظفة في هذه المشاريع أو بإعطاء امتيازات معينة لملتزميها، هكذا تأسست شركة أرزيو غربي الجزائر.

تجدر الملاحظة أن هدف هذه الشركات هو ربط مناطق إنتاج القمح بموانئ التصدير: عنابة، قالمة، تليلات، سيدي بلعباس، الحراش، ثنية.... الخ، وازداد طول الخط من 513 كلم سنة 1877 إلى 1288 كلم سنة 1879، وقد بلغ 2816 كلم سنة1890، حيث أنجزت هذه الشركات تلك الخطوط بغرض الاستثمار، ثم اصبحت ذات منفعة عامة وعلى اساسها أسست المقاطعات الثلاثة[1].

وفي عام 1892 بلغ طول شبكة الطرق الحديدية في الجزائر 3,033 كلم وبذلك أصبحت تضاهي شبكة الطرق الحديدية الهولندية التي بلغ طولها آنذاك 3,079 كلم، في بلد يزيد سكانه عن سكان الجزائر بنصف مليون نسمة، كما أنها كانت تزيد بـ 30% عن شبكة السكة الحديدية البرتغالية التي كانت في آخر هذا العام لا تملك سوى 2293 كلم من الطرق الحديدية، في وقت كان فيه عدد سكان البرتغال يفوق عدد سكان الجزائر بـ 500.00 وتصل حتى 600000 نسمة.

وفي نفس السنة 1892 فاقت شبكة الطرق الحديدية في الجزائر شبكة الدانمارك بما يقارب النصف والتي لم تكن طرقها الحديدية تتعدى 2065 كلم[2].

رغم التكاليف الباهظة فإن فرنسا قد عزمت على إنجاز هذا المشروع لأنها ترى فيه الأداة الفعالة لاستثمار أوسع بالقارة الإفريقية، ويضمن لفرنسا السيطرة المطلقة سياسيا وعسكريا على الإمبراطورية المتزامنة الأطراف والمعترف بها بإفريقيا، ويسمح بفتح آفاق جديدة لكل مسافري العالم عبر القارة بطريق مباشر من البحر الأبيض المتوسط إلى رأس الطيب.

وما يمكن قوله هو أنّ إنجاز شبكة الخطوط الحديدية للجزائر والتي قدرت بـ 3 آلاف كلم استغرقت أكثر من نصف قرن[3].

---

[1] عبد اللطيف ابن اشنهو، المرجع السابق، ص105 ، 106.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول الملكية....، ج1، مرجع سابق، ص183.

[3] إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء للجزائر(1837 ، 1934)، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص444.

المبحث الثاني: المؤسسات الزراعية.

بعدما احتكرت فرنسا كل الأملاك العقارية في الجزائر وحولتها إلى أملاك فرنسية بقوانينها الزجرية عمدت كذلك إلى إعادة النظر في التنمية الزراعية الكولونيالية، سعيا منها لخلق مؤسسات زراعية متخصصة في التطور الزراعي التي تظهر أهميته بالإمكانيات العلمية الحديثة، وهذا عن طريق فتح محطات ومعاهد ومدارس متخصصة في التجارب الزراعية وبالإمكانيات المالية التي تمنحها البنوك للاستثمار.

1-1. المدارس الفلاحية:

لقد حرصت فرنسا منذ العقد الثاني لاحتلالها للجزائر على إنشاء المدارس الزراعية من أجل إعداد وتوفير الإطارات المدربة والماهرة لغايات التنمية الزراعية الاستعمارية وإعادة رسم الخريطة الزراعية الجديدة، ولتحقيق هذا الغرض صدر قرار عن الحكومة العاملة في 03 أكتوبر 1840، حيث ينص هذا القرار على إنشاء التعاونية الفلاحية للجزائر، وبعد مرور ثماني سنوات من صدورها صدر مرسوم آخر في 03 أكتوبر 1848 ينص على إنشاء وتنظيم التكوين المهني للزراعة في الجزائر، أما مرسوم الإمبراطورية المؤرخ في 26 ماي 1865 فقد نص على إنشاء ضيعة في إقليم الجزائر العاصمة لتكوين مدرسة زراعية نموذجية على أمل أن تنشأ مستقبلا للمدارس الزراعية مماثلة في باقي الأقاليم الجزائرية ، وقبل الشروع في بناء مؤسسات تعلمية زراعية بادر المجلس العام لعمالة وهران المنعقد في يوم 15 ماي 1875 بتخصيص مبلغ مالي قدر بـ 6000 فرنك كدعم مالي لعشر جمعيات زراعية متواجدة بوهران مستغانم، معسكر، تلمسان، عين تموشنت، سيدي بلعباس، تيارت، غليزان، وهذا قبل الشروع في بناء مؤسسات تعلمية زراعية لرغبة السلطات الفرنسية على بذل مجهودات لتوجيه الفلاحين صوب هذه الجمعيات وهي التي قال فيها نوفيون عامل عمالة وهران "**يمكنها أن تساعد بقوة على التوضيح للوافدين الجدد ولمن سبقوهم من الأوروبيين وهي** من **أهم الأدوات المساعدة على خدمة الأراضي كما أنها تسهل العلاقات بين الفلاحين و تقديم الجوائز التشجيعية و تخلق المنافسة لتطوير الزراعة**"[1] وفي 30 جويلية 1875 صدر قانون يخص على إنشاء المدارس الابتدائية لتعليم الفلاحين وتم

[1] عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ....، ج01، مرجع سابق، ص ص255 ،256.

التركيز فيه على أبناء الكولون، بحيث تم تبليغهم بضرورة تسجيل أبنائهم في المدارس الوطنية الفلاحية وتواصل الاهتمام بذلك إلى أن تم إنشاء المنبر الفلاحي لعمالة وهران، وذلك في سنة 1879 بقرار من الجمعية الفرنسية، وقد اهتم هذا المنبر بعدة مشاريع خاصة بالفلاحة ونظم عدة ندوات وأيام دراسية ضمت عدة تقنيين زراعيين[1]، وفي 04 فيفري 1882 ضمت دراسة مشروع جديد عرفت فيه الولاية العامة للجزائر برنامجا للدراسة بشأن خلق مدرسة تطبيقية للفلاحة ومدرسة خاصة لزراعة الكروم وسقي الأراضي ومدرسة للتكوين، وقد استفاد الكولون خاصة في الفلاحة التي تكفل بها أساتذة مختصون وكان هذا التنظيم ممنوح للفلاحين الأوروبيين[2].

وينبغي الإشارة إلى أنّ التعليم الفلاحي للجزائر كان شأنه شأن التعليم العام له ثلاث مستويات، التعليم العالي ممثلا في المعهد الفلاحي للجزائر والمدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر، التعليم المتوسط ممثلا في المدرسة الجهوية للفلاحة سيدي بلعباس وهي ثلاث مدارس تطبيقية سكيكدة، قالمة، عين تموشنت ومدرسة متخصصة في الأدوات الزراعية بالجزائر العاصمة[3].

مع سنة 1900 تبدأ مرحلة جديدة وهذا بعد تأسيس المفوضية المالية التي أخذت على عاتقها مهمة تطوير وتوجيه القطاع الفلاحي، فرأت ضرورة إقامة العديد من مراكز التكوين المهني التي تهدف إلى منح الجزائريين بعض المعارف الجديدة في الزراعة وفي طرق وأساليب العمل الأوروبية، فأقامت مجموعة من المراكز التعليمية كانت تخدم دروسا تختلف عن تلك القديمة في الدروس العادية الابتدائية فهي عبارة عن دروس نظرية مرفقة بدروس تطبيقية تكتسب من خلال التربص في تسيير الآلات الحديثة، كالعربة والمحراث إلى جانب تقنيات وأساليب عمل جديدة في الحرث والزرع وغيرها[4].

---

[1] بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عمالة وهران، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2011 – 2012، ص 81.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ....، ج01 ، مرجع سابق، ص257.

[3] نفسه، ص 261.

[4] بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 83.

أما نصيب الفلاحين الجزائريين من التعليم الفلاحي فقد اتخذت حكومة الاحتلال قبل 1870 إجراءات لتوجيه التلاميذ الجزائريين صوب المدارس الفلاحية والبيطرية، وذلك بناء على فكرة إسماعيل أوروبان وبعض الضباط الفرنسيين بمنح الجزائريين تعليما قاعديا باللغة العربية والفرنسية، إلّا أنّ هذه الفكرة لم تجد لها مجالا في التطبيق، فجل الشباب والفتيات الذين تراوح أعمارهم 12- 19 سنة يشتغلون في الأرض دون أن يتلقوا أي تعليم فلاحي يؤهلهم للتحول إلى فلاحين، رغم حاجة الكولون إلى يد عاملة زراعية مؤهلة وذلك للسياسة العنصرية المطبقة في التعليم، فقد رأوا في احتضان المدارس الفلاحية لعناصر جزائرية خطر يهدد مستقبلهم الاقتصادي والسياسي وستدل على ذلك قول أحد المعمرين " **إن المسلمين إذ تعلموا طالبونا بحقوقهم و جابهونا بمنافستهم** ".

ومن بين المحطات و المعاهد و المدارس التي كانت تدعم الاقتصاد الزراعي الكولونيالي نذكر:

- المعهد الفلاحي للجزائر بالحراش وتلحق به مساحة أرضية بـ 37 هك منها 27 هك خاصة بالكروم[1].
- المدرسة الزراعية سكيكدة المخصصة لإجراء الأبحاث الزراعية الساحلية.
- المدرسة الزراعية بسيدي بلعباس وآخر بعين تيموشنت وآخر بعين الحجر بوهران لدراسة الحبوب في المناطق الجافة.
- محطة الأصنام لإجراء تجارب زراعة القطن.
- محطة قسنطينة لزراعة التبغ.
- محطة بوفاريك لزراعة الموالح.
- ضيعة واد السمر بـ 64 هك.
- ضيعة في الرويبة بـ 15 هك.
- المدرسة التطبيقية للفلاحة بسيدي بلعباس بـ 180 هك ويختص فيها التكوين بزراعة الكروم.
- المدرسة الفلاحية لعين تموشنت بـ 97 اقتصادها الكروم.

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ... ج01 ، مرجع لسابق، ص 267.

- المدرسة الفلاحية لقالمة بـ 130 هك اقتصادها الحبوب.
- المشتلة الجهوية بتلمسان بـ 04 هك واقتصادها الفواكه[1].

1-2. المؤسسات المالية:

لقد تميزت فترة الاحتلال الفرنسي بالجزائر بإنشاء قواعد استعمارية اقتصادية قوية، الهدف منها تحقيق المشروع الاستيطاني الشامل لغرض تطوير الزراعة التي بني عليها الاستعمار الفرنسي مستقبله في الجزائر، حيث صدر مرسوم 11 جانفي 1860 للقرض المالي بالجزائر بينما تأسست الشركة الجزائرية في 1865.

وفي 30 أكتوبر 1880 أنشئت مؤسسة " القرض المالي والزراعي للجزائر تحت رئاسة "كريستوفر" مدير القرض المالي الفرنسي الذي أعلن أن هذه المؤسسة قد وجهت نداء إلى المساهمين بغرض الموافقة[2]على رأسمال الشركة الجديدة المخصصة للنشاطات الزراعية والتجارية وبلغ رأسمال الشركة 1907 إلى 30 مليون فرنك موزعة على 60000 سهم وارتفع رصيد الشركة 1908 إلى مليون فرنك.

إنّ الغرض من إنشاء هذه الشركة هو تقديم العون للمستوطنين الأوروبيين بمنحهم قروض مالية، وقد ظهرت هذه المؤسسات المالية مبكرا لتقديم خدمات للمعمرين والمستوطنين، وكانت مرتكزة كلها في نواحي الجزائر الوسطى والغرب الجزائري، ومن أهم هذه الشركات المساهمة هي :

- القرض ليون الذي فتح له فرع في الجزائر سنة 1878.
- الشركة العامة ظهرت 1884.
- الشركة المرسيلية تكونت سنة 1865[3].

وابتداءا من عام 1880 تم تجديد الامتيازات التي تحصل عليها البنك الجزائري في الميدان النقدي، وتمكنت الحكومة بإقناع البنك بأن يخصص 20 مليون على ذمة الفلاحة، وبذلك تتوفر القروض ذات الفائدة الضعيفة لدى المعمرين، وبفضل عمل البنك تأسست

[1] أحميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية....، مرجع سابق، ص 49.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض.....، ج1، مرجع سابق، ص ص 271،272.

[3] أحميدة عميراوي، آثار سياسية .... ، مرجع سابق، ص 66.

مصاريف أسقاط في جميع الجهات التي تقوم بخصم أسهم الفلاحين، وهؤلاء لم يكن لهم أن يحصلوا على التجهيزات وأن يوسعوا حقولهم وأن يقترضوا بدون استثناء هذه القروض فلوحظ في سنوات قليلة ارتفاع في الثروات فبدا المستقبل مشعا أمامهم بفضل عمل البنوك[1].

كانت هذه القروض من أجل ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم[2]، التي ظهرت وكأنها الزراعة الوحيدة الأكثر تناسبا مع نشاط المعمرين، وفي غمرة الفرح بالنجاح يقع نسيان القروض وهي حجر الزاوية لكل هذا البناء وأن تسديد القروض لا بد منه في يوم من الأيام[3].

في سنة 1894 ارتفع عدد المؤسسات المالية في الجزائر إلى 24 مؤسسة وافتتحت فروع أخرى للقرض في البويرة، دويرة، الرويبة، عين البيضاء، مسيلة، وجيجل[4]، وقد استفاد المعمرون من القروض المالية التي قدمتها لهم المؤسسات المالية الخاصة قبل 1900، فكانت أكثر بكثير مما كانت تقدمه لهم الدولة في إطار الاستيطان الرسمي، وابتداء من عام 1901 شرع "القرض الفلاحي التعاضدي" الذي يقدم أعظم الخدمات للكولون مقابل فوائد منخفضة[5].

في 1897 طالب مؤتمر مزارعي الجزائر بتأسيس مصرف مركزي للاعتماد الزراعي يحظى بمساعدة خزينة الدولة وصندوق الودائع والأمانات وصناديق الادخار، كونه مكلف من الدولة عوض عنه بنظام التعاضديات الزراعية التي تجمع مزارعي المنطقة الواحدة، ومن بينها " **دار الفلاحة** " بالجزائر العاصمة كانت تضم خمس تجمعات كبرى ذات طابع فلاحي منها "**فدرالية الصناديق الجهوية للجزائر**" و "**الصندوق المالي الفلاحي للجزائر**" و "**صندوق القرض**" إلى جانب صناديق للتأمينات التعاضدية، وبمدينة قسنطينة وجدت تعاضدية تحمل نفس الاسم "**دار الفلاحة**" تضم داخل مبانيها كل المؤسسات التي لها ارتباط بالفلاحة أمّا

---

[1] أندري نوشي، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1964، ص ص 360،361.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض.... ، ج1، مرجع سابق، ص 274.

[3] أندري نوشي، المصدر السابق، ص361.

[4] عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض....، ج1، مرجع سابق، ص275.

[5] نفسه، ص 284.

مدينتي وهران ومعسكر فقد حملت مؤسسة داخل مبنياها مؤسسات ذات طابع فلاحي تحت إسم "**دار الكولون**"، ولها نفس الوظيفة لدار الفلاحة في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة[1]، وقد أدى الإهتمام المتزايد بالزراعة إلى دفع إدارة الاحتلال لإصدار مرسوم 31 مارس 1902 يقضي بتعميم إنشاء الغرف الزراعية على مستوى مقر كل عمالة، وفي 18نوفمبر1904 صدر مرسوم آخر ينص على إعادة تنظيمها بحيث تصبح غرفة زراعية تتألف من 16 عضوا فرنسيا منتخبا و6 أعضاء جزائريين يعينهم الحاكم العام، وفي 8 أفريل 1914 صدر قرار ينص على إنشاء مجلس أعلى للفلاحة[2].

وبناء على القانون الصادر في 14 افريل 1893 تكونت مؤسسات للقرض خاص بالجزائر بناء على تقرير تقدم به بورليي أمام البرلمان يدعو فيه إلى الاقتداء بمثال مليانة وتسمى "**الشركة الأهلية للاحتياط** " (S.I.P)[3]، ودورها يخص مادة القرض هو محاربة الربا ومساعدة المزارعين الجزائريين على استغلال أراضيهم ومراقبة تطبيق أسعار القمح المحددة من طرف الحكومة في الأسواق الداخلية، إضافة الى توجيه المزارعين وإرشادهم، ثم أصبحت فيما بعد تشتري منهم الحبوب في حالة عدم إيجاد سوق مضمونة لها بأسعار معتدلة، لكن هذه الشركات كانت شكلية ودورها بسيط، كما أعطيت لها توجيهات غير اقتصادية تقدمية، وكان أعضاءها يعينون من طرف الإدارة الاستعمارية، مما جعلها تفشل في تأدية المهام المناطة بها[4].

في سنة 1896 اقترح بول كامبول مشروع قانون لخلق صندوق فلاحي ذاتي للاحتياط الزراعي يفتح للجزائريين وللأوروبيين، وتم عرضه على الحكومة في المجلس المنعقدة في 24 أفريل 1896، لكن الفلاحين الأوروبيين رفضوه جملة وتفصيلا لأن الوفود الممثلة للكولون أبدت رغبتها في إنشاء بنك فلاحي استعماري.

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ....، ج1، مرجع سابق، ص ص289،290.

[2] نفسه، ص 299.

[3] نفسه، ص 300.

[4] عبد الرحمن رزاقي، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، (د.م.ط)، ص49.

وفي عام 1901 لبت الحكومة رغبة الكولون بإصدار قانون 8 جويلية 1901 يسمح لبنك الجزائر بتقديم سلفيات و ديون للكولون بدون فائدة[1].

ويمكن القول في الأخير أن هذه المؤسسات التي أنشأتها الحكومة الفرنسية كانت بغرض تحقيق اهدافها المتمثلة في السيطرة على القطاع الزراعي التقليدي الجزائري واحتوائه وجعله يدور في فلك القطاع الاستعماري و خادما له.

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض....، ج1، مرجع سابق، ص 306.

المبحث الثاني : النشاط الفلاحي الكولونيالي.

1- أهم المنتوجات الزراعية:

1-1. القمح:

لقد تميز انتاج الحبوب في الجزائر خاصة القمح بمكانة هامة نظرا للقيمة الغذائية التي يحويها هذا الاخير، وقد كانت اهميته أكبر قبل الاحتلال[1] الأمر الذي تسبب في زيادة اطماع الحكومات الاوربية الطامحة الى استغلاله، وبعد الغزو شجع الاستعمار على هذه الزراعة خاصة بعد ارتفاع أسعارها والإقبال الكبير عليها فمنذ بداية الاستعمار وإلى غاية السنوات 1880- 1890 كرس المزارعون الأوروبيون جهودهم أساسا لإنتاج الحبوب[2]على غرار القمح والشعير، إذ يعتبر القمح من الزراعات الأساسية بالقطر الجزائري على اعتباره الغذاء الاول للسكان، وتتأثر هذه الزراعة بالتغيرات الطبيعية والمناخية، كالجفاف في حال ما إذا كانت أمطار السنة قليلة، وقد يتسبب ذلك في مجاعات للسكان نتيجة سوء التغذية[3].

أمّا الشعير فيعتبر من الحبوب الصلبة والمقاومة أكثر من القمح للحرارة والجفاف ويستخدم الشعير في الجزائر لإطعام الأهالي والماشية، ومن جانب آخر يعد منتج مهم للتصدير[4]، لأن سكان شمال فرنسا يتغذون عليه بالجزائر وبعضهم لا يستخدمون إلّا الشعير الجزائري، ويتم حجز هذه الحبوب بشكل خاص للبيرة و للاستهلاك الحالي.

وفي عام 1898 تم تصدير الشعير من الجزائر إلى شركة "دونكيرك" حيث ارتفع إلى 350000 قنطار، أما بالنسبة للأصناف الوحيدة التي تزرع في الجزائر هي الأصناف الشتوية المعروفة باسم شعير الشتاء، اما أصناف الربيع التي زرعت في فرنسا في نهاية

---

[1] Louis.De.BAUDICOUR, LA COLONISATION DE LALGERIE, SE,JACQUES.LECOFFRE ET C^e^,PARIS.1856.P22.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو و بداية الاستعمار (1827 – 1871) ج1، دار الامة، الجزائر، 2013، ص159.

[3] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مصدر سابق، ص 113.

[4] H.LECQ ET LES AUTRES… , L'AGRICULTURE ALGERINNE ,SE (sans edition) , GIRATI IMPRIMEUR, ALGER,1900 ,P48.

فصل الشتاء لا تنجح في الجزائر، كما أنّ الشعير الجزائري يحظى بتقدير كبير من قبل مصنع الجعة في شمال إفريقيا[1].

فهذه الحبوب التي تكاد تكون الغلة الوحيدة تزرع على مساحة 1300000هك وتنتج 7500000 قنطار سنويا، وإليها يرجع أكبر الفضل في حياة الجزائريين بجهات الوسط والجنوب، إلّا أنّ المعمرين تمسكوا خصوصا بزراعة[2] القمح الفرنسي والخارجي، وهو في طليعة المنتوجات الممثلة في البلدان الأوروبية، وهذا[3]ما يوضحه الجدول الذي يقارن بين نسبة انتاج القمح اللين في مختلف البلدان الخارجية(انظر الملحق رقم 09).

إنّ مجموع الأراضي التي كانت تزرع قمحا بلغت 112000000هك وتنتج في السنة نحو 8500000 قنطار وهو مقدار لا يفي بحاجة السكان، بينما كانت الجزائر المستقلة تصدر كل سنة كميات عظيمة من القمح[4].

أمّا بالنسبة للتقنيات الزراعية فحتى سنة 1870 كان العديد من المعمرين لا يزالون يستعملون تقنيات قريبة من تقنيات الفلاحين العرب بعد أن رأوا أنهم الأكثر اقتصادا والأكثر ملائمة، فبعد استصلاح الأرض كانوا يزرعون الأرض دون تطهيرها من النباتات الوحشية وتترك بورا مرة كل سنتين، كما أنّ أغلبهم تمسكوا بالحرث الخفيف بواسطة محاريث بسيطة ومحاريث فرنسية، فهو أكثر مهارة في بعض العمليات المتمثلة في التمشيط والتجديل، إلّا أنّ المعمرين كانوا يعتمدون على الري بالطريقة العربية للأراضي الأكثر عرضة للجفاف في حين كان البقية يستعملون لزراعة القمح ورعايته[5] وحصده أحسن الآلات الحديثة نظرا لما بين أيديهم من وسائل العمل ووفرة القروض الحكومية والشركات الاحتياطية وغيرها، أمّا أغلب الفلاحين الجزائريين فلا يكادون يستعملون إلّا أبسط الآلات، وقد أوصدت أبواب البنوك وأبواب القروض في وجوههم، فإذا ما أصابتهم ضائقة نهبت الأخضر واليابس ونكبتهم شر نكبة.

---

[1] H. LECQ et les auter,OP,cit,p48

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مصدر سابق، ص 113.

[3] H.LECQ et les auter,OP,cit,P50

[4] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مصدر سابق، ص 113.

[5] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ...، ج1، مرجع سابق، ص160.

أمّا السدود وأعمال الري وخزن المياه التي يباشر بها الجزائريون فلاحتهم الضعيفة، فالإهمال في كل شيء ذلك هو نصيب الجزائري تحت حكم الإدارة الاستعمارية[1].

بالنسبة لسنة 1880 كان المزارعين الأوروبيين يستغلون غالبا الأراضي التي بقيت بورا منذ مدى طويل، ويتحصلوا على مردود متوسط قدره 8.2 ق في كل هكتار واحد بين سنة (1871 – 1880م)، ومع اشتداد المنافسة بين العروض الكندية والأسترالية والهندية في السوق الرأسمالية، تفاقمت الأوضاع حتى سنة 1900م وذلك بسبب توجيه الدعم المادي واليد العاملة إلى الزراعة الصاعدة خلال هذه الفترة والمتمثلة في "الكروم"، واستنزفت التربة دون أي تعويض في تخصيبها بيد أنّ الأوضاع بدأت تتحسن منذ بداية القرن 20، إذ شهدت أسعار القمح بنوعيها الصلب واللين ارتفاعا ملحوظ وصل إلى نسبة 100% عامي 1902 – 1908 م، وكان سبب هذا التحسن هو انتظام أحجام العرض والطلب في السوق الدولية بالنسبة لهذه السلعة من ناحية، ومن ناحية أخرى توصل الرأسمالية الزراعية والفلاحين الفرنسيين إلى جرّ الدولة الفرنسية للعودة إلى حماية الإنتاج، وذلك برفع الضرائب عن الاسترداد القانوني 1885–1894 وهذا ما عزز من جديد زراعة القمح وفق شروط رأسمالية[2].

1–2. القطن:

من المحاصيل التي أولاها الكولون اهتماما، زراعة القطن حيث كانت أوّل تجربة لإنتاج القطن سنة 1833 في ضيعة غربال الواقعة غرب وهران، ثم تلتها تجربة أخرى في هضاب مستغانم ومزعران سنة 1835، إذ كانت تجربة ناجحة وهذا ما كشفت عنه الرسالة التي بعثها الضابط العسكري المنتدب بمزارع القطن في مستغانم إلى نائب المقتصد، إذ قال "**يمكن للإنتاج أن يصل مائتي ليراه أي ما يعادل مائة كيلوغرام، إذ منحت له خمسة عشرة حتى عشرين اربنت ووفرت له الأمن والسلم**"، وهذا ما يظهر رغبة الكولون الملحة في إنتاج هذا المحصول الزراعي التجاري المربح الذي يدر فوائد طائلة، فقد قدر إنتاجه سنة 1852

[1] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مصدر سابق، ص 114.

[2] مبخوته سهام، مشاكل القطاع الزراعي الجزائري و تحديات الاستعمار (195 – 1956) زراعة الحبوب نموذجا، ج4، ع4، حوليات جامعة الجزائر 1، (د.ت.ط)، ص59.

إلى 851065 كلغ وقدر ثمن الكيلوغرام بـ 11 فرنك، وفي سنة 1853 تم تقدير عدد المنتجين للقطن بـ 309 منتج وقدرت المساحة المزروعة بـ 5.10هك.

قامت الحكومة الفرنسية بإصدار مراسيم لتشجيع وتطوير هذا المنتج وكان أوّلها في 10 أكتوبر1853 والذي ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن بالإضافة إلى توزيع البذور مجانا على الكولون، بالإضافة إلى شراء الدولة للمحصول بأسعار محددة مسبقا ساهمت هذه التشجيعات في رفع الإنتاج وتطويره إذ أصبح يضاهي في جودته المحصول الأمريكي، وقد ارتفع من 50700 كلغ سنة 1854 إلى 780000 كلغ سنة 1857، وفي 25 أفريل 1860 تم إصدار مرسوم جديد ينص على منح جوائز للمنتجين اللذين يصدرون إلى الخارج، إلّا أنه ابتداء من سنة 1867 بدأ المستعمر يتراجع عن سياسة الدعم و التشجيع التي كان يطبقها و بهذا تقلصت المساحة المزروعة قطنا[1]، إذ قدرت بـ 400 هك سنة 1868 بعدما كانت 5.10 سنة 1853 ثم تراجعت إلى 300 هك سنة 1869 [2]، وبقيت على هذا الحال إلى أن بلغت مساحتها 29 هك سنة 1884 إلّا أنه بعد الحرب العالمية الأولى استعادة هذه الزراعة نشاطها بقوة وبلغت المساحات المزروعة قطنا بـ 5.894 هك[3].

1-3. زراعة التبغ:

يعتبر التبغ من أهم المزروعات الصناعية[4]، حيث كانت زراعته في الجزائر تعود إلى العهد العثماني، فالتبغ رغم جودته إلّا أنّ محصوله كان يحتل مساحات قليلة في كل من سهول القالة وعنابة ومتيجة، واهتمت به الحكومة الفرنسية بداية من 1843 وجاء في ذلك تصريح من الوزارة المالية الفرنسية في محضر 20 جانفي 1844 ينص على"**أنّ الجزائر مؤهلة لإنتاج محاصيل جيدة من التبغ شرط استغلال التربة والمناخ** "، فكان ذلك إذنا بميلاد عصر جديد لبعث زراعة التبغ بالجزائر المحتلة[5].

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع....، ج1، مرجع سابق، ص ص 240 – 244.

[2] A.THOMAS,CONSIDÉRATIONS SUR LÁVENIR DE LA CULTURE DU COTON, SE,L'AKHBAR, F.PAYSANT,1870,P.8

[3] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، ج1، مرجع سابق، ص245.

[4] أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مصدر سابق، ص118.

[5] مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص162.

وكان غرض هذه الزراعة في الجزائر هو التصدير منذ أواسط ق 19 وتحديدا في بلاد القبائل الصغرى إلى الغرب من بجاية وفي سهول عنابة وسكيكدة ومتيجة وقالمة وتلمسان ومعسكر وعين تموشنت[1]، حيث بدأت أولى محاولات زراعته بمنطقة سيدي بلعباس ابتداء من سنة 1850 عندما أدخلته الإدارة الفرنسية ضمن مشروعها الفلاحي، وأخذت على عاتقها مهمة زراعته نظرا للعائدات المالية المعتبرة التي يعود بها والتي تقدر بـ 1300 فرنك هك، وبعد سنة 1858 ارتفع الطلب الخارجي على هذا المنتوج بكثرة وخاصة أنّ منتوج التبغ بمنطقة سيدي بلعباس كان ذا نوعية جيدة نافست منتوجات الدول الأخرى على مستوى الأسواق الخارجية، وهو ما دفع بالسلطات المحلية بتوسيع مستثمراتها في هذا المنتوج، وكذلك العامل الأساسي الذي ساعد في نمو التبغ بمنطقة سيدي بلعباس هو احتياجه للماء ومقاومته للجفاف وقد بلغ محصول الإنتاج سنة 1856 (700 ق من الورق بقيمة 60000 فرنك فرنسي)[2].

إنّ هذه الثروة التي تتمتع بها الجزائر كانت زراعتها في ازدياد إذ كان يمارسها قرابة 8000 من الأهالي و2000 من الأوروبيين في (1875 – 1876)[3]، حيث كان يزرع في الجزائر حوالي 7000 هك يعطي من 5 حتى 6000 في القسم الوحيد من الجزائر الموزع بين سهل متيجة ومنحدرات الساحل والأطلس والقبائل والجزء المرتفع من شلف نزولا إلى جندل ويوزع كذلك في مقاطعة قسنطينة، اما مقاطعة وهران لا يزرعون التبغ إلّا قليلا من الكمية التي إنتاجها سنويا وهي شديدة التغير بحوالي 4 ملايين كغ [4]، إنّ تبغ الأهالي يعتبر أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون الذين خصصوا له مساحات أرضية أوسع ولكنهم أولوه عناية أقل مما جعل المردود أقل من مردود الأهالي بالنصف، إذ كان الفلاحون الأهالي يخصصون لذلك أجود أراضيهم و يعتنون بتسميدها باستمرار زيادة على ذلك كان

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص255.

[2] أحمد حسان، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية(1847-1900)، مذكرة ماجيستيرفي التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية والحضارة، جامعة وهران، 2014-2015، ص ص 74،73.

[3] شارل روبير اجيرون، المسلمون الجزائريون ...، ج01، مرجع سابق، ص690.

[4]H.LECQ, OP cit , p54.

العرب يقطعون التبغ ورقة بورقة عند نضجه بينما يقطع المستوطنون قصب نباته من أجل جنيه أوراقا واحدة[1].

1-4. زراعة الكروم:

كانت الكروم موجودة في الجزائر قبل الاحتلال لكن الغرض منها هو استهلاك ثمارها فقط، وقد منعت زراعة الكروم في الجزائر المستعمرة مدة أربعين عاما لاعتراض فلاحو الكروم بجنوب فرنسا على كل توسع في هذه الفلاحة بالجزائر، فلا يحق للمستعمرة أن تنافس فرنسا بأي وجه من الوجوه، ومن الظروف التي دفعت فرنسا للاستثمار في زراعة الكروم هي فشل زراعة القطن والتبغ في الجزائر، بالإضافة إلى المردود الضعيف في فلاحة القمح فاضطر المعمرون إلى استثمار رؤوس أموالهم في زراعة الكروم[2] وتغطية العجز الكبير الذي مس القطاعات الأخرى[3].

في ظل الإمبراطورية الثانية لم تكن زراعة الكروم تغطي إلّا مساحات متواضعة جدا أقل من 10000 هك سنة 1864، رغم أن زراعة الكروم لدى الأهالي تطورت بعد هذا التاريخ إذ ارتفعت من 3148 هك في 1864، إلى 6904هك في 1874، ونفس الوقت انتقلت فيه الزراعات الأوروبية من 6567 هك في 1864، إلى 11300 هك في 1874، بعد 1875 انهارت زراعة الكروم الأهلية وعرفت ازدهارا بالنسبة للأوروبيين سنة 1885 بسبب ظهور إصابات العنب[4] بمرض الفيلوكسيرا[5]، وسجلت الكروم زيادة كبيرة في المساحة والمردود بالتزامن مع تدمير مزارعه في فرنسا، حيث اصبح الطلب أقوى على النبيذ[6]، ولقد

---

[1] شارل روبير اجيرون، المسلمون الجزائريون ....، ج01، مرجع سابق، ص630.

[2] محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها و تطورها، ط1، تر: محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، (د.م.ط)، 2007، ص157.

[3] قبايلي هواري، واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري 1930 – 1982، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع2، جامعة معسكر (د.ت.ط)، ص84.

[4] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مرجع سابق، ص ص 168،169.

[5] مرض الفيلوكسيرا: يسمى بالكائن الحي الذي تسبب حشرة فيلوكسيرا التي تصيب أوراق الكروم والسيقان وتنتشر بسرعة في حالة عدم محاربتها. أنظر: مبختوتة سهام، زراعة الكروم و إنتاج التمور في الجزائر (1870– 1939)، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع والتاريخ، ع11، جامعة معسكر، 2016، ص271.

[6] BLHOUT Mehmed tayeb, le secteur viticole et vinicole en algerie marché intern etcommerce international, M. EltN°1/90,p34.

عرفت الفترة من 1880 – 1890 نشاط في عملية الاستيطان الحر واتسعت فيه المساحات المزروعة كروما، حيث انتقلت هذه المساحة من 30480 هك سنة1881 إلى 11042هك سنة 1890 أي بزيادة تقدر بـ 79560 هك خلال 10 سنوات، فشجع ذلك حركة الاستيطان ومضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر وارتفع عددهم 334000 نسمة سنة 1876 و 36425 نسمة سنة 1901.

لكن ما لبثت أن أصاب هذا الوباء الكروم المغروسة في الأراضي الجزائرية، وقد لحقت بالمزارعين أزمة في الكروم امتدت إلى سهول وهران ومعسكر وعنابة، لكن لم يتخلى الفرنسيون على إنتاج الكروم، حيث صدار قانون 23 مارس 1899 الذي فتح عصر إعادة إنتاج الكروم الجزائرية على الأغراس الأمريكية وسمح للكولون بزراعة الكروم الأمريكية ابتداء من سنة 1900، وبدأت الزراعة تعود إلى نشاطها في الجزائر فقامت سلطات الاحتلال في 1902 بإنشاء المشاتل خاصة في سكيكدة أوّلا ثم أرزيو والجزائر العاصمة[1].

ولتشجيع هذه الزراعة وتطورها لجأت الإدارة الاستعمارية إلى ربط زراعة الكروم بالقرض المالي والذي بدوره وجدت فيه الدعم والركيزة، لأن الكروم باعتباره زراعة مدارية يحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة لإنجاحه وخاصة خلال مواسم الإصابة بالأوبئة الزراعية وفترة الأزمات الاقتصادية الصعبة مثل: أزمة الفيلوكسيرا في الجزائر(1891 – 1900) و بهذا لجأ مزارعو الكروم إلى البنوك لتطوير ملكياتهم وخاصة بنك الجزائر الذي شجع على انتشار هذه الزراعة النقدية بشكل كبير[2].

1-5 الزراعات التجارية:

1. الأشجار المثمرة:

ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية وازدهرت بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر وتلمسان والمدية ومليلة والبليدة والقليعة وعنابة وقسنطينة[3]،

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، ج01، مرجع سابق، ص ص217،220.

[2] سهام مبختوتة، المرجع السابق، ص 237.

[3] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر ....، المرجع السابق، ص 153.

ومن أنواع الأشجار المثمرة التين، الرمان، البرتقال، التفاح، المشمش، الخوخ، الزيتون، الليمون، البلوط، البرقوق.... الخ[1].

إذ يعتبر الزيتون من الأشجار المفيدة التي كانت زراعتها منتشرة بكثرة في الشرق الجزائري، حيث كانت هناك مزارع جميلة في نواحي عنابة وبجاية، وكانت أكبر وأكثر جمالا من تلك التي كانت بفرنسا[2].

وتقدر المساحات المغروسة حوالي 8.5 ألف هك وفيها 9 ملايين شجرة مثمرة و5 ملايين شجرة مهملة، إلى جانب هذا كان المعمرون لا يهتمون بها لأن الأسواق الأوروبية كانت تعج بها وبأسعار منخفضة، لذلك بقيت هذه الزراعة يمارسها الجزائريون لكن بالطرق التقليدية وكانت أغلبها مسنة وإنتاجها يوجه نحو الاستهلاك العائلي[3].

كما اهتم الجزائريون بزراعة التين وهي شجرة قوية تكتفي بأرض قليلة الخصوبة بحيث نجدها تزرع حتى في الأماكن التي ترتفع إلى 1200 متر ويتطلب شروط ازدهارها المناخ البحري، لأن جذورها تتطلب نوعا من الرطوبة، وهي في نفس الوقت شجرة تحت التعرض لأشعة الشمس[4]، بحيث يحتل غابات كثيفة بالبلاد الجبلية تنتج نحو 80 ألف هك كما انها زراعة تقليدية يدوية لا تتطلب شروطا طبيعية صعبة، بالإضافة الى أن إنتاجها يوجه نحو الاستهلاك العائلي على غرار سكان قبائل "جرجرة"، ولا يصدر منها الا القليل فقط إلى الخارج بنسبة 10% تقريبا وتشغل مساحات تقدر بـ 69 ألف هك، أمّا المعمرون فقد استغلوا مساحات 1500هك[5] وأسسوا شركات عديدة لاستثمار في المجففات[6].

---

[1] إبراهيم محمد الساسي العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء و سوف، (د.ط)، الجزائر، 2007، ص ص71، 72.

[2] عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسييه نموجا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2007 – 2008، ص68.

[3] مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص10.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر تحديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1965، ص62.

[5] مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية ...، المرجع السابق، ص 67.

[6] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص121.

أمّا النخيل فهي غلة الجنوب الأساسية لأن في هذه المنطقة بالذات تتوفر الشروط الطبيعية الرئيسية لزراعة أشجارها، على غرار الحرارة العالية والضوء المنتشر على كامل الدورة السنوية مع نصيب كافي من الماء [1].

فالنخيل يحجب نواحي الجنوب مساحة 65000 هك من الأرض، تنتج أنواعا عدة من أجود التمور يبلغ مجموعها في السنة 1800000قنطار تستعمل بعض الأنواع للاستهلاك المحلي وتوزع أنواع أخرى إلى الأسواق العالمية بواسطة شركات الاحتكار، إذ يملك الأوروبيون أحسن البساتين وتعود فائدة هذا المحصول على المستعمرين، ومن أهم الأشجار المثمرة الأخرى هي البرتقال وهو من الحمضيات ويغرس على مساحة 5000هك والمندالينا، ولها نفس المساحة وأغلب تلك الأشجار بناحية الجزائر وبوفاريك ووهران وعنابة وتنتج سنويا 350000 ق من البرتقال و 400000 ق من المندالينا[2].

وقد لاحظ رونودوت أنه في سنة 1830 كانت الأشجار المثمرة في كثير من بساتينهم تثمر مرتين وأحيانا ثلاثة مرات في السنة ويعود ذلك إلى خصبة التربة وعناية المالكين لها[3].

1-6 الخضر:

يعتبر إنتاج الخضر في الجزائر من أهم المنتوجات التي بدأت تظهر في الأسواق الأوروبية قبل مثيلاتها في أوروبا، وقد نالت اهتمام المعمرين لأهمية صادرتها فهم الذين يسيطرون على إنتاجها لامتلاكهم الأراضي السهلية ورؤوس الأموال ويشارك الجزائريون خمس الحمولة الخام في إنتاج الخضر.

ويرتكز إنتاجها على طول الساحل حيث التربة الملائمة وتوفر المياه وسطوع الشمس[4]، ومن أهم أنواع الخضر التي تنتج في الجزائر وتشارك في الصادرات: (البطاطا، الباندورة، القرعيات)، البقول(الفول ولعدس) [5]، فبالنسبة للبطاطا والنوع التجاري المنتج يسمى بالهلاندي

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص65.

[2] عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص84.

[3] عدي الهواري، المرجع السابق، ص90.

[4] عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص84.

[5] عدي هواري، المرجع السابق، ص90.

بالهلاندي ينضج باكرا وهو طويل وأصفر القشرة، وكذلك نوع البرطان، وتبدأ زراعة البطاطا في آخر سبتمبر وتمتد حتى جانفي وإنتاج هذا الفصل يصدر إلى الخارج، أمّا الإنتاج المتأخر فيترك بذورا والبعض يستهلك محليا، يصل المردود إلى 30 و 40 ق في فصل الشتاء 50 و 80ق في فصل الربيع ويتم تصدير سنويا حوالي 4000000 ق، وكل هذه الخضر بصفة عامة شهدت تطورا ملحوظا[1].

1-7 الزراعات التجريبية:

بما أنّ الجزائر حقل تجارب لمختلف الزراعات بالنسبة للاستعمار، فقد اهتم الوافدون الأوائل من الكولون على أرض الجزائر ببعض الزراعات المدارية ابتداء من سنة 1854م، وأجريت تجارب حول بعض النباتات الزيتية خارجا عن محصول الزيتون منها الخروع، الجلجلان، الفول السوداني، عباد الشمس، الكتان، الخردل الأبيض.

وبعد ثلاث سنوات من التجارب أعطى الخروع إنتاجا يقدر بـ 32 قنطار في الهكتار الواحد مع احتوائه لمادة زيتية تقدر بـ 58%، وأعطى الخردل الأبيض مردودا يقدر بـ 11% قنطار في الهكتار الواحد مع احتوائه لمادة زيتية تقدر بـ 35%، إلى جانب المحاصيل الزيتية التي جربت منها مادة الخشخاش بغرض إنتاج الأفيون في مستغانم، كما منح الكولون أهمية بالغة للمواد العطرية مثل الجيرانيون وزهرة الياسمين[2].

1-8 الزراعات الغابية:

تعد الغابة أحد ثروات سكان الأرياف الجزائرية لأنها كانت من ضروريات معاش الأهالي إلى جانب وظائفهم الرعوية، بحيث أنها كانت تدر منتوجات خشبية متنوعة ومنتوجات غذائية مختلفة، وكانت تستغل الغابة قبل الاحتلال في استعمالات عديدة مثلا: استعمال أغصان الأشجار في التدفئة أو تغطية أسقف الأكواخ، وكانت زراعة الفلين تستعمل في صناعة مادة الدباغة أو صناعة خلايا النحل وفي تلك العمليات لا يلجأ الناس إلى قطع الأشجار وإنما تعريتها من القشور فقط، ومن بين النشاطات المستحدثة جمع مادة لصاق

[1] عبد لرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 85.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض..، ج01، مرجع سابق، ص ص236 ، 237.

الصنوبر وصناعة القطران باستعمال فحم الحطب كما تستعمل أشجار البلوط لاستخراج مادة الدباغة بدء من سنة 1870[1].

لكن سرعان ما تحولت هذه الهبة الإلهية إلى نقمة تهدد الفلاح الجزائري، لأن الحكومة الفرنسية أصدرت مجموعة من القوانين التي تقيد استغلال هذه الثروة إن لم نقل تمنعها بموجب قانون 16 جوان 1851 وقانون 22 جويلية 1863 المعروف بقانون سيناتوس كونسيلت تم التصريح بملكية الدولة الفرنسية للغابات الجزائرية وصنفت بذلك المساحات الغابية تلقائيا ضمن أملاك الدولة، وفي المقابل قامت السلطات الاستعمارية بمنح رخص لاستغلال المستوطنين الأوروبيين و الشركات الأوروبية وتأجيرها لهم بأثمان زهيدة وإلى جانب تكريس القوانين قامت السلطات الفرنسية باستغلال غابات الفلين عن طريق صيغة الإيجار لتنطلق الشركات والرأسماليين الأوروبيين في استغلال الثروة الغابية الجزائرية وخاصة :[2]

1-9 الفلين:

التي كانت تنتجها الجزائر في الفترة الاستعمارية بكميات كبيرة من هذه المادة، فالفلين الجزائري يتميز بجودة عالية جدا، وهو من أفضل المواد المستعملة في الدباغة وقد كان جمع محصول الفلين في البداية يتم باقتلاع الأشجار البالغة والكبيرة السن وثم لبثت أن امتد أيضا إلى الأشجار الصغيرة، فقد قدر عدد الأشجار المقتلعة في الفترة الممتدة من (1870 – 1875) بحوالي 966311 شجرة من أجل الحصول على 43485 طن من الدباغة[3].

لقد بلغت المساحة الغابية لأشجار الفلين في الجزائر حوالي 4000000 هك سنة 1890، منها حوالي 278 ألف هكتار تابعة للدولة، وكانت قيمة المواد التي ينتجها الهكتار الواحد حوالي 30 فرنك أي أنّ المدخول العام لهذه المادة حوالي 8340000 فرنك، لقد بلغ إنتاج الفلين في الجزائر حوالي 46 ألف قنطار سنة 1900 وارتفع إلى حوالي 106 ألف

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج01، مرجع سابق، ص ص 195 – 200.

[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص107 ، 108.

[3] نفسه، ص 109.

قنطار سنة 1907 وكان سعر القنطار الواحد يتراوح ما بين 32 إلى 35 فرنك[1]، وأصبح في القرن 20 واحد من أهم الصادرات الجزائرية[2] فقد فاقت صادراته سنة 1913 إلى 41 ألف طن بقيمة مليون فرنك[3].

1-10الحلفاء:

لقد شرع في استغلال هذه المادة منذ عهد الإمبراطورية الثانية، ففي سنة 1862 بلغ الإنتاج أقل من 4500 طن وانتقل إلى 37 ألف طن سنة 1870، وشهد استغلال هذه المادة تزايداً سريعا في عهد الجمهورية الثالثة التي وفرت وسائل النقل الضرورية[4].

فلقد اكتسى جني الحلفاء أهمية كبيرة في حدود 1871 إذ رأى الناس فيها مصدر ثروة يمكن أن يحقق رخاء الأهالي، ولقد شهد هذا النشاط إلى غاية 1879 استغلالا عشوائيا كبير الضرر وحكر تجاريا[5] من طرف الشركات الخاصة الكبرى مثل، بلانشت التي كانت الأهم في الغرب وقد حصلت على امتياز مليون هكتار من الحلفاء مقابل فرنك، حيث أن هذه الشركات الاحتكارية كانت تستغل الحلفاء من 150000 إلى 2000000 طن سنويا [6].

اهتم المستوطنون بزراعة الحلفاء وهذا لقيمتها التصديرية [7]، فلما أدركت فرنسا أهمية هذه المادة في صنع الورق خاصة وأنّ لها أسواق أوروبية واسعة أهمها إنجلترا التي تستحوذ على 95% من هذه الشحنة من إيطاليا وإسبانيا وبلجيكا والبرتغال بكميات متفاوتة من 300 إلى 180000 قنطار ولقد تجاوزت الشحنات الخاصة بالحلفاء بـ 117623 مقابل 8852 فرنك[8]، وكان استغلال الحلفاء خاضع للسيطرة عموما من قبل بعض الشركات الكبرى التي تقوم بنهب هذه المادة (الحلفاء) وتؤدي بالضرر على اقتصاد البلاد.

---

[1] نفسه، ص109.

[2] رابح لونسي، تاريخ الجزائر المعاصر...، مرجع سابق، ص 96.

[3] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 109.

[4] نفسه، ص 110.

[5] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون .... ج01، مرجع سابق، ص 689.

[6]Raymond couderc , une cueillette industrielle l'alfa en Algérie , in méditerranée deuxième série ,13/06/2016,p7.

[7] رابح لونسي، تاريخ الجزائر المعاصر...، مرجع سابق، ص 96.

[8]M.gestetenr, la production de l'alfa algérienne français, paris,N°766 ,1930, p980.

2 الثروة الحيوانية:

لم يكتفي الفرنسيين في مد نفوذهم في المجال الزراعي بل امتدوا ليشملوا حتى الثروة الحيوانية خاصة منها الأغنام والأبقار[1]، وهذا ما تطلب وفرة المراعي الواسعة ومصادر المياه مما أدى بالسلطات الاستعمارية إلى الاتجاه في تطبيق ما يسمى بسياسة الغدير[2] ذات ذات الجدران المصقولة والمغطاة بنبات الحلفاء، ولقد ساد نشاط تربية المواشي في العديد من المناطق كالحضنة وبريكة، تبسة، خنشلة، لكن خضوع العشابة[3] في هذه المناطق للرقابة الإدارية دفعتهم للتخلي عن هذا النشاط ومن جهة أخرى فقد اولت السلطات الاستعمارية في الجزائر عناية خاصة لتربية الخيول والمواشي، وهذا بهدف تكوين ثروة حيوانية ضخمة وذلك لتزويد الوطن الأم بما يحتاجه من مواد حيوانية كالصوف واللحوم، أما عن الاهتمام بتربية الخيول فكان الغرض منه تزويد الجيش الفرنسي بما يحتاجه منها[4].

يبلغ عدد الغنم في القطر الجزائري في الأعوام الاعتيادية نحو سبعة ملايين رأس وفي سنوات الجدب وفقدان المراعي وقلة المياه يقل عدد المواشي إلى ما دون النصف، ضف إلى ذلك استيلاء الأوروبيين على أغلب المراعي وتحويل قسم منها إلى أراضي زراعية وتأجير ما تبقى منها بمبالغ مرتفعة، حيث فرضت الإدارة الفرنسية على الرعاة ضرائب على الغابات بمجرد المرور بها فأصبحوا أمام أحد الخيارين وهما إمّا التوجه بقطعانهم نحو الأرض الصحراوية أو الخضوع لهذه القوانين الجائرة، فالقضاء على نظام البدو الرحل بعد سيطرة الاستعمار على الأراضي الخصبة، دفعهم إلى الاتجاه جنوبا وبالتالي عزلهم عن مناطقهم

---

[1] بختاوي خديجة، السياسة الزراعية الفرنسية في عمالة وهران بين النجاح والفشل، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع2، قسم العلوم الإنسانية، سيدي بلعباس، 2015، ص271.

[2] **سياسة الغدير**: نظام عرف بالجزائر منذ العهد الروماني حيث يتم حفر ما يعرف بالفسقية بغرض تجميع المياه في المناطق الجافة خلال موسم سقوط المطر. أنظر: صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس و دورهم في الثورة، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة باتنة، 2008 – 2009 ص 22.

[3] **العشابة**: مصطلح يطلق على أصحاب المواشي والأنعام الذين ينتقلون من منطقة لأخرى بحثا عن العشب و الكلأ. أنظر: صالح عسول، نفسه، ص23.

[4] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج02، ص ص322 ، 323.

الأصلية وجعلهم يواجهون ثلاث مشاكل رئيسية وهي: ندرة المياه، صعوبة تأقلم المواشي مع المناخ الصحراوي، إضافة الى صعوبة تلبية حاجياتهم العائلية اليومية [1].

3 انعكاسات النشاط الفلاحي الكولونيالي على المجتمع الجزائري:

إنّ التشريعات العقارية الفرنسية قد نجحت في تحطيم البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي الجزائري عن طريق إيجاد مجموعة من السبل تمكنه من تفكيك اللحمة التي تجمع الجزائريين.

1-1. الانعكاسات الاقتصادية:

كان الاقتصاد الجزائري التقليدي قبيل الاحتلال الفرنسي يرتكز أساسا على ازدواجية النشاط المتمثل في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في إطار التنظيم القبلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات أرضية واسعة، وكانت هذه الممارسة الازدواجية في النشاط الزراعي أكثر من ضرورية لدى سكان الجبال والسهول على حد سواء، أمّا سكان الهضاب العليا فكانوا يمارسون النشاط الرعوي بشكل شبه مطلق، تشير بعض الكتابات أنّ ثلثي الجزائريين كانوا يمارسون حرفة الرعي كمصدر عيش لحياتهم[2]، إلّا أنّ الكوارث الطبيعية انعكست سلبا على هذا النشاط إذ تعرضت الثروة الحيوانية إلى تناقص في قطعان الأغنام التي تمثل المورد الرئيسي للجزائريين من اللحوم، بحيث هلك نصفها سنتي (1865 – 1867) بسبب الجفاف ولم يعد عدد القطيع يتجاوز ثمانية ملايين رأس، ثم انخفض بفعل الإهمال والآفات الطبيعية إلى 3.6 مليون رأس عام 1900، وقد كان سبب هذا التناقص في الثروة الحيوانية الى توسع الزراعة الأوروبية في الهضاب العليا التي كانت تعتبر المجال الرعوي التقليدي في الجزائر، وانحسر المجال الرعوي في مساحات عديدة عملا بقوانين 1846 و 187 و1887 التي نتج عن تطبيقها مصادرة أراضي واسعة كانت مخصصة للرعي مما اضطر الكثير من مربي المواشي إلى التخلي عن قطعانهم[3]، كما أدى هذا التحول القسري لوسائل الإنتاج الى تقسيم الملكية وأصبحت عمليات البيع

---

[1] صالح عسول، المرجع السابق، ص ص 22.24.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ...، ج1، مرجع سابق، ص 21.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ط1، دار العرب الإسلامي، الجزائر، 2000، ص41.

والشراء والمضاربة منتشرة بحيث أصبح الفلاح تدريجيا مجرد خماس أو أجير في مزارع المستوطنين بعد أن كان يملك الأرض[1].

بالإضافة إلى تدمير العدو ما يزيد عن 8000 قرية تدميرا كاملا وحرق آلاف الهكتارات من الغابات، وأهملت الأراضي الزراعية واحراق وقطع الأشجار المثمرة وسلب وقتل الكثير من الماشية وتخريب الطرق وإهمال قسم منها[2].

وأدى انتزاع ملكية الأرض إلى تحطيم الفلاحين الجزائريين بسب انتزاع ملكياتهم الزراعية والفلاحية وأرغموا على بيع ما بقي منها بأيديهم نتيجة لإرهاقهم بالضرائب وربا اليهود الفاحشة، مما انجرى عنه انخفاض ملكياتهم، بالإضافة إلى تفكيك ملكية الأرض من أجل الاستحواذ عليها عن طريق سنها لقوانين ومن بينها القرار المشيخي الذي يسعى الي تفكيك القبيلة ومن بين هذه القبائل على سبيل المثال قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة بعدما كانت تجمعها من قبل ثلاثة أقسام كبرى (القواليز، القرارية، قربوسة)[3].

فكل هذه القوانين التي سنتها فرنسا ولا سيما التي أصدرتها عقب الحوادث الكبرى التي هزت الجزائر (1830 – 1914) كانت ترمي بشكل مباشر إلى هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، لأنها كرست عملية تمزيق روح الجماعة التي ألفها المجتمع الجزائري منذ ألاف السنين.

3-5 الانعكاسات الاجتماعية:

لقد تركت السياسة الفرنسية بصمتها وتوقعتها في كل مجالات الحياة، وأسوء أثر كان على الحالة الاقتصادية الزراعية وعلى ظروف الفلاحين المعاشية، وأنّ الكارثة التي أودت بحياة 5000000 نسمة من الأهالي سنة (1867 – 1868) وقعت في الأراضي الخصبة وأراضي الشمل القديمة قبل أن تمسها الإجراءات التطبيقية لقانون 1863.

---

[1] عبد الملك خلف التميمي، أضواء المغرب العربي رئية عربية مشرفية، دار البصائر، الجزائر، (د.ت.ط)، ص26.

[2] زوليخة سماعيلي، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دزاير أنفو، 2013، ص512.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية ...، ج1، مرجع سابق، ص ص 24 ، 25.

إنّ الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد إلى عوامل منها: استمرار الكولون في المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة، وهذا أدى إلى تقلص الأراضي الزراعية والرعوية وانخفاض إنتاج الحبوب بـ 20% وإفساح المجال لتوسع مساحات الكروم وإهمال زراعة الحبوب التي كانت أهم مورد لهم، مع تزايد عدد السكان وضعف متوسط المردود الهكتاري للحبوب في القطاع الفلاحي الجزائري مقارنة بالقطاع الفلاحي للمعمرين[1].

إضافة إلى هذا توالت على الجزائريين في الستينات من القرن 19 النكبات والكوارث الطبيعية والاقتصادية كالجراد والجفاف والأمراض والأوبئة والمجاعة فمنذ عام 1864 بدأ الجراد زحفه على البلاد واتخذ شكلا خطيرا سنة 1866 حتى سمي بعام الجراد، بالإضافة إلى الزلازل التي حدثت عام 1867م وعانى منها الجزائريون لانعدام وسائل الوقاية الصحية وسوء حالتهم الاقتصادية والمعاشية وعدم اهتمام السلطات الفرنسية لمقاومتها [2].

لم تكن سنة 1867 تفرغ كأسها من الآلام حتى ظهرت آلام جديدة استمرت مآسيها شهورا طويلة تمثلت في مجاعة 1868 ونبرر أسبابها كالتالي: جاء في تقرير إحدى اللجان 1974 "**أنّ المجاعة في التاريخ الإفريقي ليست نتيجة لطبيعة الجفاف ولكن يرجع ذلك إلى التوازن الاجتماعي والاقتصادي، فقد قام الاحتلال الفرنسي بتدمير هذا التوازن وكذلك البنية الفلاحية وأجبر الفلاحين على زرع محاصيل للتصدير من أجل الرأسمالية الفرنسية رغم الحاجة إلى المحاصيل المعاشية فإنه حد من إنتاجها**"، وثبت أنّ مساحات كبيرة من أخصب بلاد الجزائر لم تستغل من طرف المعمرين وذلك لإهمالها في خدمة الأرض وجهلها بطبيعتها، ففي الوقت الذي كان الجزائريون يموتون جوعا، كانت أراضيهم التي صودرت منهم غير مزروعة [3].

إنّ الفلاحين الجزائريين بعدما جردوا من أراضيهم ووجدوا أنفسهم أمام أوضاع معيشية مزرية فقد اضطروا إلى الهجرة وترك أراضيهم إذ كانت أولى توجهاتهم قد استوعبتها مراكز الاحتلال في السهول الغنية لاتساع محاصيلها السنوية [4]، أمّا الجزائريون فقد توجهوا إلى

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض.... ج02 ، مرجع سابق، ص، ص13، 14.

[2] محمد عيساوي، المرجع السابق، ص 146.

[3] نفسه، ص 149.

[4] جيلالي صاري، المرجع السابق ، ص 174.

المناطق الوعرة والحدودية، وكانت أكثر المناطق التي خرج منها المهاجرون هي أكثر فقرا وحرمانا وهي القبائل الصغرى والكبرى، ندرومة، ومغنية أمّا توجهاتهم الخارجية كانت باتجاه العالم الإسلامي مع نهاية ق 19 كانت هجرة فردية وأحيانا جماعية، فلقد هاجرت اسر كثيرة إلى سوريا، تونس، المغرب الأقصى وفلسطين وشبه الجزيرة العربية وتركيا وإيران[1]، وبعد فرض قرار03 فيفري 1912 أصبحت الهجرة ظاهرة عامة تأثرت بها خاصة تلمسان وقسنطينة وسطيف[2].

3-6 ردود الفعل الوطنية المضادة:

واجه الشعب الجزائري سياسة فرنسا الاقتصادية الجائرة بلكفاح المسلح، حيث اندلعت سلسلة من المقاومات في مختلف ربوع الوطن، فكانت ما إن تخمد مقاومة في منطقة معينة إلا و تنفجر في منطقة أخرى و من اشهر هذه المقاومات نذكر:

3-2-1. المقاومات الشعبية المسلحة:

1.1 مقاومة المقراني و الشيخ الحداد 1871:

إندلعت ثورة المقراني[3] في تاريخ 14 مارس 1871 بمنطقة برج بوعريريج وامتدت إلى مختلف مناطق الوطن، حيث شملت مدينة مليانة وشرشال وجيجل والقل وبوسعادة والمسيلة وباتنة وتوقرت وبسكرة، ودامت هذه المقاومة عاما كاملا إلى غاية 1872 وكان وراء هذه المقاومة أسباب أهمها :

- إصدار مرسوم كريميو الذي رفع من شأن اليهود أمام المسلمين على الصعيد السياسي والقانوني وهذا ما أثار سخط المقراني فقال عبارته الشهيرة: " **إنني مستعد لوضع رقبتي**

[1] عميراوي أحميدة، الآثار السياسة الاستيطانية...، مرجع سابق، ص 51.

[2] ناصر الدين سعيدوني، منطلقات و آفاق ...، مرجع سابق، ص 40.

[3] **المقراني:** ولد محمد المقراني ما بين 1810 – 1820 بمنطقة مجانة ولاية برج بوعريريج من أسرة كبيرة، وقد أعلن الثورة على المستعمر14 مارس 1870 وقد دامت المعركة عاما تقريبا إلى أن استشهد سنة 5 ماي 1871. أنظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر ...، مرجع سابق، ص 340.

تحت السيف ليقطع رأسي ولكن إذا كنت راضيا بطاعة الجنود فإنني لن أطيع أبدا أحد من تجار اليهود " [1].

- السياسة التي انتهجتها الإدارة الفرنسية ضد أسرة المقراني وبالأخص الباشاغا المقراني، أدت إلى مصادرة 5000 هك من أراضيهم[2] ومواشيهم، بالإضافة إلى سياسة التقتيل والتفقير والتجويع والتهجير والتنصير [3].
- اجتياح كوارث كبرى للبلاد تمثلت في زحف الجراد 1864 – 1866 – 1870 وجفاف 1866، مما أدى إلى إتلاف محصول الفلاحين وهذا ما دفع بالفلاحين للجوء للاستدانة من السلطات الفرنسية [4]، كما قرر المقراني الأخذ الاستدانة من بنك الجزائر ومن اليهود ما يعادل 850 ألف فرنك لصالح المجاعة كي يتمكنوا من شراء البذور بكفالة من الحاكم العام المارشال ماكماهون، حيث تم الاتفاق على أن يسدد السكان ديونهم وفي حالة عجزهم عن ذلك تخصم الحكومة تلك المبالغ من حصة الجزائريين من الميزانية [5].
- إلّا أنّ الفلاحين لم يتمكنوا من تسديد ديونهم بعد موسم الحصاد بسبب إتلاف الجراد لمحاصيلهم الزراعية، كما تراجع البعض عن الاتفاق المذكور، هذا ما اضطر المقراني إلى رهن أملاكه و بيع بعضها .
- كل هذه الأسباب وغيرها أدت بالشيخ المقراني إلى إعلان الثورة على حكومة الاستعمار[6].

في جانفي إلى 14 مارس 1871 لاحظ الجزائريون اضطراب وضع الإدارة الاستعمارية نتيجة هزيمة فرنسا أمام روسيا وسقوط الإمبراطورية الثانية حتى شرعوا في تنظيم الشرطة الوطنية وجمع الأموال وشراء الأسلحة والخيل والاستعداد للثورة، وقد تم

---

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر ...، مرجع سابق، ص ص 202 –294 .

[2] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص620.

[3] العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية، ط1، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت.ط)، ص215.

[4] يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص102.

[5] بشير بلاح، تاريخ الجزائر ....، مرجع سابق، ص 295.

[6] يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا .....، مرجع سابق، ص103.

الإعلان عن انطلاقها بموجب اجتماع عقده المقراني مع رجال عائلته وكبار القادة في 13 مارس 1871 إذ تم تحديد اليوم الموالي تاريخ اندلاعها أي 14 مارس 1871[1].

في 16 مارس 1871 توجه المقراني بقواته إلى مدينة البرج وانظم إليه الجزائريون العاملون ضمن الحرس الفرنسي[2] وقدرت قواته بـ 6 آلاف رجل، وقد كانوا يملكون أسلحة متنوعة وتمكنوا من فرض حصار على المدينة ودام هذا الحصار 4 أيام اذ حاولو تلغيم جدران المدينة ليتمكنوا من الدخول إليها، إلّا أنّ السلطة الفرنسية أحبطت تلك المحاولة، بعد فشل المقراني في الدخول إلى المدينة سعى إلى استمالة رؤساء القبائل للانضمام إليه إلّا أنّه لم يستجب إليه أحد ما عدا الشيخ الحداد الذي التحق به في 8 أفريل فانظم الكثير من أتباع الطريقة الرحمانية إلى صفوف الثورة وقد كان لهم دور بارز في انتشار الثورة في منتصف أرجاء البلاد وانتصارها[3].

في جويلية 1871 جانفي 1872 شددت فرنسا الحصار على الثورة وعلى من دعمها فقد ألقت عشرات القبائل الداعمة لثورة المقراني السلاح، وطلبت من الفرنسيين الأمان فخمدت الثورة في معظم بلاد القبائل في سبتمبر 1871، وواصل المقراني مقاومته إلى أن استشهد بوادي السفلاط بين البويرة وعين بسام يوم 05 ماي 1871 وقد خلفه أحمد بومزراق اذ واصل الجهاد بمساندة الشيخ الحداد وأولاده إلّا أنّ الخلافات التي ظهرت في صفوف الثوّار أضعفت من قوة الثورة ونشاطها ما جعل الشيخ الحداد يستسلم في 24 جوان 1871 لقوات جنرال "لامان" وحكم عليه بالسجن 5 سنوات، ونظرا لكبر سنه لم يتحمل وتوفي في أواخر افريل 1873[4]، تمثلت أبرز نتائجها في:

- مصادرة ممتلكاتهم إذ كان أوّل ما قامت به السلطة الفرنسية عقب انطلاق الثورة وهو مصادرة أملاك كل من كانت له صلة بالمقاومة إذ انتزعت منهم أراضيهم بالجملة فقدرت المساحة الإجمالية المصادرة بـ 26.39999 هك، كما تم وضع كل أملاك محمد

[1] بشير بلاح ، تاريخ الجزائر ..... ، مرجع سابق ، ص296.

[2] بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط1، دار النفائس، بيروت، 2010، ص94.

[3] يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا ....، مرجع سابق، ص174.

[4] بشير بلاح، تاريخ الجزائر ....، مرجع سابق، ص 206.

المقراني تحت الرقابة القضائية وقدرت مجموع مساحات الأراضي المصادرة من عائلة المقراني بـ 955.298.228 هك [1].

أمّا بالنسبة للشيخ الحداد فهو الآخر تم مصادرة أملاكه بالرغم من أنها كانت محدودة تقتصر على الأوقاف المحبوسة وتبرعات الإخوان، إذ تم مصادرة الأملاك المنقولة والغير المنقولة للشيخ الحداد وأولاده وقدرت مساحة الأراضي بـ 5 آلاف وهذا ما تسبب في تشريد العائلتين[2].

- استشهاد ما بين 60000 و 100000 جزائري بسبب القتل الجماعي[3] وإحراق القرى.

2.1 انتفاضة عين التركي 1901:

من بين الأسباب التي أدت إلى هذه المقاومة هي :

- تدهور الأوضاع الاقتصادية للسكان نتيجة لتطبيق سياسة مصادرة الأراضي ونقل الملكية التي جاء بها القرار المشيخي 1863م، هذا الأمر أثر بدوره على الجانب الاجتماعي للأهالي.
- زيادة الاضطهاد الاستعماري اتجاه الأهالي، حيث أقدمت مصالح الغابات على احتجاز ومعاقبة عدد كبير من سكان مليانة والمناطق المجاورة لها بحجة خرق القوانين العامة[4].
- قيام الإدارة الاستعماري بعمليات تفتيش وجرد واسع للأراضي الفلاحية المتبقية وإجبار مالكيها على بيعها بالمزاد العلني بغية تسليمها للوافدين الأوروبيين، ونتيجة لذلك أصبح عدد الفلاحين نواحي عين التركي لا يزيد عن 3006 فلاح وبخصوص الأراضي تقلص عددها من 9323 هك إلى 4066 هك وأغلب تلك الأراضي ضئيلة المحصول [5].
- نتيجة لتلك الظروف الجائر احتج سكان المنطقة لدى السلطات الاستعمارية إلّا أنّ تجاهل مطالبهم أدّى بالبعض منهم إلى الهجرة إلى مناطق أخرى، بينما البعض الآخر

---

[1] يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا ...، مرجع سابق، ص ص 311 – 313.

[2] علي بطاش، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد و ثورة 1871، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2010، ص196.

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر ....، مرجع سابق، ص 300.

[4] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 161.

[5] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين...، مرجع سابق، ص16.

لجأ إلى خيار المقاومة التي انطلقت شرارتها يوم 26 أفريل 1901م من قبل قبائل ريغة ولكن سرعان ما توسعت و قاد هذه المعركة الشيخ يعقوب[1]، وقد استهدفت مراكز المعمرين والبلدية المختلطة وأدت الانتفاضة إلى هلاك 16 شخص من المعمرين ولم تنجح الإدارة في إخمادها إلّا بعد تلقي تعزيزات [2]، تمثلت أبرز نتائجها في:

- سقوط العديد من القتلى والجرحى من الجانبين، إضافة إلى محاكمة العديد من رموز المقاومة وسجن البعض منهم ونفي وإعدام البعض الآخر، ضف إلى ذلك بثت المقاومة الهلع والخوف في صفوف المعمرين الذين نجحوا في إجبار الإدارة الفرنسية على إنشاء المحاكم الردعية[3].
- مما سبق يمكن القول أنّ إنتفاضة عين التركي كان السبب الرئيسي فيها هو تلك السياسات الاستعمارية المتمثلة في مصادرة الأراضي الفلاحية على اعتبار أنّ هذه الأخيرة كانت تشكل المورد الرئيسي لغذاء سكان و باستيلاء المعمرين على تلك الأراضي تدهور المستوى المعيشي للسكان فكانت الانتفاضة نتيجة حتمية للظروف السابقة.

3-2-2. المقاومة السلمية السياسية:

تعد العرائض الاحتجاجية احدى أشكال المقاومة السلمية التي عارض بها الاهالي السياسة الفرنسية الاقتصادية الجائرة الداعمة للكولون والمتسببة في تدهور الاقتصاد التقليدي الجزائري، القائم أساسا على زراعة الحبوب المعاشية وتربية المواشي، الأمر الذي تسبب في تعاسة الجزائريين من خلال معاناتهم من الثالوث الأسود (الجهل، المرض، الفقر)، ونذكر من أهم هذه العرائض المقدمة من طرف الجزائريين والتي كانت متعددة الأوجه والأشكال، نذكر منها على سبيل المثال:

---

[1] **الشيخ يعقوب:** زعيم ثورة سكان عديلية وعين التركي بذل جهوده طيلة حياته في مواجهة المخططات الاستعمارية وبعد قيادته لثورة عين التركي وإخمادها واصل نضاله العسكري عن طريق تحريض القبائل الملیانية على الثورة ضد المستعمر ألقي عليه القبض خلال ثورته سنة (1910 – 1911) وتم اعتقاله و إيقافه. أنظر: يحي بوعزي، ثورات الجزائر في القرنين...، مرجع سابق، ص17.

[2] نفسه، ص ص17، 18.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر ..... ، مرجع سابق، ص668.

- عقب قرار 8 سبتمبر 1830 الصادر عن حكومة الاحتلال والذي كان يقضي بمصادرة أراضي الموظفين الأتراك وأملاك البايلك، تقدم الجزائريون بمذكرات احتجاج للقنصل الإنجليزي على اعتباره وكيلا عن أملاك الغائبين المتروكة وطالب هذا الأخير السلطات الفرنسية باحترام بنود معاهدة الاستسلام الموقعة في 5 جويلية 1830 [1]، كما طالب السكان الجزائريين من الحاكم برتيزان[2] إرجاع أراضي الوقف التي استولى عليها كلوزيل ومنحها للمستوطنين سنة 1830، إلّا أنّ ذلك لم يجد آذان صاغية، كما رفعت قبيلة الخازج بإقليم سيدي بلعباس عريضة مطالب واحتجاجات على إثرها مصادرة الاستعمار حوالي 80% من أراضيها بناء على القرار الامبراطوري الصادر في 25 أفريل 1866 إلّا أنّ الإدارة لم تجب على احتجاجاتها، وبنفس الطريقة قابلت احتجاجات قبيلة عكرمة العرائض المتواجدة بمستغانم[3]، وفي الجنوب عقب احتلال منطقة توات 1902 واستيلاء الاستعمار على أراضي الوقف عملت النخب التواتية على رفع عارضة مطالب للقائد العسكري المقيم في المنيعة وقد حملت العارضة توقيعات 11 قائدا من قادة المنطقة يعبرون فيها عن رفضهم للآبار الفرنسية التي تم حفرها في تبلكوزة إضافة إلى إدانتهم الطريقة التي تم بها الاستيلاء على أملاك الوقف[4].

وقد وصل عدد كبير من العرائض بين 1830 – 1834 إلى الإدارة الإستعمارية في الجزائر وحتى إلى السلطات في فرنسا، فقد كتب آغا العرب محي الدين بالمبارك مثلا في 1832 رسالة إلى ملك فرنسا مستنكرا أعمال النهب وطالب تعويض الجزائرين وإرجاع أملاكهم، واقترح في رسالته إن لم يستجاب لطلباته أن يسمح له بالهجرة، وتعتبر العريضة المشهورة التي بعث بها حمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفى باشا إلى وزير

---

[1] صالح فركوس و آخرون، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري، مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحث PNR، جامعة قالمة، 2010، ص354.

[2] **برتيزان:** عين حاكما على الجزائر في 20 جويلية 1831 في عهده تم تعيين محي الدين صغير شيخ زاوية القليعة آغا العرب. أنظر: محمد شريف ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830 – 1962)، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص39.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ...، ج1، مرجع سابق، ص77.

[4] حمادو نور الدين، جوانب من سياسة الاستيطان الفرنسي بمنطقة توات و ردود أفعال النخب المحلية 1900 – 1954، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني الموسوم بالمستوطنين الأوروبيين والمجتمع الجزائري(1830 – 1962) قراءة في السياسات والمواقف والانعكاسات، جامعة وهران، 02 ماي 2019، ص ص 12،13.

الحربية في جوان 1833 المكونة من 22 صفحة من أهم العرائض الجزائرية التي كشفت للسلطات الفرنسية بباريس عن الفضائح التي قام بها الفرنسيون عند دخولهم الجزائر، وحتى بعد وصول صدى الاحتجاجات إلى فرنسا لم يستجب لطلبات الجزائريين المتكررة فلجنة التحقيق في مسألة دفع تعويضات للمتضررين في عمليات الهدم لم تعط أي نتيجة لصالح الجزائريين، بل إنّ مصير كل من كان يحتج إمّا السجن أو النفي وهذا ما حصل لحمدان خوجة و غيرهم ممن حاولوا الدفاع عن حقوق بني وطنهم[1].

- وبعث أيضا فلاحوا "تروا مرابوا" و فلاحوا " غيار" بعرائض احتجاجية إلى عامل عمالة وهران في 12 ماي 1877، إلّا أنّ سلطات الاحتلال اكتفت بالرد عليهم بأنّ الأراضي التي صودرت منهم سيعوضون عنها بأراضي أخرى، لكن الفلاحين رفضوا مما يؤكد بشكل قطعي للسياسة العقارية الفرنسية بالجزائر[2].
- وقد أدّت العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي وإلى سلطات الاحتلال فيما بين 1892 – 1894 إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية يرأسها " جول فيري"، وقد اغتنم الجزائريون فرصة وجود هذه اللجنة في الجزائر سنة 1892 وتقدموا إليها بمطالب قوية إلّا أنّ هذه اللجنة خيبت آمال الجزائريين وساهمت في ازدياد شقاء الفلاحين و بؤسهم [3].

[1] سيفو فتيحة، السياسة العقارية الاستعمارية، الملتقى الوطني الأوّل حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس يومي 20– 21 ماي 2006، ص ص179 ، 180.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ...، ج2 ، مرجع سابق، ص86.

[3] نفسه، ص 107.

في الأخير نستنتج أنّ السياسة الاستيطانية تمكنت من تحقيق أهدافها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بهدم البنية الاقتصادية التقليدية وتحطيم التوازن الاجتماعي وفك التلاحم الذي كان قائما، وقد ركزت هذه السياسة على القطاع الزراعي التقليدي الذي عملت على تطويره، وهذا من خلال اهتمام الكولون ببعض الزراعات التي أولتها أهمية بالغة كزراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب التي تمثل مصدر رزق الجزائريين، كما ان هذه السياسة ركزت منذ بداية الاستعمار على جعل الجزائر مستوطنة زراعية مكملة للاقتصاد الفرنسي.

خـــــاتمة

خاتمة:

من خلال ما قدمناه في دراستنا هذه و الموسومة بـ: **السياسة الزراعية الكولونيالية بالجزائر (1830م-1914م)**، توصلنا إلى مجموعة من النتائج الهامة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- كانت ملكية العقار الفلاحي في الجزائر قبل الإحتلال مقسمة إلى أربع ملكيات جماعية (أراضي العرش، أراضي الوقف، أراضي البايلك)، حيث كانت هذه الملكيات إحدى الدعائم التي يقوم عليها إقتصاد السكان، رغم أن استغلالها كان يتم بوسائل بدائية إلا أنها كانت تحقق إكتفاءا ذاتيا في الزراعات المعاشية على غرار القمح والخضر والفواكه، اذا ما إستثنينا فترات الجفاف والجراد والزلازل التي كان الإنتاج يشهد فيها تراجعا كبيرا قد ينعكس أحيانا على الجانب الصحي للمجتمع، كما عرف المجتمع الجزائري أيضا إلى جانب الزراعة النشاط الرعوي الذي خصصت له مساحات واسعة في الأحراش وبعض المناطق التي كانت إنتاجها الزراعي بشكل أقل.

2- عرف الحكم الفرنسي في الجزائر نظامين: عسكري خلال فترة(1830م - 1870م)، ومدني بين (1900/1870)، إلا أن الثابت في كلا النظامين هو سن ترسانة من التشريعات والقوانين لإعطاء الصبغة الشرعية لسياسة فرنسا التسلطية القائمة على مصادرة أراضي الأهلي ومنحها للكولون، حيث تمكنت من إغراء وتوطين ما أمكن من المغامرين الفرنسيين والأوربيين لتغيير بنية الجزائر وجعلها مستوطنة فرنسية من جهة، وتفكك نظام الملكية الجماعية للمجتمع الجزائري، وإقامة الملكية الفردية الخاصة التي تخدم الكولون من جهة أخرى، وهذا ما مكنها من القضاء النهائي على نواة المقاومة الشعبية.

3-إن القوانين الفرنسية الصادرة خلال فترة الحكم العسكري في الجزائر تميزت بالشمولية والنهب الغير المنتظم وتجسد ذلك من خلال مصادرة مجموعة من الأراضي الخاصة بالجزائيين والإدارة العثمانية دون أي مبرر قانوني، عكس القوانين الصادرة في فترة الحكم المدني التي عرفت سن قرارات خاصة بأملاك العائلات والعشائر، لكن الهدف والغاية تبقى واحدة وهي مصادرة أكبر عدد ممكن من أراضي الجزائريين لإنجاح المشروع الاستيطاني.

4- عملت فرنسا على تحديث القطاع الزراعي بالجزائر وذلك عن طريق انتهاج سياسة فلاحية قائمة على توفير الوسائل الرئيسية لتطوير هذا القطاع على غرار إقامة السدود وحفر الآبار الارتوازية، كما عملت على خلق مدارس فلاحيه في الجزائر من أجل تكوين المستوطنين في المجال الزراعي، واكتساب الخبرة في خدمة الأرض والتعرف على مختلف تقنيات الفلاحة الحديثة، إلى جانب اقامة مؤسسات مالية هدفها تقديم قروض للكولون من أجل الاستثمار في الأراضي الممنوحة لهم.

5- أدت السياسة المنتهجة من قبل فرنسا في المجال الزراعي إلى مضاعفة الإنتاج، خصوصا الزراعات الصناعية كالتبغ والقطن إلى جانب الكروم التي كانت ذات مكانة عالية في السوق الأوربية وحتى العالمية، وقد قامت الإدارة الاستعمارية بتوفير المواصلات وشق الطرق بهدف تسهيل عملية تصدير هذا الإنتاج إلى أوروبا، وبالتالي تحقق غايتها المتمثلة في خدمة اقتصاد وطن الأم(المتروبول).

6- إنعكست السياسة الزراعية الكولونيالية سلبا على أوضاع الشعب الجزائري، حيث تسبب في تدهور زراعاته التقليدية بعدما سلبت أراضيه، وعرضته للفقر، وسوء التغذية، وتهدده بخطر المجاعات والأمراض والأوبئة الفتاكة، واستُهدف كذلك في ثقافته وهويته الوطنية جراء مصادرة أراضي الأوقاف التي كانت تعد مصدر تمويل المؤسسات الثقافية والتعليمية في الجزائر. وبالمقابل مكنت هذه السياسة المستوطنين من السيطرة على ثروات الشعب الجزائري وجعلتهم في موقع قوة مارسوا بفضلها احتقارهم وإذلالهم الأهالي بطرق مختلفة.

7- تباينت ردود أفعال الجزائريين تجاه سياسة فرنسا الكولونيلية بين المواجهة المسلحة في شكل مقاومات شعبية وإنتفاضات رافضة لسياسة التسلط والقهر الإستعماري، على غرار انتفاضة ريغة بعين التركي1901، ومقاومة أولاد سيدي الشيخ خلال منتصف الستينيات القرن 19، وثورة المقراني 1871، والمواجهة السلمية المتمثلة في الاحتجاجات وتقديم العرائض مثلما فعلت قبائل الشرق الجزائري أواخر القرن 19م وسكان الوسط والجنوب بداية القرن 20م، عبرت جميعها عن رفض الشعب الجزائري لسياسة فرنسا الجائرة، ومطالبته باسترجاع أملاكه وحقوقه المغتصبة.

ملخص المذكرة:

السياسة الزراعية الكولونيالية بالجزائر (1914/1830).

كانت الجزائر محط أنظار الكثير من الدول الأوروبية نظرا لموقعها الاستراتيجي وثرواتها الهائلة، إلا أن فرنسا كانت أكبر الطامحين لإستغلال تلك المؤهلات وقد تحقق لها ذلك بداية من 1830 ، وبعد أن أصبحت الجزائر مستعمَرة لها، عمل الساسة الفرنسيون منذ الوهلة الأولى بتركيز أنظارهم على القطاع الزراعي التقليدي للشعب الجزائري، حيث شهدت الفترة (1830-1914) تسخير جميع امكانيات الجزائر الفلاحية لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وهذا عن طريق سن ترسانة من المراسيم والقوانين الخاصة بمصادرة الأراضي و اثقال الفلاحين الاهالي بالضرائب، بغية التحكم والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الخصبة، وبعد أن تم لها ذلك اتجهت سياستها الزراعية إلى الاهتمام أكثر بالزراعات التجارية المربحة والتي من شأنها تدعيم الاقتصاد الفرنسي، على غرار الحمضيات والكروم والتبغ و القطن وهذا على حساب الزراعات المعاشية للاهالي الجزائريين، ونتيجة لتلك السياسة تبوأ المستوطنون مكانة مرموقة في المجتمع الجزائرين و احتكروا ثرواته و تحكموا في ادارته لحماية مصالحهم، عكس الأهالي الذين تدهورت أوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية بشكل مريب جراء سلب أراضيهم التي كانت مصدر رزق لهم، فبعد أن كانوا ملاكا أصبحوا خماسين وخدام لدى الكولون بأبخس الأثمان، و تعرضوا بذلك للفقر والبطالة و الأمراض الفتاكة و المجاعات التي أهلكت الكثير منهم. وقد تجسدت ردود افعال السكان تجاه هذه السياسة الاستعمارية في شكل مقاومات شعبية رافضة لسياسة نهب الاراضي وتمليكها لغير أصحابها، على غرار انتفاضة عين التركي ومقاومة المقراني والشيخ الحداد، كما أن المقاومة السلمية كانت حاضرة في شكل عرائض واحتجاجات مطالبة بالتوقف عن سياسة نهب الأراضي.و استرجاع أملاك الشعب الجزائري و حقوقه المسلوبة.

Résumé:

L'Algérie était au centre des préoccupations de nombreux pays européens en raison de son emplacement stratégique et de son immense richesse, mais c'est la France qui aspirait le plus à exploiter ces qualifications, obtenue à partir de 1830 après la colonisation de l'Algérie. Les hommes politiques français ont concentré leur attention sur le secteur agricole traditionnel (1830-1914) exploiter toutes les possibilités nécessaires pour faire de la qualification du secteur agricole un outil au service de l'économie française, par la mise en place d'un arsenal de décrets et de lois en matière de confiscation des terres et de perception des impôts Contrôler et saisir le plus de terres fertiles possible, après quoi j'en ai appris plus sur les cultures commerciales plus lucratives qui renforceraient l'économie française, telles que le coton, le chrome et le tabac C'est au détriment du blé Considéré comme le premier produit en Algérie avant la colonisation, la situation sociale en Algérie a été marquée par un regain de vie parmi les colons européens, à la différence des personnes dont la situation sociale ne cessait de se dégrader du fait de l'expropriation de leurs terres, source de revenus. Les réactions de la population face à cette politique coloniale se traduisent par des formes de résistance populaire, de rejet de la politique de pillage des terres et de leur propriété par des non-propriétaires, parmi lesquels le soulèvement d'Ayin al-Turki et la résistance d'al-Muqrani. Cheikh Al haddad, et une résistance pacifique était présente sous la forme de pétitions et de manifestations réclamant l'abandon de la politique de pillage de terres.

ملاحق

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحـــــــــــــــــــق	الصفحة
01	خريطة تمثل اهم المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال العهد العثماني	121
02	صورة للإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث	122
03	نموذج قرار انشاء قرى استيطانية	123
04	جدول إحصائي خاص بـ: نسب سكان المعمرين، ونسب الأراضي الزراعية التي إستولو عليها في مناطق جزائرية معينة خلال 1866م	124
05	رسالة من نابليون الثالث إلى الماريشال بيلسيه06-02- 1863، يطلبه من خلالها بضرورة إحترام أملاك الجزائريين، والعمل على تحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية.	(126-125)
06	جدول يمثل توزيع اهم القبائل بالغرب الجزائري.	127
07	جدول يمثل الضريبة الدينية المفروضة على المجموعتين: الأهالي والمستوطنين في عمالة قسنطينة(1883-1900).	127
08	قائمة المخالفات المحددة في قانون الاهالي 1881.	(129-128)
09	جدول إحصائي يبرز مقارنة بين نسبة إنتاج القمح اللين في الأراضي الخاصة بالأهالي وأراضي المستوطنين، خلال فترة (1899/1890).	130

الملحق رقم (01) خريطة تمثل أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال العهد العثماني

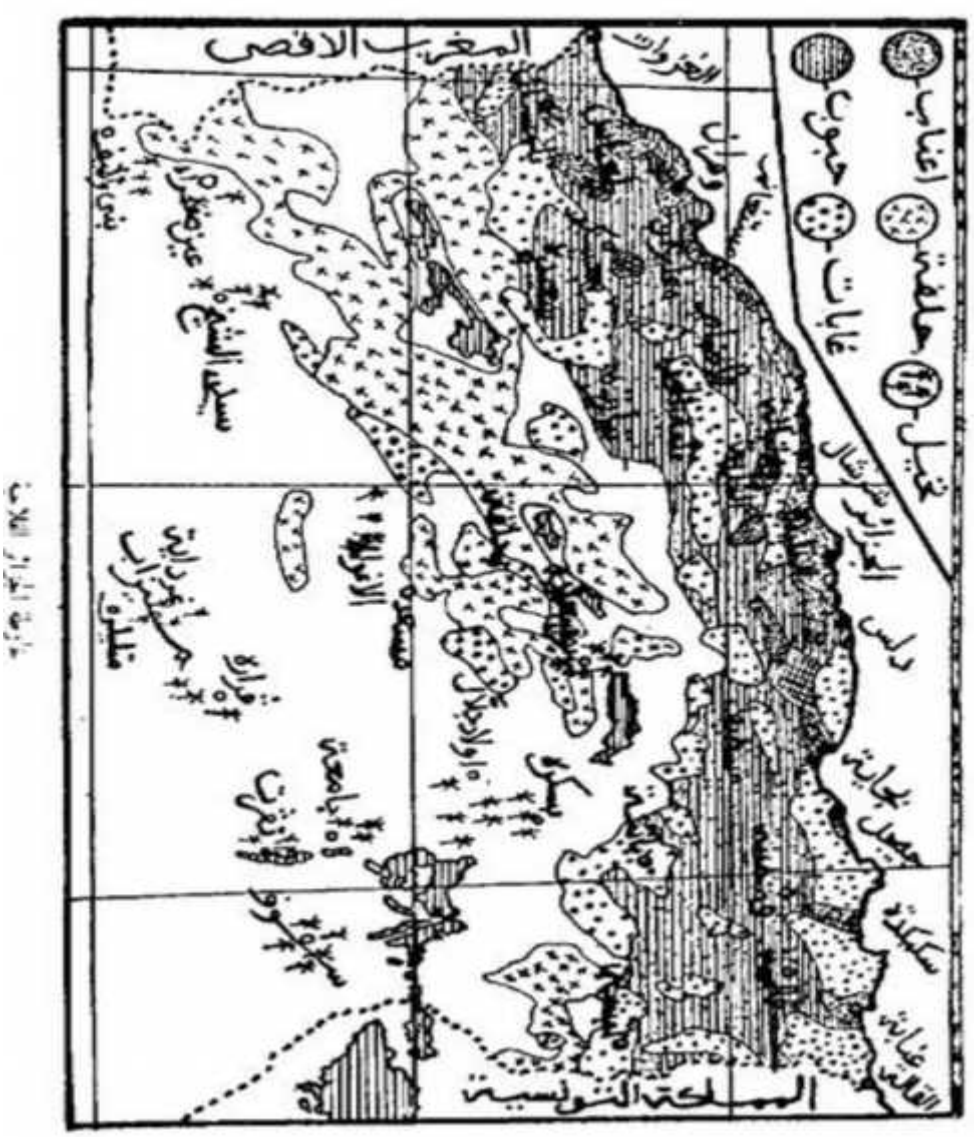

المصدر: احمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، مصدر سابق، ص 56.

الملحق رقم (02) صورة للإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث

المرجع: https://ar.wikipedia.org/wiki

الملحق رقم (03) نموذج قرار إنشاء قرى استيطانية

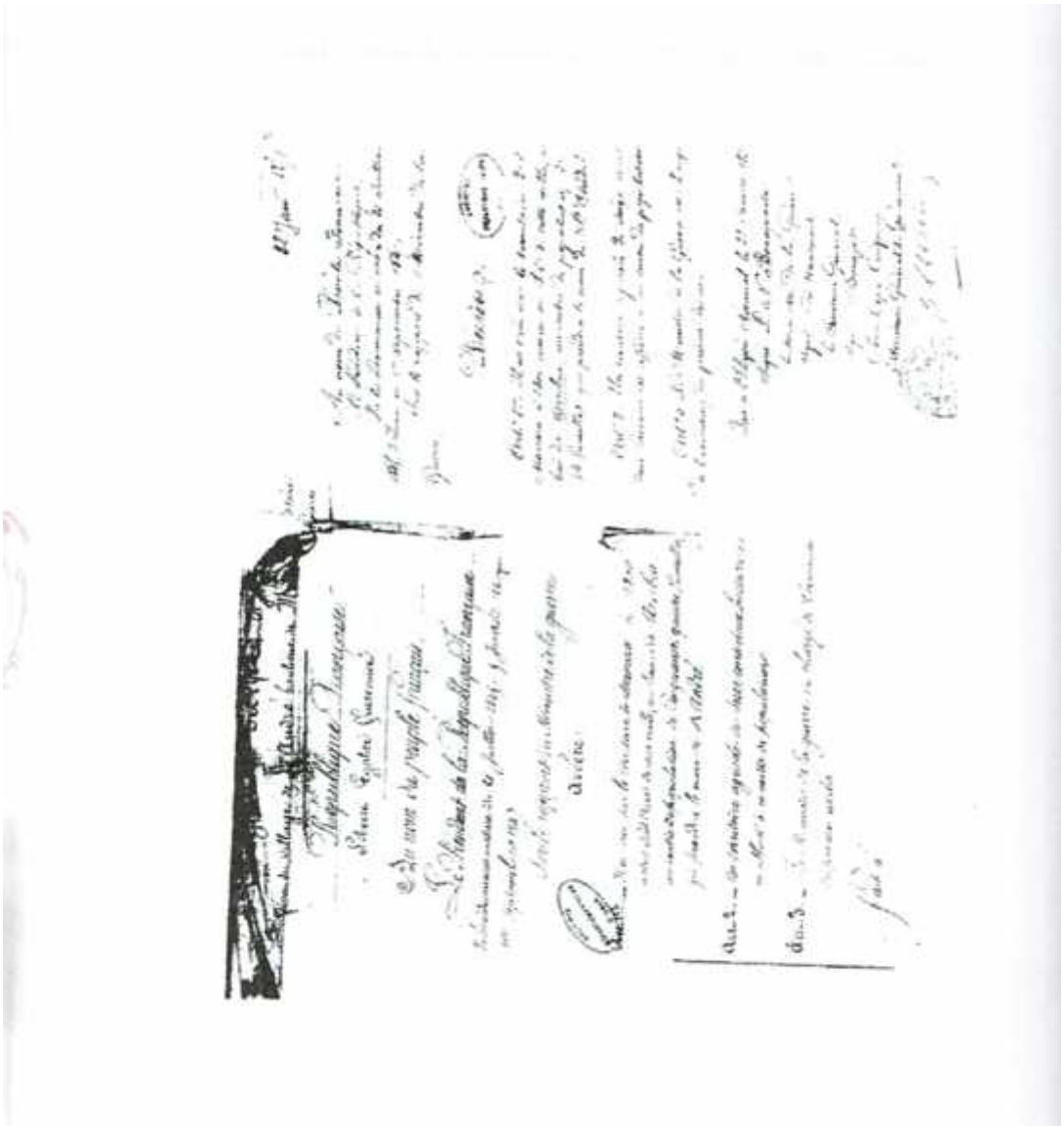

المرجع: عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...**، ج1، مرجع سابق، ص63.

الملحق رقم (04) جدول إحصائي خاص بـ: نسب سكان المعمرين، ونسب الأراضي الزراعية التي إستولو عليها في مناطق جزائرية معينة خلال 1866م.

المنطق	المعمرون	مساحة الأرض بـ "هـ"	عدد المعمرين في كل مئة هكتار
الجزائر	60.018	91.580	6.553
البليدة	22.003	66.158	3.311
مليانة	4.706	13.922	3.380
وهران	46.514	104.820	4.437
مستغانم	11.217	19.023	5.896
معسكر	3.440	5.761	5.971
تلمسان	5.672	5.966	9.524
قسنطينة	14.352	85.437	1.670
عنابة	16.068	42.909	3.744
قالمة	3.297	14.914	2.210
سكيكدة	15.583	28.152	5.523
سطيف	4.501	24.188	1.542
المجموع	207.326	507.803	/

المرجع: صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص132.

الملحق رقم (05) رسالة من نابليون الثالث إلى الماريشال بيلسيه06-02- 1863، يطلبه من خلالها بضرورة إحترام أملاك الجزائريين، والعمل على تحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية.

... ولو قيل ان العرب لا حقوق لهم فى ملك اراضيهم ، وان سلطانهم فيما مضى من الزمان هو مالك الاراضي واننا ورثنا منه ملكها بمجرد امر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية اساسها كبير الترك ان ذلك محال ، ولو كان قصد الدولة انجاز هذا الامر المكروه وجب عليها ان تطرد العرب كلهم من اوطانهم وتشردهم فى الصحراء كما وقع للاجيال المتوحشة بين من بلاد امريقة الشمالية حين دخلها بعض امم النصارى فى القرون الماضية ، شردوهم من البلاد المعمورة الى المفاوز والقفار لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للانسانية وغير ممكن فى زماننا . فنطلب الآن الوصايل لاصلاح خاطر العرب وامالة قلوبهم الينا لانهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة فى بعض امور الفلاحة . وقد علمنا ان قانون من قوانين شرعنا مورخ سنة 1851 يتضمن اقرار حقوق العرب فى املاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح ، لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتقييدها ، والآن يلزم علينا الخروج من هذا الحال المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب . ونبدأ بالنظر فى اوطان الاعراش وحدودها ثم نقسم كل وطن أقساما بين الدوائر حتى يمكن للدولة فيما بعد تفريد الاملاك وتعيينها لاصحابها شخصا شخصا سالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط ، ثم عند اقرار العرب فى املاكهم اقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التصرف فيها كما يشاءون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما يوما ان شاء الله وذلك انفع من القهر فى تاليف قلوب العرب واصلاح لنفوسهم بقبول عوايدنا وعمراننا ثم ان بلاد الجزاير مساحتها واسعة جدا والمحصولات لتي يمكن استخراجها منها كثيرة . فللانسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها مسرحا لعمله ومحلا لمهارته على قدر طبيعته وعوايده وحاجاته . اما العرب فلهم تربية الخيل والانعام مع الاشتغلال بما سهل من امر الحراثة . واما النصارى المميزين بالفهم والنشاط فى العمل فلهم جلب المنافع من الغياب والمعادن وتنوير المياه والغدران وحفر القناوات والأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة فى اصلاح مر الفلاحة ونشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقى

الحراثة أو مصاحبة لها واما الدولة فلها النظر والعمل فى المصالح العامة وتأديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد باحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك ، وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فايدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل فى معاملاتهم ؛ وعلى الدولة أيضا موافقة سعي الجماعات التي يعقدها أصحاب الأموال بقصد انتشار فوايد التجارة والحراثة ويلزمها منذ الآن الامتناع من التدبير بنفسها فى تعمير البلاد باقامة القرى الجديدة واصراف ما لها فى جلب السكان اليها من وراء البحر تخلص بذلك من حاجة النظر فى حال المساكين الذين انعمت عليهم بقطع أرض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم . ومما ذكرنا تفهم يا محبنا المرشال مقصودنا فى شأن الجزاير وتوضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا يليق بها اسم قولونية يعني ماوى لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء مع الفرانساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة ، لأنى امبراطور العرب وامبراطور لفرانساويين معا ... (1)

المرجع: عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، مرجعسابق، ص ص 161،162.

الملحق رقم (06) جدول يمثل توزيع اهم القبائل بالغرب الجزائري.

الدائرة	القبيلة
سيدي بلعباس	أولاد ابراهيم
مستغانم	أولاد معالف، عويفرات، أولاد فاقة، أولاد سيدي عبد الله، شرفة العمادية، أولاد بوكامل، الشلافة، الجبالة، المكاحلية.
وهران	الغرابة
معسكر	أولاد سعيد، اولاد سيدي دحو، الفراقيق.
تلمسان	أولاد ميمون، بني وازن، أولاد علا.

المرجع: عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض1830-1962**، ج1، مرجع سابق، ص380.

الملحق رقم (07) جدول يمثل الضريبة الدينية المفروضة على المجموعتين: الأهالي والمستوطنين في عمالة قسنطينة(1883-1900).

السنوات	الاهالي	المستوطنون
1883	22609047	617617819
1884	22921751	632632882
1892	33137700	813813429
1894	33070375	822822515
1900	22800082	909062

الوحدة: بالمليون/فرنك

المرجع: احميدة عميراوي، **آثار السياسة...**، مرجع السابق، ص55.

الملحق رقم (08) قائمة المخالفات المحددة في قانون الاهالي 1881.

المادة 1- تعتبر مخالفات خاصة بالأهالي، وبصفتها كذلك، معرضة لعقوبات المنصوص عليها في المادتين 465 و 466 من قانون العقوبات الوقائع والأفعال المحددة أدناه:

1- النسيان أو التأخر لأكثر من ثمانية أيام، في التصريح بالولادات أو الوفيات بالدوائر في انتظار أن تشمل الأهالي أحكام الفصلين الثاني والرابع من الكتاب الأول من القانون المدني.

2- تهاون الأعوان الأهالي من أية فئة (مساعدين، حواس، شيوخ، وقافين، كبراء الدواوين) في إخطار قاضي المقاطعة أو وكيل الجمهورية بوقوع الجرائم أو الجنح التي ارتكبت في منطقتهم، إذا كان مقر المحكمة يقع في عاصمة المقاطعة.

3- التهاون في توفير المعلومات عن الجرائم أو الجنح التي لا يكون المشتبه بهم ممن لا تقبل لدى العدالة شهادة الشاهد، وهي الحالات المعددة في الفقرات الخمس الأولى من المادة 322 من قانون التحقيق الجنائي.

4- التهاون في المثول أمام القاضي، بعد دعوة والو شفوية أثناء قيامه بتحقيق أولي.

5- التهاون في المثول أمام المسير الإداري أو رئيس البلدية، بعد استدعاء مسلم من طرف احد أعوان السلطة الإدارية.

6- فعل ينم عن عدم احترام أو لفظ مهين تجاه ممثل أو عون للسلطة حتى خارج مهامه، وحتى إذا لم يستجمع هذا الفعل أو اللفظ الصفات المطلوبة في جنحة أو مخالفة السب

7- ألفاظ تقال على الملإ تهدف إلى إضعاف الاحترام المستحق للسلطة.

8- رفض أو عدم امتثال خدمات الحراسة أو الدورية أو المراقبة، الموضوعة بمقتضى أمر من السلطة التخلي عن موقع أو التهاون في نفس الخدمات المذكورة.

9- الرفض فيما يتعلق بخدمات النقل وحراس المعسكر المسموح بها للمحافظين- المحققين المكلفين بتطبيق قانون 26 يوليو 1873.

10- رفض توفير المؤن أو وسائل النقل أو الأعوان (حراس ليليين، واضعي معالم، مرشدين) مقابل تعويض بسعر التعريفة المحددة بأمر من المحافظ للموظفين أو الأعوان المخولين.

11- الرفض أو التقصير في تلبية استدعاءات المحافظين المحققين، للحضور بصفة شاهد أو طرف معني، للعمليات المتصلة بتطبيق القانون المذكور.

12- رفض توفير المعلومات إحصائية كانت أم توبغرافية أم غيرها ن المطلوبة من طرف أعوان السلطة الفرنسية في مهمة أو الكذب في المعلومات المعطاة.

13- التهاون المعتاد في دفع الضرائب أو في تنفيذ الخدمات العينية، التهاون في تلبية استدعاءات قابضي الضرائب حين ينتقلون إلى الأسواق لجمع المساهمات.

14- الإخفاء أو المشاركة في الإخفاء فيما يتعلق بإحصاء الحيوانات والأشياء الخاضعة للضرائب.

15- مخالفة التعليمات المتعلقة بلوائح تسجيل الأسلحة.

16- مسكن معزول دون ترخيص خارج ((المشتى)) أو ((الدوار)، التخييم على أراضي ممنوعة.

17- الذهاب من إقليم البلدية قبل دفع الضرائب ودون الحصول على إذن سفر.

18- مخالفة التعليمات المتعلقة بتنظيم طرائق هجرة البدو.

19- توفير الملجأ دون إعلام رئيس ((الدوار)) لمتشردين أو صعاليك أو أغراب لا يحملون وثائق.

20- الاجتماع دون ترخيص لإقامة ((زردات)) أو ((زيارات)) أو غيرها من الاحتفالات الدينية، طلقات نارية دون ترخيص في الاحتفالات.

21- حرث جزئي أو كلي لدروب غير مصنفة، لكنها مثبتة بالاستعمال.

22- مخالفة تنظيمات المياه والأعراف المحلية المتعلقة بتوزيع عيون الماء.

23- الاحتفاظ لمدة تفوق أربع وعشرين ساعة، بحيوانات ضائعة، دون إخطار السلطة.

24- ذبح الماشية ووضع القاذورات خارج الأماكن المحددة لهذا الغرض، ذبح الأبقار والشياه ذات الحمل عدم دفن الحيوانات (الأليفة أو المتوحشة الميتة أو المقتولة) على مسافة لا تقل عن 500 متر من طريق أو مسكن.

25- دفن الموتى خارج الأماكن المخصصة أو على عمق دون العمق المحدد من طرف السلطة المحلية.

26- التسول خارج ((الدوار)) حتى بالنسبة للعجزة والمعوقين إلا في حال الترخيص.

27- شكوى أو احتجاج غير دقيق بصفة متعمدة أو احتجاج مجدد بعد حل عادل.

المرجع: **اوليفييه لوكور غرانميزون**، المرجع سابق، ص ص260،261.

الملحق رقم (09) جدول إحصائي يبرز مقارنة بين نسبة إنتاج القمح اللين في الأراضي الخاصة بالأهالي وأراضي المستوطنين، خلال فترة (1899/1890).

Anneés	Culture Indigène		Culture Européenne	
	Superficies hectares	Quint métr	Superficies hectares	Quint métr
1890	71.827	417.288	125.179	1.092.388
1891	62.479	345.327	120.767	1.041.144
1892	59.986	157.977	125.92	695.845
1893	51.653	185.725	124.609	748.569
1894	52.277	296.531	122.125	190.670
1895	54.314	270.634	124.162	971.480
1896	55.983	203.821	126.402	851.398
1897	54.808	192.283	131.096	740.656
1898	100.487	372.785	133.401	1.225.813
1899	68.318	236.312	144.722	806.596
Totaux	632.092	2.678.683	1.277.957	9.274.559
Mogeue d'eceurale	63.209	267.898	127.795	927.455

المرجع: H.LECQ et les auter,OP,cit,P50

بيبليوغرافيا

البيبليوغرافيا

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم – الآية 61، سورة هود.

اولا: المصادر:

1- الكتب باللغة العربية:

1. أجيرون، (شارل روبير)، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 ، تر: حاج مسعود أكلي، ج1، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
2. أجيرون، (شارل روبير)، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار 1827-1871،ج1،دار الأمة، الجزائر، 2013.
3. أجيرون، (شارل روبير)، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفورة، ج1، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
4. الأشرف، (مصطفى)، الجزائر الامة والمجتمع، تر: حنفي عيسى،(د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1883 .
5. الشريف الزهار (أحمد)، مذكرات أحمد شريف الزهار1754-1830 ، تح: أحمد توفيق المدني، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1974.
6. ألكسي (دوطوكفيل)، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان، تر وتق: ابراهيم صحراوى، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر(د.ت.ط).
7. أندري، (جوليان شارل)، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار 1827-1871 ، مج1، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008.
8. تمكروطي، (علي بن محمد)، نفحة المسكية في الصفارة التركية، تق، تح: عبد اللطيف شادلي، (د.ط)، المطبعة الملكية، الرباط، 2002.
9. حمدان، (بن عثمان خوجة)، المرآة، تق وتع وتح، محمد العربي الزبيري، (د.ط)، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 2006.

10. رنييه، (فليب)، السان سيمونيون في مصر، تر: أمال وآخرون، تق: أمين فخري عبد النور، مر: مغيث أنور، ط1، المركز القومي لترجمة،2001.

11. فرحات، (عباس)، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، (د.ط)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

12. سبنسر، (وليام)، الجزائر في العهد رياس البحر، تح: عبد القادر زيادة، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2006.

13. شالر، (وليام)، مذكرات وليام شالر، تح: إسماعيل عربان، (د.ط)، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1979.

14. المدني، (أحمد توفيق)، جغرافية القطر الجزائري، (د.ط)، مطبعة الشريف، الجزائر،1948.

15. المدني، (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، (د.ط)، المطبعة العربية، الجزائر، (د.ت.ط).

16. المدني، (أحمد توفيق)، هذه هي الجزائر، (د.ط)، دار البصائر، الجزائر، 2009.

17. نوشي، (أندري)، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1964.

18. العنتري، (صالح)، مجاعة قسنطينة، تح: محمد بونار، (ش.و.ن.ت)، (د.م.ط)، 1974.

2- الكتب باللغة الفرنسية:

1. A.(THOMAS) , considérations sur làvenir de la culture du coton, se, l'Akhbar, F.PAYSANT,1870.
2. Charles,(Rebert ageron) ,les Algériens musulmans et la Françe,PARIS,1968.

3. (Charles), Robert ageron, Histoire de l'Algérie contemporain ,Décime édition corrigée, Achevé d'imprimer sur les pressenag , REGHAIA , ALGERIE 2010.
4. (FILLIPPO),PANANTI, Relation d'un Se jour a Alger le Noromant , PARIS ,1826.
5. (L'acheraf), Mostafa, L'argériennation sochété, et 2eme Edition , S.N.E,DARGER, 1978.
6. (L'ouis), Rinn, Le royaume d'Alger sous le dernier dey, SN,in R .A. N 14/15 ,1897.
7. (Shaw), thomas. Voyage dans la regençe d'Alger, T1, chez marlin, PARIS, 1830.

ثانيا: المراجع الاساسية:

1- الكتب باللغة العربية:

1. أبو خليل، (شوقي)، تحرير الاستعمار، ط1، منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، (د.م.ط).
2. بطاش، (علي)، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2010.
3. بقطاش، (خديجة)، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1887 ، (د.ط)، دار حلب، الجزائر، 2007.
4. بن اشنهو، (عبد اللطيف)، تكون والتخلف في الجزائر محاولة لدراسة لحدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830- 1962 ، تر: مجموعة من الأساتذة، مر: عبد السلام شحادة، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1979 .

5. بن داهة، (عدة)، الاستيطان وصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ج1، ط1، وزارة المجاهدين الجزائر، 2003.

6. بن داهة، (عدة)، الاستيطان وصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ج2، (ط.خ)، دار الحكمة، الجزائر، 2008.

7. بهلول، (بلقاسم حسن)، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر تحديده نظام دمجه في الثورة الزراعية، ط1، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984 .

8. بوحوش، (عما)، التاريخ السياسي للجزائر من بداية ولغاية1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

9. بوحوش، (عمار)، العمال الجزائريون في فرنسا، ط1، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1976.

10. بوضرساية، (بوعزة)، الجرائم الفرنسية والإبادة الجامعية في الجزائر خلال ق 19،(ط.خ)، المنشورات المركزية الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، الجزائر، 2006.

11. بوضرساية، (بوعزة)، السياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي 1830-1930 ، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2011.

12. بوعزيز، (يحي)، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، ط1، البصائر، الجزائر، 2009.

13. بوعزيز، (يحي)، ثورة الباشاغا المقراني والشيخ الحداد عام 1871، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

14. بوعزيز، (يحي)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية للجزائر 1830-1954، ط1، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

15. بوعزيز، (يحي)، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

16. بوعزيز، (يحي)، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1،ط1،دار الهدى، الجزائر، 2009.

17. جمال، (قنان)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،(د.ط)، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

18. حليمي، (عبد القادر)، دراسة في جغرافية مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبيل 1830، ط2، مطبعة الإنشاد، دمشق، 1968.

19. خلف التميمي، (عبد المالك)، أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية،(د.ط)، دار البصائر، الجزائر،(د.ت.ط).

20. خلف التميمي، (عبد المالك)، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي، دراسة تاريخية،ط1، عالم المعرفة، (د.م.ط)، 1893.

21. خير الدين، (فارس محمد)، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح الى الاحتلال الفرنسي، ط1، مدرسة التاريخ شمال إفريقيا، دمشق، 1929.

22. رزاقي، (عبد الرحمان)، التجارة الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين،(ش.و.ن.ت)، الجزائر، (د.ت.ط).

23. الزبير، (محمد العربي)، التجارة الخارجية للشرق الجزائري،(د.ط)، (ش.و.ن.ت)،الجزائر، 1972.

24. الزبير، (محمد العربي)، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط1، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1951.

25. زروق، (عبد الرشيد)، جهاد إبن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر1914-1940 ، ط1، دار الشهاب، بيروت،1999.

26. زوزو ،(عبد الحميد)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر 1830-1990 ، ط1، موفم لنشر، الجزائر، 1984.

27. الساسي العوامر، (إبراهيم محمد)، الصَروف في تاريخ الصحراء والسوف، (د.ط)، شالة، الجزائر، 2007.

28. سعد الله، (ابو القاسم)، الحركة الوطنية1830-1900 ،ج1،ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.

29. سعد الله، (ابو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، (د.ط)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998.

30. سعد الله، (ابو القاسم)، محاضرات في تاريخ الجزائرالحديث وبداية الاحتلال، ط3 ،(ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1989.

31. سعيدوني، (ناصر الدين)، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2 ،عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

32. سعيدوني، (ناصر الدين)، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني 1791-1830 ، (ط.خ)، البصائر، الجزائر، 2013.

33. سعيدوني، (ناصر الدين)، الشيخ محمد بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1884.

34. سعيدوني، (ناصر الدين)، الملكية والجباية أثناء العهد العثماني، ط1، البصائر، الجزائر، (د.ت.ط).

35. سعيدوني، (ناصر الدين)، النظام المالي أواخر العهد العثماني 1792-1830 دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

36. سعيدوني، (ناصر الدين)، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن18 ،(ط.خ)، البصائر، الجزائر، 2001.

37. سعيدوني، (ناصر الدين)، تاريخ الجزائر في العهد العثماني،(ط.خ)، البصائر، الجزائر، 2014.

38. سعيدوني، (ناصر الدين)، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ط1، دار العرب الاسلامي، بيروت، 2000.

39. سعيدي، (عثمان)، الجزائر في التاريخ، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2013 .

40. سماتي، (محفوظ)، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: صغير محمد بناني، عبد العزيز بوشعيب، ط1،منشورات دار حلب، (د.م.ط)، 2007.

41. سماعلي، (زوليخة)، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دزاير أنفو، 2013.

42. سيدي صالح، (حياة)، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائرين 1871-1895 ،(د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2012.

43. صاري، (الجلالي)، قداش محفوظ، تجريد الفلاحين من أراضيهم1830-1902، ط1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

44. عباد، (صالح)، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2005.

45. عباد، (صالح)، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر1870-1900، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

46. عبيد، (مصطفى)، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833-1870، ط1، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013.

47. عدي، (الهواري)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 ، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1983.

48. العربي، (منور)، تاريخ المقاومة الجزائرية،ط1، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت.ط).

49. العسلي، (بسام)، جهاد الشعب الجزائري،ج1، ط1 ، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر، 2005.

50. العسلي، (بسام)، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 2010.

51. علمي، (سعيد)، الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تم: التميمي عبد الجليل، تر: لولي نسرين وبوخلفة محمد رضا، ج1، ط1، دار الخطاب، 2013.

52. العلوي، (عمار)، الملكية والنظام العقاري في الجزائر،ط4، دار هومة، 2006.

53. عمورة، (عمار)، الجزائريون بوابة التاريخ ما قبل التاريخ1962،ج2، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

54. عمورة، (عمار)، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002.

55. عميراوي، (أحميدة) وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 ، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

56. عميراوي، (أحميدة)، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية،1837-1934،(د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2009.

57. عميراوي، (أحميدة)، زاوي سليم، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916 ، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2009.

58. العيساوي، (محمد)، شريفي نبيل، الجرائم الفرنسية خلال الحكم العسكري 1830-1871 ،ط1، مؤسسة الحكمة، الجزائر، 2011.

59. الغالي، (الغربي)، العدوان الفرنسي على الجزائر،(ط.خ)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

60. الغالي، (الغربي)، دراسات في الدولة العثماني وشرق العربي،(د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت.ط).

61. غرانميزون، (أوليفييه لوكور)، في نظام الأهالي، تر: العربي بنيون، (د.ط)، منشورات سائح، الجزائر، 2011.

62. فركوس، (صالح)، إدارة المكاتب الفرنسية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1841-1871 ، ط1، جامعة باجي مختار، الجزائر، 2006.

63. فركوس، (صالح)، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وأثرها على مجتمع الجزائري، مشروع بحث في إيطار البرنامج الوطني للبحثPNR، جامعة قالمة، 2010.

64. فركوس، (صالح)، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال(المرحلة الكبرى)، (د.ط)، دار العلوم، (د.م.ط)، 2005.

65. القرضاوي، (يوسف)، فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة،ج1، ط2، مكتبة الوهبة، القاهرة، 2006.

66. القوزي، (محمد علي)، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1946.

67. لونسي، (رابح)، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ط1 ، در المعرفة، الجزائر، (د.ت.ط).

68. محرز، (أمين)، الجزائر في عهد الآغوات 1659-1971 ، ط1، دار البصائر، الجزائر، (د.ت.ط).

69. محمد الهادي، (لعروق)، أطلس الجزائر والعالم، (د.ط)، دار الهدى، (د.م.ط)،(د.ت.ط).

70. محمد، (عوض محمد)، الاستعمار والمذاهب الاستعمارية، ط4، دار المعارف، مصر، 1957.

71. مقلاتي، (عبد الله)، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

72. ملود قاسم، (نايت بلقاسم)، شخصيات والجزائر الدولية وهيبتها العالمية

73. ملي، (محمد مبارك)، تاريخ الجزائر الحديث والقديم،ج3، (د.ط)، مكتبة النهضة، الجزائر، (د.ت.ط).

74. مياسي، (ابراهيم) ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ،(د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2012.

75. هلالي، (حنفي)، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار هومة، الجزائر، 2008.

76. ولد الحسين، (محمد شريف)، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2010.

77. يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، ط1، دار المعرفة، مصر، 1959.

2- الكتب باللغة الفرنسية:

1. H.(LECQ) ET LES (AUTRES)... , L'AGRICULTURE ALGERINNE ,SE (sans Edition) , GIRATI IMPRIMEUR, ALGER,1900.
2. Louis.De.(BAUDICOUR), La colonisation de L'Algérie, SE,JACQUES.LECOFFRE ET Ce,PARIS.1856.

3. Mohamed (tiab), la chronologie algérienne 1830-1962 tome l'imprimerie Isaak, BOUFARIK-BLIDA, 1999.
4. Voisin (Georges) , L'Algérie Pour les Algériens, Michel Lévy frères, PARIS,1861.

ثالثا: المقالات والدوريات:

1- باللغة العربية:

1. بختاوي، (خديجة)، "السياسة الزراعية الفرنسية في عمالة وهران بين النجاح والفشل"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع2، قسم العلوم الإنسانية، سيدي بلعباس، 2015.
2. بن صغير، (حضري يمينة)، "سياسة التوغل الاستعماري الفرنسي بمنطقة وادي ريغ"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج7،ع2، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، 2014.
3. تابتي، (حياة)، "الاستيطان الريفي وزراعة الكولونيالية1929-1939 عمالة وهران نموذجا"، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة تلمسان.
4. تيرس، (سعاد)، "قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال ق19 بالجزائر"، مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع2، سيدي بلعباس، (د.م.ط).
5. جبائلي، (محل العين)، "طبيعة أراضي الملك والعرش في الجزائر ما قبل الاستعمار"، مجلة التاريخ، النصف الأولى من سنة 1986، الجزائر.
6. دادة، (محمد)، "الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر العهد العثماني"، مجلة عصور الجديدة، ع 7- 8، خريف شتاء 1433- 1434 هـ/ 2012 م- 2013 م.

7. سعيدوني، (ناصر الدين)، "الوقف ومكانته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وثقافية في الجزائر آواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي"، مجلة الأصالة، ع89-90، الجزائر، 1881.

8. سلوان، (رمضان رشيد) والمشهداني الجوعاني، (مؤيد محمود)، "الاستيطان الاوروبي في الجزائر 1830-1871"، مجلة جامعة تكوين العلوم، ع4، مج20، (د.م.ط)، 2013.

9. سيدي صالح، (حياة)، "اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895"، مجلة الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر، 2018.

10. شعلال، (أحمد)، "متيجة في العصور الحديثة"، مجلة علمية محكمة، (ع.خ)، أعمال الملتقى الوطني متيجة عبر التاريخ 14-15جوان، جامعة البليدة.

11. العمودي، (أحمد طاهر)، "تنمية الاستعمارية في الجزائر"، مجلة المصادر، ع2، صيف 1999،(قرص مضغوط).

12. قبايلي، (هواري)، "واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري 1930 – 1982"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، ع2، جامعة معسكر (د.ت.ط).

13. مبختوتة، (سهام)، "زراعة الكروم و إنتاج التمور في الجزائر (1870-1939) "، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع11 ، جامعة معسكر، 2016.

14. مشهداني، (مؤيد) وحمدان (محمود)،" أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني (1518-1830)"، مجلة الدراسات التاريخية للحضارات، م 5، ع 16، نيسان 2013.

15. نوهد، (خالد)، "تغيرات الاقتصادية والاجتماعية لريف الجزائرية ما بين 1830-1879 حالة القبائل"، مجلة عصور الجديدة، ع21-22 شتاء ربيع ماي، (د.م.ط).

2- باللغة الفرنسية:

1. BLHOUT, (Mehmed tayeb), "le secteur viticole et vinicole en Algérie", marché interne etcommerce international, M. EltN°1/90.
2. M.(gestetenr), "la production de l'alfa algérienne français", paris,N°766 ,1930.
3. Djilali. (Sari), "le problème, Foresties dans l'Ouarsenis durant la priode coloniale", majallat El tarikh centre national d'etudes historique, Algérie ,1975.
4. Raymond, (couderc), "une cueillette industrielle l'alfa en Algérie", in méditerranée deuxième série ,13/06/2016.

رابعا: المنشورات والملتقيات:

1. بلقاسمي، (بوعلام)، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان احتلال الفرنسي(1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2. بن داهة، (عدة)، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 28-04-1787 و17-02-1897، الملتقى الثاني حول العقار في الجزائر إبان احتلال الفرنسي (1830-1962)، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد في ولاية سيدي بلعباس يومي 20-21 مارس، 2007.

3. بن داهة، (عدة)، الخلفيات الحقيقية لتشريعات العقارية في الجزائر إبان احتلال الفرنسي (1830-1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان احتلال الفرنسي في الجزائر(1830-1962)، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، منعقد بولاية معسكر، يوم20-21 نوفمبر، 2007.

4. سيفو، (فتيحة)، السياسة العقارية الاستعمارية، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان احتلال الفرنسي في الجزائر(1830-1962)، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، المنعقد في ولاية سيدي بلعباس يومي 20-21 مارس، 2007.

5. عاشور، (موسى)، أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي(1830-1962)، منشورات المجاهدين، الجزائر، 2007

6. ملاخسو، (طاهر)، نظام التوثيق في ظل التشريعات في الجزائر(1830-1962)، ملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان احتلال الفرنسي(1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

المدخلات:

1. حمادو (نور الدين)، جوانب من سياسة الاستيطان الفرنسي بمنطقة توات و ردود أفعال النخب المحلية 1900 – 1954، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني الموسوم بالمستوطنين الأوروبيين والمجتمع الجزائري 1830 – 1962، قراءة في السياسات والمواقف والانعكاسات ، جامعة وهران، 02 ماي 2019.

خامسا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. بختاوي، (خديجة)، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران، مذكرة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2012-2011.
2. بن حراث (علي)، السياسة المائية الفرنسية وأثرها في المشروع الاستيطاني الفرنسي منطقة القبائل الصغرى نموذجا، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، التاريخ، الجزائر، 2009-2010.
3. بومزو، (عز الدين)، الضباط الفرنسيون الإداريون في الإقليم الجزائري ارنست مرسييه نموذجا، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة 2007 -2008.
4. جرمولي، (مليكة)، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2005–2006.
5. حيمر، (صالح)، السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر(1830-1914)، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، باتنة، 2014_2013.
6. رواحنة، (عبد الحكيم)، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870-1930)، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة2013 -2014.

7. سليمان، (عبد النور)، امتلاك الأراضي الفلاحية والرعوية في العرف الجزائري، منطقة ترار نموذجا، دراسة الأنثروبولوجيا التاريخية، دكتوراه في الأنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

8. شلبي، (شهرزاد)، ثورة واحة العميري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة زيبان في القرن 19، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم تاريخ، جامعة باتنة،2008-2009.

9. شويتام، (أرزقي)، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني(1514-1830)، مذكرة دكتوراه في تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2005-2006.

10. عبود، (علي)، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض(1830-1899)، القطاع الوطني نموذجا، مذكرة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة وهران2013-2014.

11. عقاد، (سعاد)، الفلاحون الجزائريون والسلطة في الجزائر(1519-1830) دار السلطة نموذجا، مذكرة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران،2013-2014.

12. غطاس، (عائشة)، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، مذكرة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001.

13. يزير، (عيسى)، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830-1914)، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2008-2009.

14. توفيق، (دحماني)، الضرائب في الجزائر1206-1282هـ/1792-1865م، مذكرة دكتوراه، في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، الجزائر، 2007-2008.

15. حسان، (أحمد)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية(1847-1900)، مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية والحضارة، جامعة وهران، 2014-2015.

سادسا: الموسوعات والمعاجم:

1. البيطار، (فراس)، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، ط1، دار أسامة، (د.م.ط)، (د.ت.ط).
2. الكيالي، (عبد الوهاب)، الموسوعة السياسية، ج1، (د.ط)، دار الهدى، بيروت، (د.ت.ط).
3. الموسوعة العربية العالمية، مج2، ط1، مؤسسة الأعمال، سوريا، (د.ت.ط).
4. شرقي، (عاشور)، القاموس الموسوعي معلمة الجزائر ، ط1، دار اليقظة (د.م.ط).
5. صيبان، (سهيل)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
6. موسوعات تاريخ الجزائر1830-1962، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، (قرص مضغوط)، الجزائر.
7. نبهان، (يحي محمد) ، معجم المصطلحات التاريخ، ط1، دار يافا للنشر والتوزيع، (د.م.ط)،

- مواقع إلكترونية:

1. http//www.arabge.graphers.net/vb/threads/arab
2. https://ar.wikipedia.org/wiki

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
بسملة	
الشكر والتقدير	
الإهداءات	
قائمة المختصرات	
المقدمة	(11-05)
الفصل التمهيدي: واقع الزراعة في الجزائر قبيل الاحتلال 1830.	
المبحث الأول: ملكية الأراضي الزراعية أثناء العهد العثماني. 1- اراضي الملك [الملكية خاصة]..... 2- أراضي العرش [الملكية الجماعية]..... 3- أراضي البايلك [العزل]..... 4- أراضي الحبس [الوقف].....	 (16-15) (18-17) (19-18) (21-20)
المبحث الثاني: طبيعة الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني. 1-الإمكانيات الطبيعية المتوفرة في المجال الزراعي..... 2-الوسائل والتقنيات المعتمدة في الزراعة..... 3-الزراعة وأهم محاصيلها..... 4-معيقات الزراعة وانعكاساتها على الفلاح الجزائري و نشاطه. 1.4معيقات الزراعة..... 2.4 انعكاساتها على الفلاح الجزائري و نشاطه.....	 (23-21) (24-23) (26-24) (28-26) (29-28)
الفصل الثاني: أثر الاستيطان على الملكيات الزراعية الجزائرية بعد الاحتلال.	
المبحث الأول: السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر[1830-1900]. 1. مفهوم الاستعمار والاستيطان.....	 (35-34)

2. الاستيطان الفرنسي في الجزائر خلال الحكم العسكري[1830-1870].....	(47-36)
3. الاستيطان الفرنسي في الجزائر خلال الحكم المدني [1870-1900].....	(54-47)
المبحث الثاني: قوانين مصادرة الأراضي. 1. مصادرة الأراضي خلال الحكم العسكري [1870-1830].....	(65-54)
2. مصادرة الأراضي خلال الحكم المدني [1870-1900].....	(72-65)
الفصل الثالث: النشاط الاقتصادي الزراعي الكولونيالي وانعكاساته.	
المبحث الأوّل: الوسائل والمؤسسات الداعمة للزراعة الكولونيالية في الجزائر. 1-الوسائل الزراعية.....	(83-77)
2-المؤسسات الزراعية.....	(90-84)
المبحث الثاني: النشاط الفلاحي الكولونيالي في الجزائر. 1-أهم المنتوجات الزراعية.....	(102-91)
2-الثروة الحيوانية.....	(103-102)
3-انعكاسات النشاط الفلاحي الكولونيالي على المجتمع الجزائري وردود الفعل الوطنية. 3-1 الانعكاسات: 3-1-1 اقتصاديا.....	(105-104)
3-1-2 اجتماعيا.....	(107-105)
3-2 ردود الفعل الوطنية. 3-2-1 المقاومات الشعبية المسلحة.....	(111-107)
3-2-2 المقاومات السلمية السياسية.....	(113-111)

خاتمة.....	(117-116)
ملاحق.....	(129-119)
قائمة البيبليوغرافيا.....	(147-131)
الملخص.....	(149-148)
فهرس المحتويات.....	(153-151)